نموذج رقم (1)

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر أبي حيان في تلاميذه شارحي الألفية.

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: سماء خالد جمال الرشيد

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ٢٠١٥/١٢/٢٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

الجامعـــة الإســـلامية – غـــزة
عـــــمادة الـــــدراسات العليـــا
كليـــــــــــــــــة الآداب
قســـــم اللغـــــة العربيـــــة

أثر أبي حيان في تلاميذه شارحي الألفية
دراسة وصفية تحليلية

The Impact of AbiHayan on his Students' Interpretation of the Alfiya: A descriptive-analytical study

إعداد الطالبة:
سماء خالد جمال العربيد

إشراف :
فضيلة الأستاذ الدكتور / محمود محمد العامودي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
النحو والصرف

1436 هـ - 2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.. ج س. غ/35/..... Ref
التاريخ..... 2015/08/15م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **سماء خالد جمال العربيد** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

أثر أبي حيان في تلاميذه شارحي الألفية – دراسة وصفية تحليلية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 30 شوال 1436هـ، الموافق2015/08/15م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمود محمد العامودي	مشرفاً و رئيساً	.....
د. يوسف جمعة عاشور	مناقشاً داخلياً	.....
د. محمد مصطفى القطاوي	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

(23) سورة البقرة

مُلَخَص

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل القرآن هدىً للناس وبينات من الهدى والفرقان، الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي، معلم الناس الخير، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعه بإحسان إلي يوم الدين، وبعد:

فهذه رسالة بعنوان: "**أثر أبي حيان في تلاميذه شارحي الألفية دراسة وصفية تحليلية**".

قد قسمت البحث إلى مقدمة و تمهيد وثلاثة فصول، حيث تناولت في التمهيد: ترجمة العالم النحوي أبي حيان، صاحب كتاب: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وكتاب: ارتشاف الضرب، وتناولت في التمهيد: اسمه ونسبه، وصفاته، ومؤلفاته، وشيوخه، وعلمه.

كما تحدثت عن منهج أبي حيان في كتابه .
الفصل الأول تناولت فيه: ترجمة شراح الألفية تلاميذ أبي حيان، ومناهجَهُم، وموازنةً بين الشروح.
الفصل الثاني تناولت فيه: موافقات تلاميذ أبي حيان شراح الألفية لآرائه في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ودراسة آرائهم المختلفة .
الفصل الثالث تناولت فيه: مخالفات تلاميذ أبي حيان شارحي الألفية لآرائه، في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ودراسة آرائهم المختلفة .

وتوصلت في نهاية الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة ، لعل أهمها :

- يعد كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك للإمام أبي حيان كتاباً قيماً ، زاخراً بعلوم اللغة والنحو .
- يحتاج هذا الكتاب إلى شرح يوفي بحقه .
- للإمام أبي حيان أثر واضح في تلاميذه شارحي الألفية .

كما أوردت في الخاتمة عدداً من التوصيات كان أهمها :

- دراسة كتاب أبي حيان وكتب تلاميذه دراسة وافية ، تستخرج منها عمق الأفكار وزخارة المعلومات .

وختمت البحث بذكر المصادر والمراجع التي استعنت بها على إتمام هذا البحث .

Abstract

Praise be to Allah ! lord of the worlds who revealed Quran as guidance for humanity accompanied by evidences from the holy Quran.

God's blessings and peace be upon our prophet Mohammad, the illiterate prophet, who teaches people the virtuous, his family, his companions, and their benefit follower to the day of judgment.

The title of the study is: " The Impact of AbiHayan on his Students' Interpretation of the Alfiya" a descriptive- analytic study.

The study is divided into introduction, preamble and three chapters.

The preamble, I have discussed a detailed biography about grammarian scholar AbiHayan, who is the author of the following book:

The Approach of the Passable in the speaking on Ibn Malik's Alfiya.

In his detailed biography, I discussed his name, ancestry, personal character, books, his teachers and his students.

Also, I discussed Aba Hayan approach in his book.

In chapter one, I have discussed the early life of Abu Hayan's students (The explicator of the Alfiya), their approach and palance between them.

In chapter two, I have discussed the students' acceptances of Abu Hayan's opinion in nominative, accusative and genitive and studied their different opinions.

In Chapter three, I discussed the students' disagreement of Abu Hayan's opinions in nominative, accusative and genitive and studied their different opinions.

At the end of my study, I have concluded many important results:

1. The book "The Approach of the Passable in the Speaking on Ibn Malik's Alfiya" is considered a good book, full of linguistic and grammatical science.
2. This book must be more explained.

As well as, I have written some recommendations such as studying the book of AbiHayan and the books of his students more and more.

Finally, I have finished my study by listing the resources and references that I have already used to complete this research study.

شُكرٌ وامتِنانٌ

﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾

أحمد الله وأشكره على فضله ونعمه ،حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، أحمده سبحانه وتعالى الذي خلقني وهداني ، ووهبني من نعمه العظيمة ، وآلائه الجسيمة ، فله الحمد والمنة والفضل كله .

الإهداء

إلـى القمـر الـذي أضـاء حيـاتي ، إلـى النبـراس الـذي أنـار دربـي، إلـى مـن علمنـي الأدب والتواضـع، إلـى من تحمل الصعاب ليمهد لنا سبل الحياة الكريمة، إلى من شجعني دائماً نحو العلم والتفوق، إلى عوني وسندي، إلى القلب الحنون والحضن الدافئ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.

أبي العزيز ....

إلـى الشمس المشرقة، مربيتي ومربيـة الأجيال، إلـى مـن حملتنـي أحشـاؤها قبـل أن تحملنـي يداها، إلى من رآني قلبها قبل أن تراني عيناها، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى من علمتني حب الآخرين، إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين .

أمي الحبيبة ...

إلى زوجي العزيز : أبي قصي الذي وقف بجانبي دوماً

إلى عصافير الحياة ، أبنائي : قصي ، وبانة ، وميرة .

إلى إخوتي وأخواتي أصدقاءِ العمر ، ورفقاءِ الدرب .

إلى عائلتي الكريمة ، وخاصة جدي حفظه الله .

إلى الهيئة التدريسية في مدرسة ذكور الشاطئ "د".

شكر وتقدير

أقف حائرة في الكلمات التي تناسب أستاذاً ومربياً ضحى بما لديه من أجل نجاح طلابه وتميزهم .

أستاذي الدكتور القدير / محمود محمد العامودي

الذي حرص على إضاءة مسارنا العلمي بخبراته، وعلمه، وآثر إلا أن يصنع منا أملاً قادماً في سماء الوطن.

فإنني أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور: **محمود محمد العامودي**، الكبير قامة وقيمة، أستاذ النحو والصرف في الجامعة الإسلامية بغزة ، وعميد كلية الآداب السابق فيها، وصاحب المؤلفات الكثيرة، الذي أسبل عليّ من علمه الكثير ، وساعدني للوصول إلى هذه اللحظة الرائعة.

أستاذي الفاضل: لك مني كل الاحترام والتقدير، وأدامك الله نبراساً معلماً قائداً للأجيال.

حَقٌ وعِرفانٌ

﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (إبراهيم 7)

إنه لمن واجبي أن أشكر أصحاب الفضل ، وأساتذة العلم ، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور / محمود محمد العامودي ، الذي أشرف على رسالتي، فكان له بالغ الفضل ، وكبير الأثر في إنجاز هذا البحث .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للمناقشين الفاضلين :

الدكتور / يوسف جمعة عاشور رئيس قسم اللغة العربية بالجامعة الإسلامية .

الدكتور / محمد مصطفى القطاوي رئيس قسم اللغة العربية السابق بجامعة الأقصى .

على جهودهما في قراءة هذه الرسالة العلمية ، وإثرائها من فيض خبرتهم،فحفظهما الله ورعاهما .

كما أتقدم بعظيم امتناني وخالص شكري وعرفاني لأساتذتي في الجامعة الإسلامية ، الذين درست على أيديهم مساقات الماجستير في قسم اللغة العربية .

كما أتقدم بالشكر لموظفي مكتبة الجامعة الإسلامية ، على جهودهم المبذولة في خدمة طلاب العلم ، وتوفير سبل الراحة للباحثين ، حفظهم الله جميعاً ورعاهم .

وإلى كل من علمني ، وأرشدني ، وشجعني .

(خالص الوفاء والتقدير)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين وصحابته الغر الميامين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ...

أمَّا بعدُ :

فقد نما النحو العربي نمواً طبيعياً على يد علماء أجلاء، منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والكسائي، والأخفش، والزمخشري، وأبو حيان، وابن عقيل ... وغيرهم ، فقعدوا للنحو العربي، وشيدوا أركانه، ودوّنوا الكتب المفيدة ، وتركوا لنا تراثاً نحوياً عظيماً ، وهذا إنْ دل على شيء فإنه يدل على مدى حرصهم على صيانة اللسان العربي من الخطأ والخلل، وحفظ اللغة العربية من اللحن والتصحيف، فجادوا بقرائحهم اللغوية من أجل المحافظة على ديمومة اللغة العربية وحيويتها .

فجعلوا لتقعيد النحو ضوابطاً وأصولاً ، فنراهم لا يحتجون بأشعار وأقوال المولدين الذين خالطوا العجم ، فحموا اللغة العربية بسياجٍ يذود عنها ما هو دخيل عليها في تلك الفترة التي تخللها تنظير القواعد النحوية .

وما إن أتينا إلى القرن السابع حتى وجدنا ابن مالك يَنْظِم ألفيةً تجمعُ قواعدَ النحو ، ليسهل على طلاب العربية فهمها .

وعكف كثير من النحاة على دراستها وشرحها ، ولقد تعرضوا إلى أقوالِ كثيرٍ من النحاة السابقين لهم ، وذكروا كثيراً من المصنفات والكتب .

ومن هُنا راودتني فكرة البحث عن أثر العلامة النحوي والمفسر الجليل أبي حيان التوحيدي الأندلسي ، في تلاميذه الذين تلقوا عنه علم العربية، فكان شيخاً عظيماً من شيوخهم ، لذلك نرى بصماته واضحة في آرائهم وكتاباتهم .

فمن هنا جعلتُ شروح ألفية ابن مالك التي قام بها تلاميذ أبي حيان نواة دراستي ، فركزت على أثر أبي حيان بموافقاتهم له واعتراضاتهم عليه ؛ فعزمت على قراءتها ، وجعلها نُصب عيني ، فأحببتُ أن أدرس هذا الموضوع غير اليسير.

فأسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يعيننا على خدمة لغة قرآنه ، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدا ، فمنه أستمد الصواب ، والتوفيق إلى ما يُحْظيني لديه بجزيل الثواب .

أولاً :أسباب اختيار البحث :

لقد تم اختيار البحث لعدة أسباب من أهمها ما يأتي :

1. ما لاحظتهُ من كَثْرَةَ آراء أبي حيان عند شراح ألفية ابن مالك .
2. بيان أثر أبي حيان في تلاميذه من شراح ألفية ابن مالك .
3. المكانة العظيمة التي يتمتع بها أبو حيان .
4. التعرف على تلاميذ أبي حيان شراح ألفية بن مالك.

ثانياً : أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من النقاط التالية :

1. الخوض في شروح ألفية ابن مالك من قبل تلاميذ أبي حيان ، وبيان أثره في شروحهم.
2. بيان مكانة أبي حيان عند النحاة ، وأهمية آرائه ، وخاصة عند تلاميذه شارحي الألفية.
3. هذا البحث يظهر موافقات شراح الألفية على شرح الألفية لأبي حيان واعتراضاتهم عليها.
4. تقديم دراسة مستقلة حول أثر أبي حيان في تلاميذه .

ثالثاً :الصعوبات التي واجهت الباحثة :

بحمد الله وفضله تم اجتياز المرحلة الكبيرة في إتمام البحث ، ولكن ما واجهته من صعوبات :

- كتاب أبي حيان : منهج السالك ، كان مطبوعاً طباعة رديئة نوعاً ما ، لم تكن بعض الحروف واضحة ، كما لم توضع فيه علامات الترقيم .
- كتاب أوضح المسالك لابن هشام لم يذكر أبيات الألفية، فكانت الصعوبة فيه عند الرجوع إلى شرح بيت معين.

رابعاً :الدراسات السابقة لموضوع البحث :

من الدراسات التي تقترب من موضوع البحث ما يلي:

1. آراء الكسائي عند شراح ألفية القرن الثامن الهجري – دراسة وصفية تحليلية ، نهاد بدرية – رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة .
2. آراء الفراء النحوية والصرفية عند شراح ألفية القرن الثامن الهجري – دراسة وصفية تحليلية ، علي أبو عون – رسالة ماجستير– الجامعة الإسلامية – غزة .
3. اعتراضات أبي حيان على القرّاء في كتاب ارتشاف الضرب–دراسة نحوية وصرفية، زياد خلف أبو حليب– رسالة ماجستير –الجامعة الإسلامية– غزة.

4. اعتراضات شراح ألفية ابن مالك على الألفية –دراسة تحليلية موازنة، باسم البابلي –رسالة دكتوراه –جامعة الجنان – لبنان .

خامساً : منهج دراسة البحث :

لقد اقتضت طبيعة البحث ، أن أسلك فيه سبيل المنهج الوصفي التحليلي ، في دراسة الموضوعات المُشَكِلَة لموضوع البحث ، وذلك لمناسبة هذا المنهج لمثل هذه البحوث ، فالوصف والتحليل منهج علماء العربية الأوائل في تناول مسائل اللغة ، ونعلم أن التحليل يُعَمِق فهْمنا لهذه اللغة ، وذلك من خلال الدراسة المتفحصة لمسائل اللغة وربط جزئياتها بعضها ببعض للوصول إلى النتائج المقنعة ، وأرجو من الله أن أكون قد وفقتُ في ذلك .

أما منهجي في الدراسة فقد اعتمدت على المنهج التحليلي الوصفي ، الذي يتمثل في الآتي :

- تحدثت عن آراء أبي حيان في كثير من المسائل النحوية في كتابه .
- ثم قمت برصد آراء تلاميذه من موافقات ومخالفات لرأيه .
- رصد الآراء مرتبة حسب أبواب اللغة العربية ، وحسب كتاب أبي حيان .
- الاعتماد على نص أبي حيان ، وجعله بمثابة نقطة الانطلاق .
- بذلت قصارى جهدي لاستخراج الآراء المختلفة من آراء تلاميذ أبي حيان ، وتوثيقها.

سادساً: خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع ، وذلك على النحو الآتي :

** **المقدمة** :وفيها سبب اختيار البحث وأهميته ومنهج البحث والدراسات السابقة عليه .

** **التمهيد : وفيه مبحثان :**

- المبحث الأول : حياة أبي حيان الأندلسي .
- المبحث الثاني : شرح أبي حيان لألفية ابن مالك .

** **الفصل الأول** : ويشتمل على مناهج تلاميذ أبي حيان في شروحهم لألفية ابن مالك

- المبحث الأول: ترجمة شراح ألفية ابن مالك .
- المبحث الثاني : مناهج شراح ألفية ابن مالك .
- المبحث الثالث: موازنة بين مناهج الشراح ومنهج أبي حيان .

** **الفصل الثاني** : ويشتمل على موافقات تلاميذ أبي حيان لآرائه :

- المبحث الأول : موافقة تلاميذ أبي حيان لآرائه في المرفوعات .
- المبحث الثاني : موافقة تلاميذ أبي حيان لآرائه في المنصوبات .
- المبحث الثالث : موافقة تلاميذ أبي حيان لآرائه في المجرورات .

** **الفصل الثالث** : ويشتمل على : اعتراضات شراح ألفية ابن مالك لأبي حيان .

ويشتمل هذا الفصل ، على المباحث الآتية :

- المبحث الأول : اعتراضات تلاميذ أبي حيان لآرائه في المرفوعات .
- المبحث الثاني : اعتراضات تلاميذ أبي حيان لآرائه في النصوبات .
- المبحث الثالث : اعتراضات تلاميذ أبي حيان لآرائه في المجرورات .

والله تبارك وتعالى أسأل أن يتقبل هذا الجهد مني ، وأن يرفعني به ، ومن أشرف عليه ، ووجهني وأرشدني ، ولكل من له فضل علي ، أن يرفعه الله به في الدنيا والآخرة، وأسأله أن ينفع به كل من وقف عليه ، والله أسأل أن يجنبنا الخطأ والزلل، وما الكمال إلا لله وحده .

التمهيد

وفيه مبحثان:

- **حياة أبي حيان و جهوده العلمية**
- **منهجه**

حياة أبي حيان

ويشتمل هذا المبحث على النقاط التالية :

1- اسمه ونسبه

2- صفاته وأخلاقه

3- مذهبه الديني

4- شيوخه

5- تلاميذه

6- أقوال العلماء فيه

7- نظمه

8- مؤلفاته

9- وفاته

حياة أبي حيان

اسمه ونسبه[1]:

هو محمد بن يوسف بن علي يوسف بن حيان، الشيخ الإمام الحافظ العلامة فريد عصره، وشيخ الزمان، وإمام النحاة، الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني الغرناطي النفزي، نسبة إلى قبيلة من البربر، ثم المصري الظاهري، نحوي عصره، ولغويه، ومفسره، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرخه وأديبه.

مولده ونشأته:

كان مولده ب(مطخشارش) وهي مدينة من حضرة غرناطة قاعدة بلاد الأندلس في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة هجري، ثم رحل إلى مالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة[2].

علمه ورحلاته:

قرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس، وبلاد إفريقية، وثغر الإسكندرية، وبلاد مصر والحجاز، وحصل الإجازات من الشام، والعراق، واجتهد، وطلب وكتب، وله إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، ونظم ونثر، وله الموشحات البديعية، عارف باللغة وضابط لألفاظها، وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما، وله اليد الطولى في تفسير القرآن، والحديث، والشروط، والفروع، وتراجم الناس، وطبقاتهم، وتواريخهم، وحوادثهم، وتقييد أسمائهم خصوصاً المغاربة على ما يتلفظون به من إمالة، وترخيم وتفخيم، اهتم بمؤلفات سيبويه، وابن مالك[3]، وتولى تدريس التفسير بالقبة المنصورة، والإقراء بالجامع الأقمر[4].

صفاته وأخلاقه:

كان الشيخ حسن العمة، مليح الوجه، ظاهر اللون مشرباً حمرة، منور الشيبة، كبير اللحية مسترسل الشعر فيها لم تكن كثة، وعبارته فصيحة لغة الأندلس يعقد القاف قريباً من الكاف[5]، وكان

---

(1) فوات الوفيات 71/4 والوافي بالوفيات 175/5 ومعجم الشيوخ للسبكي 473 والدرر الكامنة 58/6 وبغية الوعاة 280/1 وطبقات المفسرين 287/2 والشهادة الزكية 31 والأعلام 152/7.

(2) أنظر: فوات الوفيات 72/4 وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 277/9 والدرر الكامنة 85/6 الشهادة الزكية 30 والبدر الطالع 288/2 والأعلام 152/7.

(3) فوات الوفيات 75/4 ونكث الهيمان 266/1 والوافي بالوفيات 175/5.

(4) الوافي بالوفيات 176/5 وذيل تذكرة الحفاظ للحسني 14 ومعجم الشيوخ للسبكي 474.

(5) أعيان العصر وأعوان النصر 176/5 والدرر الكامنة 63/6 وبغية الوعاة 282/1 وطبقات المفسرين للداوودي 289/2.

نسيج وحده في ثقوب الذهن، وصحة الإدراك والحفظ، والاضطلاع بعلم العربية، والتفسير وطريق الرواية، إمام النحاة في زمانه غير مدافع، وكان شديد البسط، مهيباً جهورياً مع الدعابة والغزل، وطرح السمت، شاعراً مكثراً، مليح الحديث، لا يمل، وإن أطال وأسن جداً، وانتفع به[1]، من صفات أبي حيان الغريبة أنه كان يوصف بالبخل، وكان ولا يؤمن بالبدع الفلسفية، فقال الأدفوي عنه[2]: "وكان يفخر بالبخل، كما يفخر الناس بالكرم، وكان ثبتاً صدوقاً، حجة سالم العقيدة من البدع الفلسفية، والاعتزال والتجسيم".

مذهبه الديني:

أجمعت أغلب كتب الطبقات، والتراجم التي وقفت عليها، أن أبا حيان كان مذهبه ظاهرياً، ثم اعتنق مذهب الشافعي، حيث قال الصفدي عنه[3]: "وكان أولاً يرى رأي الظاهرية، ثم أنه تمذهب للشافعي . رضي الله عنه . وكان أبو حيان يرفض الفلسفة، والتجسيم والاعتزال، وفي ذلك، قال الأدفوي: "كان ثبتاً صدوقاً حجة سالم العقيدة من البدع الفلسفية، والاعتزال والتجسيم، ومال إلى مذهب أهل الظاهر، ومحبة الإمام علي بن أبي طالب[4]، وقال ابن حج[5]: "كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه.

شيوخه:

تلقى أبو حيان علوم اللغة، والقرآن الكريم، والحديث الشريف والنحو على يد أكابر عصره من العلماء، والفقهاء، والأدباء والشيوخ[6] وهم:

1. أبو علي بن أبي الأحوض القرشي الفهري[7].
2. ابن النحاس الحلبي النحوي[8].

---

(1) الإحاطة في أخبار غرناطة 28/3.

(2) بغية الوعاة 282/1 وطبقات المفسرين للداوودي 289/2.

(3) الوافي بالوفيات 176/5 وأعيان العصر وأعوان النصر 332/5.

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب 18/1.

(5) الدرر الكامنة 59/6.

(6) انظر: الوافي بالوفيات 184/5 وطبقات الشافعي للسبكي 278/9 ومعجم الشيوخ للسبكي 473 والدرر الكامنة 58/6 وبغية الوعاة 280/1.

(7) هو الحسن بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص، الأستاذ المجود أبو علي علي الحياني الأندلسي الفهري، المعروف بابن الناظر قاضي المرية ومالقة، كان من فقهاء المحدثين القراء النحاة الأدباء، توفي (679هـ). غاية النهاية 242/1 وبغية الوعاة 535/1.

(8) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، الإمام العلامة حجة العرب، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي، شيخ العربية بالديار المصرية، توفي (698هـ)، أنظر: فوات الوفيات 294/3 والبلغة 248 والبغية الوعاة 13/1

3. أبو الحسن الأبدي[1].
4. أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي[2].
5. أبو جعفر الثقفي الغرناطي[3].

تلاميذه:

كان أبو حيان من أكابر عصره، وإمام اللغة، والنحو، وتتلمذ على يديه كثير من التلاميذ الذين اشتهر بعضهم، وذاع صيتهم في شتى العلوم، ومنهم[4].

1. إبراهيم بن عبد الله المقري النحوي[5].
2. ابن أم قاسم المرادي[6].
3. بهاء الدين السبكي[7].
4. ناظر الجيش[8].

---

(1) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبدي، كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو، من أحفظ أهل وقته لخلافهم، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه، ولم يكن يعرفه كحفظه وقال أبو حيان في النضار: كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية، توفي (680هـ)، بغية الوعاة 199/2.

(2) هو محمد بن علي بن يوسف بن محمد بن يوسف أبو عبد الله رضى الدين الأنصاري الشاطبي، الإمام العلامة في علم العربية واللغة، كان عالي الإسناد في القرآن، كان رضى الدين إمام عصره في اللغة تصدر بالقهرة، وأخذ الناس عنه، روي عنه الشيخ أثير الدين أبو حيان، توفي (684هـ)، أنظر: تاريخ الإسلام 530/15 والوافي بالوفيات 530/4.

(3) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن عاصم، الإمام العلامة المقرئ المحدث الحافظ المنشئ البارع عالم الأندلس النحوي صاحب التصانيف، قال أبو حيان كان يحرر اللغة ويعلمني المنطق يعني النطق، وكان أفصح عالم رأيته، توفي (708هـ)، الوافي بالوفيات 140/6.

(4) أنظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 287/9 والدرر الكامنة 64/6 وبغية الوعاة 280/1 وطبقات المفسرين للداوودي 288/2 وشذرات الذهب 252/8 ومعجم المؤلفين 130/12.

(5) هو إبراهيم بن عبد الله بن علي بن يحيى بن خلف المقرئ، الشيخ برهان الدين الحكري اعتنى بالعربية والقراءات، ولازم درس الشيخ أبي حيان، توفي (794هـ)، الدرر الكامنة 31/1 وشذرات الذهب 271/8.

(6) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادي النحوي، اللغوي، الفقيه، كان إماماً في العربية، والقرارات، أخذ العربية عن عدد من العلماء منهم: أبو حيان، توفي (749هـ)، شذرات الذهب 272/8 وبغية الوعاة 517/1.

(7) هو أحمد بن علي بن عبد الكافي بن على بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام السبكي، الشافعي، بهاء، بهاء الدين، أو حامد، فقيه، أصولي، مشارك في بعض العلوم، أخذ عن أبيه وأبي حيان، وتوفي (756هـ)، أنظر: الدرر الكامنة 248/1 وبغية الوعاة 342/1.

(8) هو محمد بن يوسف بن أحمد، الإمام الفاضل البارع العلامة، النحوي الرئيس القاضي محب الدين الحلبي الشافعي، عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، وتوفي (769هـ)، أنظر: بغية الوعاة 275/1 والأعلام 153/7.

5. أبو جعفر الأندلسي[1].
6. ابن جابر الهواري المالكي[2].

أقوال العلماء فيه:

حظي الشيخ الإمام أبو حيان بمكانة علمية عالية مرموقة بين العلماء، والأدباء، ويتضح لنا ذلك من خلال أقوال العلماء فيه:

قال عنه الصفدي[3]: "الشيخ الإمام الحافظ العلامة، فريد العصر وشيخ الزمان، وإمام النحاة، ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه؛ لأني لم أره إلا وهو يسمع، أو يشغل أو يكتب، ولم أره على غير ذلك وله إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، وله نظم ونثر، وله الموشحات البديعة، وهو ثبت فيما ينقله، محرر لما يقوله، عارف باللغة، ضابط لألفاظها، وأما النحو والتصريف، فهو إمام الدنيا في عصره فيهما".

وقال مجد الدين الفيروزآبادي عنه[4]: "الشيخ أثير الدين، أبو حيان، شيخ البلاد المصرية والشامية ورئيسهما في علم العربية، قصده الطلاب من الأقطار، ووضع في الفنون والمصنفات السامية الباهرة، وهي تصنيف على خمسين مصنفاً".

وقال عنه السيوطي[5]: "نحوي عصره، ولغويه ومقرئه، وتقدم في النحو في حياة شيوخه، واشتهر اسمه، وطار صيته، وألف الكتب المشهورة، وأخذ عنه أكابر عصره، وتقدموا في حياته".

وقال المقري: وقد مدحه كثير من الشعراء، والكبار الفضلاء منهم القاضي محي الدين بن عبد الظاهر، وشرف الدين بن الوحيد ونجم الدين اسحاق بن المنى التركي، وسأله تكملة شرح التسهيل بقصيدة وأرسلها إليه من دمشق وأولها:

تُبْدِي، فقلنا وجْهَهُ فِلَق الصُبْحِ ... وكمّله باليُمِنْ فيه، وبالنجح

وسَهَلْتَ تسهيلَ الفوائِدِ مُحْسِناً ... فكن شارحاً صدري بتكملة الشرح"[6]

---

(1) هو أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي، أبو جعفر الأندلسي، ولد بعد السبعمائة، وتعانى الآداب فرافق أبا عبد الله بن جابر الأعمى فحجا معه، ودخلا القاهرة، ولقيا أبا حيان وغيره، وكان أبو جعفر مقتدراً على النظم والنثر عارفاً بالنحو، وفنون اللسان ديناً حسن الخلق حلو المحاضرة كثير التواليف في العربية وغيرها، توفي (779هـ)، الدرر الكامنة 403/1 وبغية الوعاة 403/1.

(2) هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي، أبو عبد الله، شمس الدين: شاعر، عالم بالعربية أعمى من أهل الرية، توفي (780هـ)، بغية الوعاة 34/1 والأعلام 328/5.

(3) نكت الهميان في نكت العميان 266-267.

(4) البلغة 251.

(5) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 536/1.

(6) نفح الطيب 298/3.

نظمه:

لقد نظم الشيخ العلامة أبو حيان أبياتاً شعرية كثيرة، وله ديوان شعر[1]، ومنها:

عَـــدَاءٌ لهـــم فضـــل علـــي ومنـــه فـــلا أذهـــب الـــرحمن عنـــي الأعاديـــا

هـــم بحثـــوا عـــن زلتـــي فاجتنبتهـــا وهـــم نافســـوني فاكتســـبت المعـــالي

ومن نظمه أيضاً:

يقـــول لـــي العَـــدُول ولـــم أطُعْـــهُ تَـــلْ فقـــد بـــدا للحـــب لحيـــه

تخيـــل أنهـــا شـــانت حبيبـــي وعنـــدي أنهـــا زيـــن وحليـــه

مؤلفاته:

أسهم أبو حيّان في الحركة العلمية التي كانت تسود عصره بكتب عدة:-

1- الأبيات الوافية في علم القافية.

2- الأنور الأجلين في اختصار المحلي.

3- تفسير البحر المحيط

4- جزء في الحديث.

5- الحلل الحالية في أسانيد القراءات العالية.

6- زهو الملك في نحو الترك.

7- فهرست مسموعاتي.

8- قصيدة النير الجلي في قراءة زيد بن علي.

9- قطر الحبي في جواب أسئلة الذهبي.

10- كتاب الإدراك للسان الأتراك.

11- كتاب الإعلام بأركان الإسلام.

12- كتاب التذكرة

13- كتاب تحفة الندس في نحاة الأندلس.

14- مشيخة ابن أبي المنصور.

15- منطق الخرس في لسان الفرس.

16- نثر الزهر ونظم الزهر.

17- نفحة المسك في سيرة الترك.

---

(1) البيت الأول والثاني من الطويل، والثالث والرابع من الوافر، لأبي حيان في فوات الوفيات 72/4 وأعيان العصر وأعوان النصر 347/5 والوافي بالوفيات 176/5 وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 285/9 وبغية الوعاة 283/1.

18-نوافث السحر في دمائث الشعر.
19- الوهّاج في اختصار المنهاج.

وهناك كتب شرع فيها أبو حيان، ولكن وقته لم يسعفه في إنجازها فتركت ناقصة تحتاج إلى تكميل. قال الصفدي: ومما لم يكمل تصنيفه إلى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة حسب ما كتب به خطه لي:

1- مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد.
2- كتاب منهج السالك على ألفية ابن مالك.
3- نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب.
4- مجاني الهصر في آداب وتواريخ لأهل العصر.
5- خلاصة البيان في علمي البديع والبيان.
6- نور الغبش في لسان الحبش.

ورغم كثرة هذه الكتب التي ألفت في كل فن، ووضعت في كل علم فإنه لم يبق منها لدينا إلا القليل. ولعل حوادث الزمن من تحريق وتخريب قضى على هذا التراث الضخم الذي لم تقدر له الحياة لسد أركاناً كبيرة في المكتبة العربية.

وفاته:

عاش الشيخ العلامة أبو حيان طيلة حياته في طلب العلم، وخدمة العلم والعلماء، وحيث ترك مجموعة من الكتب في علوم اللغة، والقرآن والحديث، والنحو، والتراجم، وبعد هذا التطواف والتجوال لأبي حيان في شرق البلاد، وغربها، شاءت إرادة الله، أن تختم حياته بالقاهرة، "فتوفي في الثامن عشر من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة هجري، ودفن في مقابر الصوفية بالقاهرة"[1]، وقيل: "إنه توفي عشي يوم السبت الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة هجري، بمنزله بظاهر القاهرة، ودفن بمقابر الصوفية[2]، وقال الصفدي في رثائه.

مات أثير الدين شيخ الورى فاستَعَرَ البارق واستعبرا
ورقّ من حُسْنِ نسيم الصبا واعتل في الأسحار لما سرى[3]

(1) فوات الوفيات 72/4 والوافي بالوفيات 185/5 وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني 15 والبلغة 252.
(2) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 279/9.
(3) البيتان من الرجز الصفدي في الوافي بالوفيات 185/5 وبغية الوعاة 283/1.

ثانياً : منهج أبي حيان

1. بدأ كتابه بمقدمة عرّف فيها بنفسه، ثم حمد الله وصلى على نبيه –صلى الله عليه وسلم–.

2. ذكر المقصد من كتابه:

"فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بليغنا أبو عبد الله محمد بن مالك الجياني المولد الدمشقي الوفاة، رحمه الله، وفيه مقاصد ثلاثة:

- **المقصد الأول:** تبين مقيد أطلقه، وواضح أغلقه، ومخصص عممه، ومعين أبهمه.
- **المقصد الثاني:** التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ..
- **المقصد الثالث:** حل ما يهجس في أنفس النشأة من مشكلاتها، وفتح ما يلبس من مقفلاتها.
- كما ذكر فوائد لكتابه، منها: "وما حداني يعلم الله على الكلام في هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدين، وإيصال الخير لقلوب المهتدين.."[1]

3. أوضح اسم كتابه خلال المقدمة:

"ولما فتحت في هذا الكتاب من مقفل هذه الألفية مرتجى، وأوضحت به لسالكي هذا الفن منهجاً، سميته: (بمنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك).

ومن الله نسأل العون على ذلك، والتأييد، ونرجو منه الحسنى، والمزيد، لا رب غيره ولا مرجو إلا خيره"[2].

4. بعد المقدمة، بدأ بشرح الألفية، فقد قسم كتابه بالحديث عن الأبواب المختلفة، وذكر أسماءها. بدأ بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، ثم ما يعمل عمل الفعل وأبنية المصادر، ثم تحدث عن التعجب واسم التفضيل.
5. توفي رحمه الله قبل أن يكمل كتابه.
6. كان يطلق على ابن مالك كلمة (الناظم).
7. لم يستشهد بالحديث لاعتباره مروي بالمعنى.
8. في أغلب الأبيات التي شرحها: كان يذكر رأي ابن مالك، ورأيه، ورأى النحاة.
9. كان كثير الاعتراض على ابن مالك، سواء لحكم ذكره، أو لصياغة بيت.

---

(1) منهج السالك/ 1

(2) منهج السالك/ 2

- **فمن الاعتراض على ابن مالك عند إصداره لحكم ما:**

أ. في شرحه لبيت:

وفعل أمر ومضى بنيا وأعربوا مضارعاً إن عريا

من نون توكيدٍ مباشرٍ ومن نونِ إناثٍ كَيَزُرْ عْنَ مَنْ فُيَن[1]

ذكر أن فعل الأمر والماضي مبنيان، ولم يبين على ما يبنيان عليه[2]

ب. وَبْعَد ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ لامُ ابتداءٍ نحوُ إني لَوَزَرْ [3]

قال أبو حيان: "وهذا الذي استثناه ليس بشامل وفيه أيضاً تعقب"[4]

- **ومن الاعتراض على صياغة الألفية:**

أ. والرفع في غير الذي مَرّ رجح فما أبيح افعل ودع ما لم يُبَحْ[5]

النصف الثاني من هذا البيت حشو لا فائدة منه. [6]

ب. كرُّبَ راجينا عظيم الأمل مروع القلب قليل الحيل.

وقوله: قليل الحيل حشو كمّل به البيت، ويغني عنه قوله: عظيم الأمل[7]

- **من المواضع التي كان يذكر فيها رأيه:**

ونقول: الجملة الواقعة خبراً إما أن تكون طلبية، أو لا: [8]

ومثّل الناظم بلفظ الماضي وهو قليل، ولذلك أنكره الأصمعي وزعم أنه لم يستعمل إلا مضارعاً نحو: يوشك زيد أن يقوم، والصحيح أن الماضي وارد من لسان العرب، لكنه قليل، والكثير المستعمل إنما هو المضارع"[9]

11. من المواضع التي كان يذكر فيها أراء النحاة:

قال في شرح: ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذلك رفع خبر بالمبتدا

---

(1) ألفية ابن مالك / 10

(2) منهج السالك/ 6

(3) ألفية ابن مالك / 20

(4) منهج السالك/ 78

(5) منهج السالك/ 123

(6) منهج السالك/ 123

(7) منهج السالك/ 269

(8) منهج السالك/ 39

(9) منهج السالك/ 69

هذا الذي اختار في رفع المبتدأ والخبر هو المشهور لسيبويه، فأما المبتدأ فقيل أنه مرفوع بالابتداء، وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً وبه قال جمهور البصريين، وقيل ارتفع بشبهه بالفاعل، ويروي عن المبرد والزجاج، وقيل ارتفع بالتجريد من العوامل اللفظية، ويروى ذلك عن المبرد، وبه قال الجرمي والسيرافي".[1]

12. ظهر من خلال رأيه وكتاباته أنه عالم مثقف، فقد كان يذكر أراء لعلماء مختلفين مثل: سيبويه والأخفش، والكسائي، والفارسي، والجرمي، والفراء، والشلوبين، والخليل، والمبرد، وهشام، وابن عصفور، وابن خروف وغيرهم.

كما كان يذكر أسماء لكتب وأسماء أصحابها، وكذلك كان يأخذ من آراء ابن مالك في كتابه التسهيل.

13. لم يعتمد طريقة السرد دائماً، فقد كان يخاطب القارئ، ويغير أسلوبه، فيقول مثلاً: اعلم، ألا ترى.

14. كان يحكم على الآراء الضعيفة بـ (زعم، خطأ، ليس كذلك..)

قال أبو حيان: "وزعم المبرد أنه يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة، ويجعل ما زائدة.."[2]

وزعم بعض أصحابنا أن الإضافة في اسم الفاعل على هذا .."[3]

15. كان يعتمد على السماع كثيراً

وروى من كلام العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس فلم يوجد كان أفضل منهم"[4]

"وقد سمع من لسان العرب كان ماذا بتقديم العامل على اسم الاستفهام"[5]

- "وبهذا السماع يُرد على من ذهب إلى أن ما قاله سيبويه في كتابه من ضربوني وضربت قومك، أنه لم ينقله عن العرب بل هو مثال مخرج على مذهبه من الاضمار"[6]

16. كان أبو حيان يُعرِّف المصطلحات النحوية:

- **الإضافة في اللغة:** الإمالة ومنه ضافت الشمس إلى الغروب، أي: مالت وتطلق في الاصطلاح على النسب، وتطلق أيضاً على هذا الباب.

وحدها أن نقول الإضافة نسبة بين اسمين تقييدية، توجب لثانيهما الجر أبداً"[7]

---

(1) منهج السالك/ 38

(2) منهج السالك/ 60

(3) منهج السالك/ 269

(4) منهج السالك/ 59

(5) منهج السالك/ 106

(6) منهج السالك/ 133

(7) منهج المسالك/ 263

- "**اسم الفاعل:** هو الوصف الدال ببنيته على فاعل الجاري في التذكير والتأنيث، على زنة مضارع فعله لمعناه، أو معنى الماضي..."[1]

17. عند تطرقه لمسألة تحتاج إلى تفصيل في شرح منفصل، يذكر ذلك:

- وفي هذه الإضافة خلاف، أهي نصب أم رفع سيأتي ذكره في بابه.."[2]
- "وسيأتي الكلام في هذا الأصل في باب النعت إن شاء الله"[3]

"وسيأتي الكلام على ذلك في الصفة المشبهة إن شاء الله"[4]

18. كان يذكر عند اعتراضه على ابن مالك خاصة عند تعريفه للمصطلحات أن هذا عادة جرى عليها ابن مالك:

- وكذا أكثر عادة هذا الناظم لا يحد شيئاً، ولا يأتي بالأحكام الكلية في قوانين بل يبرز ذلك في مثل"[5]
- "ولم يذكر الناظم للتنازع في العمل حداً، جرياً على عادته في أكثر أبواب العربية"[6]
- " ومع وجود هذه المسائل كيف يصح قول الناظم: وبعد نفي أو كنفي انتخب اتباع ما اتصل، فما ذكره إطلاق في مكان التقييد، جرياً على عادته"[7]

19. كان يخرج الشاهد النحوي:

قال زهير بن أبي سلمى:

بلين وتحسن إياتِهنّ عن فرط حولين رقاً محيلاً[8]

قول الهضبة:

يا ليلة قد بتها بجدود نوم العين ساهر

فنوم العين ساهر جملة اسمية في موضع الحال، ولا واو معها[9]

---

(1) منهج السالك/ 324

(2) منهج السالك/ 269

(3) منهج السالك/ 272

(4) منهج السالك/ 273

(5) منهج السالك/ 101

(6) منهج السالك/ 131

(7) منهج السالك/ 162

(8) منهج السالك/ 213

(9) منهج السالك/212

الفصل الأول
شراح ألفية ابن مالك

- المبحث الأول : ترجمة شراح الألفية
- المبحث الثاني : مناهج شراح ألفية ابن مالك
- المبحث الثالث : موازنة بين الشروح

الفصل الأول
شراح ألفية ابن مالك

المبحث الأول : ويشتمل على :

1- المرادي

2- ابن عقيل المصري

3- ابن هشام الأنصاري

4- ابن جابر الهواري

ابن أم قاسم المرادي

أولاً: المرادي: اسمه ونسبه[1]:

الشيخ العلامة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادي، المصري المولد النحوي، اللغوي، الفقيه المالكي البارع، المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة، فكانت شهرته تابعة لها، وله كرامات حيث إنه رأى النبي –صلى الله عليه وسلم– في المنام، فقال له: يا حسن؛ اجلس نفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف.

مولده وحياته:

لم تذكر كتب التراجم والطبقات التي وقفت عليها، تاريخ مولده، وذكر السيوطي والزركلي أن المرادي ولد في مصر، وشهرته وإقامته بالمغرب[2]، هو المصري المولد الأسفي المغربي المتحد الفقيه النحوي اللغوي التصريفي، البارع الأوحد في فنون من العلم، وكان تقياً صالحاً[3].

شيوخه:

تلقى الشيخ المرادي العلم على يد مجموعة من العلماء والشيوخ في عصره، حيث أخذ عنهم النحو، والعربية، والقراءات والفقه، ومنهم[4]:

1. أبو حيان الأندلسي.
2. أبو زكريا الغماري[5].
3. الشيخ شرف الدين المالكي[6].

---

(1) غاية النهاية في طبقات القراء 227/1 والدرر الكامنة 139/2 وبغية الوعاة 517/1 والأعلام 21/2 ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ 148/2.

(2) بغية الوعاة 517/1 والأعلام 211/2.

(3) غاية النهاية في طبقات القراء 227/1 وطبقات المفسرين للداوودي 143/1.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء 227/1 وبغية الوعاة 517/1 وشذرات الذهب 275/8.

(5) هو يحيى بن موسى بن سعيد بن أحمد، أبو زكريا الغماري المعروف بالميلي، مقرئ بجاية اليوم، وقرأ على بعض أصحاب الصائغ، ورجع إلى بلاده، وأخبرني غير واحد من أصحابه الواردين علينا من تلك البلاد أن ذهنه جيد واعتناءه بالقراءات تام وحرصه زائد، وتوفي (760هـ)، غاية النهاية 397/2.

(6) هو عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي، وكان من فضلاء المالكية، وأعيانهم بالديار المصرية وولي قضاء المالكية بها فحمدت سيرته، وتوفي (746هـ)، الديباج المذهب 74/2.

4. مجد الدين التستري النحوي[1].
5. سراج الدين الدمنهوري[2].

تلاميذه:

اشتغل المرادي بالتدريس في القاهرة، ولا بد للشيخ العلامة من تلاميذ، ولكن لم تذكر كتب التراجم، والطبقات التي اطلعت عليها سوى تلميذين[3]، وهما:

1. جلال بن أحمد بن يوسف التزيتي[4].
2. أبو الفداء التنوخي[5].

مكانته العلمية والثقافية:

الشيخ العلامة المرادي المعروف بابن أم قاسم، أحد أئمة النحاة في عصره، فقد قال السيوطي معرفاً بأبي حيان[6]: "أخذ عنه أكابر عصره، وتقدموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي، وابن أم قاسم".

وقد كان المرادي بارعاً في شتى علوم عصره، مثل: العربية، والنحو، والقراءات والفقه، وقال عنه ابن حجر العسقلاني[7]: "كان إماماً في العربية شرح ألفية ابن مالك، كان عارفاً بالفقه المالكي، والأصول، وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في النوم، فقال له يا حسن، اجلس انفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف".

---

(1) هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله التستري مجد الدين، إمام صفة صلاح الدين بالصلاحية، ثم خانقاه سرياقوس شيخ القراء العلامة الأوحد الأستاذ المقرئ النحوي الأصولي الشافعي، برع في القراءات والأصول العربية، توفي (748هـ)، غاية النهاية 168/1 وبغية الوعاة 455/1.

(2) هو عمر بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدين الدمنهوري المصري الشافعي، العلامة الأوحد المقرئ الفقيه المفتي شيخ القراء، برع في النحو، والقراءات، والحديث والفقه، وكان جامعاً للعلوم وتوفي (752هـ) غاية النهاية 597/1 وبغية الوعاة 223/2.

(3) الدرر الكامنة 10/1 وبغية الوعاة 488/1.

(4) هو جلال بن أحمد بن يوسف، الإمام الحبر الفقيه العلامة جلال الدين القاهري، له مؤلفات منها: شرح المشارق، وشرح المنار، وشرح التلخيص، واخذ العربية عن ابن عقيل، وابن أم قاسم، توفي (793هـ)، أنظر: بغية الوعاة 488/1 والأعلام 132/2.

(5) هو إبراهمي بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن كامل بن علوان التنوخي البعلي الأصل الدمشقي المنشأ نزيل القاهرة ابن القاضي شهاب الدين الحريري أبو إسحاق، وعني بالقراءات، فأخذ عن البرهان الجعبري، والمرادي، توفي (800هـ)، الدرر الكامنة 9/1-10.

(6) بغية الوعاة 280/1.

(7) الدرر الكامنة 139/2.

ووصف ابن حجر، والسيوطي، والداوودي المرادي، فقالوا: وصنف وتفنن، وأجاد[1]، وعالم مشارك في النحو والتفسير، والفقه، والأصول، والقراءات والعروض[2]، وقال ابن العماد عن المرادي[3]: "النحوي اللغوي الفقيه المالكي البارع".

مؤلفاته:

أضاف المرادي إلى المكتبة العربية مجموعة من الكتب القيمة، والمفيدة في التفسير، والنحو، والقراءات، واللغة، والعروض، ومن هذه الكتب[4]:

1. إعراب القرآن.
2. تفسير القرآن الكريم.
3. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.
4. الجنى الداني في حروف المعاني.
5. رسالة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب.
6. شرح التسهيل لابن مالك.

وفاته:

توفي الشيخ المرادي، بسرياقوس بُلَيْدَةٌ في نواحي القاهرة بمصر، يوم عيد الفطر سنة 749هـ.

---

(1) الدرر الكامنة 140/2 وبغية الوعاة 517/1 وطبقات المفسرين للداوودي 142/1.

(2) الدرر الكامنة 140/2 وبغية الوعاة 517/1 وطبقات المفسرين للداوودي 142/1.

(3) شذرات الذهب 274/8.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء 227/1 وبغية الوعاة 517/1 وشذرات الذهب 275/8 والأعلام ومعجم حفاظ عبر التاريخ 148/2.

ابن عقيل المصري

اسمه ونسبه:[1]

الشيخ العلامة أبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل بن عبد الله بن محمد بن بهاء الدين الحلبي، القرشي، الهاشمي، العقيلي، الآمدي، الهمذاني الأصل، ثم البالسي المصري، قاضي القضاة، بهاء الدين بن عقيل الشافعي وينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب.

مولده وحياته:

ولد الشيخ العلامة ابن عقيل، يوم الجمعة التاسع من المحرم في القاهرة، سنة ثمان وتسعين وستمائة هجري[2]، وقال ابن حجر العسقلاني: "ولد سنة سبعمائة، وقرأت بخط الشيخ بدر الدين الزركشي، ولد سنة أربع وتسعين وستمائة هجري، وقدم القاهرة مملقاً فلازم الاشتغال إلى أن مهر"[3]. ناب في الحكم عن القزيوني بالحسينية، وعن العز بن جماعة بالقاهرة، فسار سيرة حسنة، ثم عُزِل لواقع وقع منه في حق القاضي موفق الدين الحنبلي في بحث، فتعصب صرغتمش له، فولى القضاء الأكبر، وعزل ابن جماعة، فكانت ولايته ثمانين يوماً، وكان قوي النفس، يتيه على أرباب الدولة، وهم يخضعون له، ويعظمونه، ودرس بالقطبية العتيقة، والخشابية، والجامع الناصري بالقلعة، وولي درس التفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيان[4]

شيوخه:

أخذ ابن عقيل علوم اللغة، والنحو والتفسير، والحديث، والفقه عن أكابر علماء عصره، الذين التقى بهم، ومن شيوخه[5] الذين تتلمذ على أيديهم:

---

(1) غاية النهاية في طبقات القراء 448/1 والمنهل الصافي 94/7 وبغية الوعاة 96/2 وطبقات المفسرين للداوودي 240/1 والأعلام 96/4 ومعجم المؤلفين 70/6.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء 428/1 والمنهل الصافي 94/7 وبغية الوعاة 74/2 وطبقات المفسرين للداوودي 239/1 ومعجم المؤلفين 70/6.

(3) الدرر الكامنة 42/3 والأعلام 96/4.

(4) طبقات المفسرين للداودي 240/1.

(5) أنظر: الدرر الكامنة 42/3 والمنهل الصافي 95/7 وبغية الوعاة 47/2 وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه 240/1.

1. ابن الصابوني[1].
2. تقي الدين ابن الضائع[2].
3. أبو الحسن القونوي[3].
4. الشيخ برهان اليد الواني[4].
5. أبو حيان الغرناطي الأندلسي.

تلاميذه:

قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وتزوج بابنته، فأولادها قاضي القضاة جلال الدين، وأخاه بدر الدين، وروي عنه سبطه جلال الدين، والجمال بن ظهيرة، والشيخ ولي الدين العراقي[5].

مؤلفاته:

ألف الشيخ ابن عقيل مجموعة من الكتب القيمة في التفسير، والنحو، والفقه، ومن هذه الكتب[6]:

1. التفسير، ووصل فيه إلى أواخر سورة آل عمران.
2. الذخيرة في تفسير القرآن.
3. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وسماه المساعد في شرح التسهيل.
4. مختصر الشرح الكبير.
5. مختصر شرح الرافعي لوجيز الغزالي في فروع الفقه الشافعي.
6. تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد.

---

(1) هو محمد بن علي بن محمود، أبو حامد، جمال الدين المحمودي، ابن الصابوني: من حفاظ الحديث، العارفين برجاله، من أهل دمشق، وكان فاضلاً، أديباً، شاعراً، عالماً، توفي (680هـ)، تاريخ الإسلام 743/15 والأعلام 282/6.

(2) هو عبد الله بن محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم بن مكي زين الدين ابن الشيخ تقي الدين ابن الصائغ المقرئ، توفي (725هـ)، الدرر الكامنة 66/2.

(3) هو علي بن إسماعيل بن يوسف القونوي، أبو الحسن، علاء الدين: فقيه، من الشافعية، ولد بقونية، نزل بدمشق سنة (693هـ) وانتقل إلى القاهرة، فتصوف، وتلقى علوم الأدب الفقه، ثم ولي قضاء الشام، توفي (729هـ)، بغية الوعاة 149/2 والأعلام 264/4.

(4) هو محمد بن إبراهيم بن أحمد الواني، الخلاطي، الهمداني، الدمشقي، الحنفي، المؤذن، توفي (735هـ)، الدرر الكامنة 18/5.

(5) بغية الوعاة 48/2 وطبقات المفسرين للداوودي 240/1.

(6) غاية النهاية في طبقات القراء 428/1 والدرر الكامنة 44/3 وبغية الوعاة 48/2 والأعلام 95/4-96 ومعجم المؤلفين 70/6.

مكانته العلمية:

لقد حظي الإمام الشيخ ابن عقيل بمكانة علمية عظيمة، ويتضح لنا ذلك من خلال أقوال العلماء الذين ترجموا له، ومن أقوال العلماء في ابن عقيل:

قال ابن قاضي شهبة عنه[1]: "وكان قوي النفس يتيه على أرباب الدولة، ويخضعون له ولا يتردد إلى أحد، والناس إلى بابه، وعنده حشمة بالغة، وتتطع زائد في الملبس والمأكل ولا يبقى على شيء، وكان فيه لثغة".

قال ابن حجر العسقلاني[2]: "ولازم أبا حيان حتى كان من أجل تلاميذه، وحتى صار يشهد له بالمهارة في العربية حتى قال: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل، قرأ النحو وبرع فيه، وولى نيابة الحكم بالحسينية عن القزويني، وتولى نيابة الحكم بمصر والجزيرة، وكان يتعانى التأنق البالغ في ملبسه، ومأكله ومسكنه، ومات وعليه دين، وكان لا يبقى على شيء – رحمه الله– قال الأسنوي في الطبقات: عرف الناس في تلك المدة اللطيفة مقدار الرجلين، قال: وكان إماماً في العربية، والمعاني والبيان، ويتكلم في الفقه والأصول كلاماً حسناً، وتلا بالسبع عندما التقى ابن الصائغ، وكان غير محمود في التصرفات المالية، حاد الخلق، وقد درس بزاوية الشافعي أخيراً، ودرس بأماكن منها التفسير بالجامع الطولوني".

قال ابن الجزري[3]: "الإمام العلامة بهاء الدين شيخ الشافعية بالديار المصرية، قرأ القراءات السبع على الصائغ، وأتقن العلوم، وانفرد بالرئاسة، وبرع في العربية، والفقه، والتفسير، والأصوليين".

نظمه:

نظم ابن عقيل بعض القصائد، ومن أبيات الشعر التي نظمها الشيخ ابن عقيل[4]:

قسماً بما أوليتم من فضلكم للعبد عند قوارع الأيام

ما غاص ماء وداده وثنائه بل ضاعفته سحائب الإنعام

---

(1) طبقات الشافعية لابن قاضي 3/97-98.

(2) أنظر: الدرر الكامنة 3/42-43.

(3) غاية النهاية في طبقات القراء 1/428.

(4) البيتان من الخفيف لابن عقيل في الوافي بالوفيات 17/137 وبغية الوعاة 2/48 وطبقات المفسرين للداوودي 1/242.

وفاته:

كانت وفاة الشيخ بهاء الدين ابن عقيل في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمائة هجري، ودفن بالقرافة قريباً من تربة الشافعي . رضي الله عنه . مات، وعليه دين[1].

(1) المنهل الصافي 97/7 وبغية الوعاة 48/2 وطبقات المفسرين للداوودي 241/1 والأعلام 96/4 ومعجم المؤلفين 70/6.

ابن هشام الأنصاري

اسمه ونسبه[1]:

الشيخ الإمام العلامة الفاضل، جمال الدين، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، الحنبلي، النحوي المشهور.

مولده:

ولد الشيخ ابن هشام الأنصاري في مصر في ذي العقد سنة ثمان وسبعمائة هجري، وكان في أول عمره، قد تفقه للشافعي، ثم انتقل أخيراً إلى مذهب الإمام أحمد وحضر مدارس الحنابلة[2].

مكانته العلمية:

تمتع ابن هشام الأنصاري بمكانة علمية مرموقة في عصره، فقد كان ذا ثقافة موسوعية، كرس حياته للعلم، والعلماء، وتأليف الكتب في النحو، والتفسير، والعروض، والفقه والحديث، ويتبين لنا مكانته من خلال أقوال العلماء وأصحاب كتب التراجم والطبقات فيه:

قال عنه ابن تغري بردي[3]: "وكان بارعاً في عدة علوم، لا سيما العربية؛ فإنه كان فارسها، ومالك زمامها، وكان أولاً حنفياً، ثم استقر حنبلياً، وتنزل في درس الحنابلة".

وقال عنه ابن العماد[4]: "وأتقن العربية، ففاق الأقران، بل الشيوخ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق بالبالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مع التواضع، والبر، والشفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب".

وذكر ابن حجر[5]: "قال لنا ابن خلدون ما زلنا، ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام أنحى من سيبويه".

---

(1) الدرر الكامنة 93/3 والنجوم الزاهرة 336/10 وبغية الوعاة 68/2 وشذرات الذهب 329/8 والأعلام 147/4 ومعجم حفاظ عبر التاريخ 149/2.

(2) أنظر: أعيان العصر وأعوان النصر 6/3 والدرر الكامنة 93/3 وبغية الوعاة 68/2 وشذرات الذهب 329/8 والأعلام 147/4.

(3) النجوم الزاهرة 336/10.

(4) شذرات الذهب 330/8.

(5) الدرر الكامنة 94/3.

وقال عنه أبو إسحاق برهان الدين[1]: "الشيخ العلامة منقح الألفاظ محقق المعاني صاحب التصانيف المفيدة، اشتهر، وسار ذكره في الآفاق وانتهت إليه مشيخة النحو في الديار المصرية، وكان كثير الديانة والعبادة.

شيوخه:

تلقى ابن هشام الأنصاري العلم على يد مشاهير علماء عصره، ممن عاشوا في مصر قبلة العلماء، وطلاب العلم آنذاك، من شيوخ ابن هشام[2]:

1. بدر الدين ابن جماعة[3].
2. تاج الدين الفاكهاني[4].
3. شهاب الدين ابن المرحل[5].
4. أبو الحسن التبريزي[6].

تلاميذه:

كان ابن هشام الأنصاري من أشهر علماء عصره، ومن أئمة اللغة، والنحو في زمانه لذلك تتلمذ عليه عدد من العلماء، منهم:

1. نور الدين النحوي[7].

---

(1) المقصد الأرشد 66/2.

(2) أنظر: الدرر الكامنة 93/3 والمنهل الصافي 132/7 وبغية الوعاة 68/2 وشذرات الذهب 329/8.

(3) هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، أبو عبد الله: قاض، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين، وولي الحكم والخطابة بالقدس، ثم القضاء بمصر، كان من خياره القضاة، وتوفي بمصر (733 هـ)، الأعلام 297/5.

(4) هو عمر بن على بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري، تاج الدين الفاكهاني: عالم بالنحو، من أهل الإسكندرية، زار دمشق، ومهر في العربية والفنون، وتفقه لمالك، توفي (734هـ)، بغية الوعاة 221/2 والأعلام 56/5.

(5) هو بعد اللطيف بن عبد العزيز، الشيخ الإمام النحوي المقرئ شهاب الدين بن المرحل الحراني، كان في النحو علامة، له فيه أمارات بينة وعلامات، توفي (744هـ)، أنظر: الوافي بالوفيات 81/19 والدرر الكامنة 209/3.

(6) هو علي بن عبد الله بن الحسين بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي، أبو الحسن تاج الدين: باحث، من علماء الشافعية، ولد في أردبيل (بأذربيجان) وسكن تبريز، ورحل إلى بغداد، ومات بالقاهرة (746هـ)، الأعلام 306/4.

(7) هو علي بن أبي بكر بن أحمد البالسي المصري نور الدين النحوي أخذ عن ابن هشام والأسنوي وغيرهما وسمع من ابن عبد الهادي والميدومي وبرع وتميز ومات كهلاً ولم يحدث وذلك في جمادي الآخرة، توفي (767هـ)، الدرر الكامنة 39/4.

2. ابن الفرات المالكي[1].

3. ابن الشيخ جمال الدين[2].

نظمه:

نظم ابن هشام الأنصاري مجموعة من القصائد الشعرية، ومن أشعاره[3]:

ومـــن يصـــطبر للعلـــم يظفـــر بنيلـــه ومـــن يخطـــب الحســـناء يصـــبر علـــى البـــذل

ومـــن لا يـــذل الـــنفس فـــي طلـــب العـــلا يســـيرا يعـــش دهـــراً طـــويلاً أخـــا ذل

وله:

ســـوء الحســـاب أن يؤاخـــذ الفتـــى بكـــل شـــيء فـــي الحيـــاة قـــد أتـــى

مؤلفاته:

كان ابن هشام طيلة حياته منكباً على الكتابة، والتصنيف في مختلف العلوم، فكتب كثيراً، ومن كتبه[4]:

كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب، وكتاب الألغاز ابن هشام، وكتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وكتاب التحصيل والتفصيل، وكتاب التذييل والتكميل، وكتاب التذكرة، وكتاب الجامع الصغير، وكتاب الجامع الكبير، وكتاب شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وكتاب شرح البردة (شرح بانت سعاد)، وكتاب شرح اللمحة لأبي حيان، وكتاب قطر الندى، وكتاب شرح قطر الندى وبل الصدر، وكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

---

(1) هو عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي، موقع الحكم، برع في الفقه، وشرح مختصر الشيخ خليل، وحمل عن الشيخ جمال الدين بن هشام، وكتب الخط المنسوب، ودرس، ووقع على القضاة راتبة مراراً، توفي (794هـ)، شذرات الذهب 570/8.

(2) هو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام العلامة محب الدين ابن الشيخ جمال الدين، النحوي بن النحوي، وكان أوحد عصره في تحقيق النحو، قال السيوطي: سمعت شيخنا قاضي القضاة علم الدين البلقيني يقول: كان والدي يقول: هو أنحى من أبيه، توفي (799هـ)، أنظر: بغية الوعاة 148/1.

(3) الأول والثاني من الطويل، والثالث من الكامل لابن هشام الأنصاري في الدرر الكامنة 94/3 وبغية الوعاة 69/2 وشذرات الذهب 330/8.

(4) الدرر الكامنة 94/3 والنجوم الزاهرة 336/10 وبغية الوعاة 69/2 وشذرات الذهب 330/8 والأعلام 147/4.

وفاته:

انتقل الشيخ ابن هشام الأنصاري إلى جوار ربه، في ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة هجري، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة[1]، وقد رثاه ابن نباتة بقوله

سقي ابن هشام في الثرى نوء يجر على مثواه ذيل غمام
سأروي له من سيرة المدح مسنداً فما زلت أروي سيرة ابن هشام[2]

ورثاه ابن الصاحب بدر الدين بقوله:

تهنأ جمال الدين بالخلد أنني لفقدك عشى ترحة ونكال[3]

(1) أنظر: الدرر الكامنة 95/3 وشذرات الذهب 331/8

(2) البيتان من الطويل لابن نباتة في الدرر الكامنة 94/3 وبغية الوعاة 70/2.

(3) البيت من الطويل لابن الصاحب بدر الدين في الدرر الكامنة 94/3.

ابن جابر الهواري

اسمه ونسبه[1]:

الشيخ العلامة ابن جابر محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندي، أبو عبد الله الضرير صابح البديعية، المالكي النحوي، رفيق أبي جعفر الرعيني، وهما المشهوران بالأعمى والبصير، وكان ابن جابر يؤلف، وينظم، والرعيني يكتب، قدم إلى دمشق، وسمع بها على شيوخ عصره، وتوجه من دمشق إلى حلب في آخر سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة هجري.

مولده:

أجمعت جميع كتب التراجم، والطبقات[2]، التي وقفت عليها، أن ابن جابر ولد سنة ثمان وتسعين وستمائة هجري بالمرية[3]، فقد قال الصفدي[4]: "اجتمعت به، وسألته عن مولده فقال: سنة ثمان وتسعين وستمائة بالمرية".

شيوخه:

تلقى الشيخ ابن جابر الهواري علوم اللغة، والقرآن، والحديث، والفقه والنحو على يد أكابر عصره، من شيوخه[5]:

1. أبو عبد الله الزواوي[6].
2. أبو حيان الغرناطي الأندلسي.
3. علي بن أبي عبد الله محمد بن سيد الرندي[7].
4. أبو العباس ابن يربوع[8].

---

(1) الوافي بالوفيات 110/2 وإنباء الغمر بأبناء العمر 186/1 والدرر الكامنة 70/5 والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة 422 وبغية الوعاة 34/1 وشذرات الذهب 462/8 وديوان الإسلام 99/2 والأعلام 328/5.

(2) الدرر الكامنة 70/5 والتحفة اللطيفة 422/2 وبغية الوعاة 34/1 والأعلام 328/5.

(3) المرية: بالفتح ثم الكسر، وتشديد الياء بنقطتين من تحتها وهي مدينة كبيرة من كورة البيرة من أعمال الأندلس، معجم البلدان 119/5.

(4) الوافي بالوفيات 110/2.

(5) الوافي بالوفيات 111/2 والدرر الكامنة 70/5 وبغية الوعاة 34/1.

(6) لم أقف على ترجمة له.

(7) لم أقف على ترجمته.

(8) هو أحمد بن محمد بن أبي العيش بن يربوع المري السبتي أبو العباس، وكان كبير المنصب من أهل اليقين والمشاركة غاية في الوقار وحسن السمت والتعاظم مع الظرف وكانت له عند سلطان المغرب حظوة ومكانة واستمله في السفارة بينه وبين الملوك، توفي (749هـ)، الدرر الكامنة 345/1

تلاميذه:

لم تذكر كتب المصادر، والتراجم التي وقفت عليها من تلاميذ ابن جابر الهواري[1] سوى تلميذين، هما:

1. أبو جعفر الرعيني الأندلسي الغرناطي[2].
2. ناصر الدين أبو المعالي[3].

مكانته العلمية:

يعد ابن جابر الهواري من شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، وله مكانة علمية قيمة في عصره، كان يؤلف، وينظم وهو أعمى، ويمكن أن نتعرف إلى مكانته العلمية من خلال أقوال العلماء، وأصحاب التراجم فيه، ومن أقوالهم:

قال ابن العماد عنه[4]: "كان الشيخ العلامة ابن جابر الهواري الأندلسي يؤلف، وينظم الشعر، وأجاز لمن أدرك حياته".

وقال الصفدي عنه[5]: "وينظم الشعر جيداً". وقال ابن حجر العسقلاني عنه[6]: "كان كثير النظم، عالماً بالعربية، وانتفع به أهل تلك البلاد".

وقال شمس الدين السخاوي[7] عن ابن جابر الهواري: "قال ابن فرحون عنه: صاحبنا، وأخونا في الله الشيخ الإمام العلامة وحيد دهره، وفريد عصره لسان الأدب حجة العرب مجمع أسباب الفضائل صاحب القصيدة الغراء الطويلة المستهلة على علم البديع التي أولها بطيبة[8]:

بطيبـــة أنـــزل ويمـــم ســـيد الأمـــم وانشـــر لـــه المـــدح وانثـــر أطيـــب

(1) بغية الوعاة 34/1-35.

(2) هو أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني أبو جعفر الغرناطي الأندلسي ارتحل إلى الحج فرافق أبا عبد الله بن جابر الأعمى فتصاحبا وترافقا إلى أن صارا يعرفان بالأعميين، وسمعا في الرحلة من أبي حيان، وكان أبو جعفر شاعراً ماهراً عارفاً بفنون الأدب، توفي (779هـ)، بغية الوعاة 35/1 والأعلام 274/1.

(3) هو ابن عشائر، الحافظ ناصر الدين أبو المعالي محمد بن علي السلامي الحلبي، ولد في ربيع سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة، وأخذ عن التاج السبكي وابن قاضي الجبل والأعمى والبصير، وله مجاميع وتاريخ وتعاليق، توفي (789هـ)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 362/1.

(4) شذرات الذهب 462/8.

(5) الوافي بالوفيات 110/2.

(6) الدرر الكامنة 71/5.

(7) التحفة اللطيفة 422/2-423.

(8) البيت من البسيط لابن جابر الهواري في التحفة اللطيفة 423.

وقال عمر كحالة[1]: "عالم ، أديب، مشارك في علوم القرآن والنحو والفقه والحديث، من أهل مرية، رحل من الأندلس إلى المشرق فدخل مصر والشام، وأقام بحلب.

نظمه:

كان الشيخ ابن جابر الهواري يشتهر بنظم الشعر، كما ذكر أصحاب التراجم، والطبقات، فكان يجيد نظم القصائد، فهو ينظم، وصاحبه الرعيني يكتب ما يؤلفه ابن جابر وينظمه، وله ديوان شعر، ومن نظمه[2]:

إن البراعـــــة لفـــــظ أنـــــت معنـــــاه وكـــــل شـــــيء بـــــديع أنـــــت معنـــــاه
أنشـــــاد نظمـــــك أشـــــهى عنـــــد ســـــامعه مـــــن نظـــــم غيـــــرك لـــــو أســـــحق غنـــــاه
تحجـــب الشـــعر عـــن قـــوم وقـــد جهـــدوا وعنـــــــدنا جئتـــــــه أبـــــــدى محيـــــــاه

مؤلفاته[3]:

1. شرح ألفية ابن مالك.
2. شرح ألفية ابن معط.
3. العين في مدح سيد الكونين.
4. غاية المراد في تثليث الكلام.
5. المقصد الصالح في مدح الملك الصالح.
6. نظم الفصيح.
7. نظم فصيح ثعلب.
8. نظم كافية المحتفظ.

وفاته[4]:

انتقل ابن جابر الهواري إلى جوار ربه في جمادي الأخرة سنة ثمانين وسبعمائة هجري بقرية البيرة، قضاها في عبادة الله، وخدمة العلم والعلماء.

---

(1) معجم المؤلفين 294/8.

(2) الأبيات من البسيط لابن جابر الهواري في الوافي بالوفيات 111/2-112 ونفح الطيب 684/2.

(3) الدرر الكامنة 35/5 وشذرات الذهب 462/8 وديوان الإسلام 100/2 والأعلام 328/5 ومعجم المؤلفين 294/7.

(4) أنباء الغمر بأبناء العصر 186/1 والدرر الكامنة 71/5 وبغية الوعاة 35/1 وشذرات الذهب 462/8 والأعلام 328/5.

المبحث الثاني

مناهج شراح الألفية

أولاً : منهج المرادي

ثانياً : منهج ابن عقيل

ثالثاً : منهج ابن هشام

رابعاً : منهج ابن جابر

المبحث الثاني

مناهج شراح الألفية

أولاً: منهج المرادي

1- بدأ كتابه بخطبة حمد الله فيها وصلى على نبيه المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم.

2- وفي مقدمة كتابه وضح ما هو شرحه فقال: "هذا توضيح مختصر لمقاصد ألفية ابن مالك – رحمه الله تعالى – يجلو معانيها على طلابها، ويظهر محاسنها على حفاظها".[1]

3- ذكر سبب تأليف كتابه وهو الرغبة في التسهيل على طلاب العلم ورغبة في الثواب: "سألنيه بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبته إلى ذلك رغبة في الثواب، وتقريباً على الطلاب، وبالله أستعين، والموفق والمعين".[2]

4- ذكر مقدمة أبيات ابن مالك وعلق عليها.

5- اهتمامه بعلم النحو وتأصيله وبداياته ومن ذلك:

أ- ذكر سبب تسمية علم النحو:

"وسبب تسمية هذا العلم نحواً ما روي أن علياً -رضي الله عنه- لما أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب. قال: "انح هذا النحو أبا الأسود".[3]

ب- وفي ذكر أقسام الكلام قال:

"وأول من قسم الكلم إلى هذه القسمة وسماها بهذه الأسماء أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه".[4]

6- كان يطلق كلمة الناظم إشارة لابن مالك. و(المصنف).

7- كان يذكر أبيات الألفية ثم يشرحها شرحاً وافياً مفصلاً.

7- كان يعرف المصطلح النحوي إما تعريفه أو تعريف النحاة ومن ذلك:

أ- تعريف النحاة مثل:

- في تعريف النحو: "وقول بعضهم: النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً، ومن أشهرها قول صاحب المقرب: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبط من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها".[5]

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، 261/1.

(2) توضيح المقاصد والمسالك، 261/1

(3) توضيح المقاصد والمسالك،265/1.

(4) توضيح المقاصد والمسالك،271/1.

(5) توضيح المقاصد والمسالك،265/1.

- وَحَّدَ ابن عصفور العلم بقوله: "الاسم الذي علق في أقول أحواله على شيء بعينه في جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم".[1]

ب- تعريف المرادي للمصطلحات:

- تعريف التمكين: هو الاسم اللاحق للاسم المعروف المنصرف إشعاراً ببقائه على أصالته. وتنوين التنكير: هو اللاحق بعض المبنيات فرقاً بين نكرتها ومعرفتها.[2]
- المهمل: هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر فيعمل في ضميره مطابقاً له.[3]
- معنى ملازمة الاسم للنداء: أنها لم تستعمل في غيره إلا في ضرورة.[4]

9- يفسر كلام ابن مالك تفسيراً وافياً مفصلاً:

"إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه هو المقصود في الحقيقة، إذ به يقع التفاهم، وإنما قال (وما يتألف) ولم يقل: وما يتركب، لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة، وهي وقوع الألفة بين الجزءين والضمير المرفوع في يتألف عائد على ما.

والمعنى هذا باب شرح الكلام وشرح الشيء الذي يتألف الكلام منه وهو الكلم. ولكنه حذف الباب والشرح وأقام المضاف إليه مقام المحذوف اختصاراً.[5]

10- تعددت طرق شرح المرادي ما بين الشرح المفصل وطريقة السؤال والجواب لإثارة انتباه القارئ، أو مخاطبة القارئ من خلال قوله: أعلم.

من طريقة السؤال والجواب:

قد فهم مما سبق أن الاسم إذا بنى على السكون، ففيه سؤال واحد، لم بنى؟ ولا يقال لم سكن؟ لأنه الأصل.

وإذا بنى على الحركة ففيه ثلاثة اسئلة.

لم بُني؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟. [6]

من قوله: (أعلم).

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك،390/1.

(2) توضيح المقاصد والمسالك،276/1.

(3) توضيح المقاصد والمسالك،2/ 636.

(4) توضيح المقاصد والمسالك،4/ 1103.

(5) توضيح المقاصد والمسالك،1 /267.

(6) توضيح المقاصد والمسالك،1 / 309

اعلم أن التصغير قائم مقام الوصف.[1]

اعلم أن في ترخيم المنادى لغتين:

الأولى: أن ينوى المحذوف.

الثانية: ألا ينوى.[2]

11- ومن مزايا شرحه تلخيص المسائل وقول ابن مالك، أيضاً ذكر (تنبيهات) وفيه يوضح أهم شيء في المسألة النحوية.

فمن التلخيص:

والحاصل: أن إلا إذا كررت لغير التوكيد وما قبلها من العوامل مفرقاً شغل بواحد ونصب ما عداه على الاستثناء نحو (ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا خالداً).[3]

ومن التنبيهات:

12- الملاحظ في شرح المرادي أنه كان عالماً مثقفاً. وخلال مطالعتك للكتاب فإنه يبدو لك وكأن المرادي يقرأ من مجموعة كتب أمامه لكثرة آراء النحاة وأقوالهم والكتب التي ذكرها في شرحه.

فقد ذكر: آراء نحوية لكثير من العلماء مثل أبي حيان، سيبويه، ابن عصفور، السيراني، ابن خلدون، الفراء، الأخفش، ابن الخشاب، ابن كيسان، الفارسي، المبرد، ابن الصابغ، الزجاج، الكسائي، الخليلي، أبو حسن، ابن باشاذ، الشلوبين، بعض المغاربة وغيرهم.

وقد كانت طريقته السابقة متنوعة وهي:

أ- ذكر اسم الكتاب ومن ثم ذكر صاحبه.

وقال في البسيط: وهل يجوز فيه الحال كما جاز في غيره.[4]

وكلام صاحب البسيط موافق للمصنف في عدم اشتراط ذلك:[5]

- قول صاحب المقرب.[6]
- ونسبه في الايضاح إلى الجمهور.[7]

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك،333/1.

(2) توضيح المقاصد والمسالك،1141/4.

(3) توضيح المقاصد والمسالك،674/2.

(4) توضيح المقاصد والمسالك، 2/ 678.

(5) توضيح المقاصد والمسالك،842/3.

(6) توضيح المقاصد والمسالك،1/ 265.

(7) توضيح المقاصد والمسالك،1/ 311.

ب- ذكر اسم العالم وقوله:

- وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب.[1]

13- يذكر الآراء النحوية والخلافات ويوضح رأيه فيها:

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا حُبَّ النبي محمداً إيانا

وأجيب بأن الكسائي يرى: أنها في هذا البيت زائدة؛ لأنه أجاز زيادة (من) ومذهب البصريين والفراء أنها لا تزاد لأنها اسم.

وزاد أبو علي في أقسام (من) أن تكون نكرة موضوعة كقول الشاعر:

..... ونعم من هو في سر وإعلان

والصحيح أنها لا تكون نكرة غير موصوفة.[2]

أ- ويجوز رفع واحد فيها على البدل، لأنه بعد بدل وهو راجح.[3]

ب- وذهب ابن الطراوة إلى أنه مبنى لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم التقارب وذهب السهيلي إلى أنه معرب، وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب أيضاً.

وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.[4]

14- كان المرادي مؤدباً مع ابن مالك، فقد كان يؤيده في مواضع، ويعلل له موقفه ويبرره، أيضاً عند اعتراضه كان يعترض بطريقة مؤدبة.

فمن تأييده لابن مالك:

- ما ذهب إليه الناظم من التفصيل في نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمتصور.[5]
- فإن قلت: قد أخل الناظم بهذه الثلاثة الأواخر.

قلت: لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيل.[6]

فإن قلت: أطلق المصنف في قوله: "بحرف".

وينبغي أن يقيد بغير الزائد لأنه موضع الخلاف.

قلت: العذر له: إن الزائد لا يقيد به، فلذلك أهمل التنبيه عليه لوضوحه.[7]

فإن قلت: لم يذكر هنا حكم تمييز العدد.

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك،1/ 553.

(2) توضيح المقاصد والمسالك،433/1.

(3) توضيح المقاصد والمسالك،675/2.

(4) توضيح المقاصد والمسالك،1218/3.

(5) توضيح المقاصد والمسالك، 306/1.

(6) توضيح المقاصد والمسالك،364/1.

(7) توضيح المقاصد والمسالك،705/2.

قلت: لأن له باباً يذكر فيه.[1]

فإن قلت: قوله وأعربوا نصباً ليس بجيد، لأن هذه الأسماء قد تجر حال التنكير كقراءة من قرأ (من قبل ومن بعد).

قلت: الغالب فيها النصب وجرها قليل، فكأنه اقتصر على النصب لذلك.[2]

إنما ذكر التحذير والإغراء بعد باب النداء، لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا يجوز إظهاره كالمنادى على تفصيل سيأتي.[3]

فبدأ بالأسماء الستة؛ لأن المفرد سابق المثنى والمجموع.[4]

إنما قدم الناظم هذا الباب إلى هذا الموضع، لتوقف كثير من الأحكام الإعرابية عليه، وبدأ بالنكرة لأنها الأصل.[5]

15- كان مطلعاً على كتب ابن مالك فقد أخذ كثيراً عن كتبه:

أ- عن كتاب التسهيل:

فإن قلت: إذا كانت في الاقتصار على مفيد كفاية، لكونه مغنياً عن بقية القيود فما باله ذكرها في التسهيل، حيث قال: والكلام ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوراً لذاته.[6]

والثاني: أنه جزم بتأخير الخبر ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم.[7]

ب- عن شرح التسهيل:

أن هذا الشرط لازم، وقد جعله في التسهيل وقال في شرحه.

وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك.[8]

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك،730/2.

(2) توضيح المقاصد والمسالك،818/2.

(3) توضيح المقاصد والمسالك، 1153/3.

(4) توضيح المقاصد والمسالك،313/1.

(5) توضيح المقاصد والمسالك، 365/1.

(6) توضيح المقاصد والمسالك،268/1.

(7) توضيح المقاصد والمسالك،642/2.

(8) توضيح المقاصد والمسالك، 841/3.

قال في شرح التسهيل عند ذكر حتى الجارة: ومجرورها إما اسم صريح نحو ﴿حَتَّى حِينٍ﴾ [1] أو مصدر مؤول من أن وفعل ماضي نحو: ﴿حَتَّى عَفَواْ﴾ [2] أو مضارع نحو: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾.[3]

ج- عن كتاب الكافية:

فإن قلت: ظاهر قوله: (إن كان) وقوله في الكافية.

(حيث ما يصح حرف مصدري تمَّمَاً).[4]

وقوله في الكافية: وبجواب القسم أغنى إن وصل بالفاء.[5]

د- عن شرح الكافية:

تنبيه: قال في شرح الكافية: وقد انفردت يعني تاء التأنيث الساكنة بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تباركت.[6]

قال في شرح الكافية: وقد حمل الزمخشري ادعاءه إضمار بين لو وأن على التزام كون الخبر فعلاً، ومنعه أن يكون اسماً.[7]

16- كان يعرف بالعلماء مثل:

أ- تعريف ابن معط:

هو الإمام أو زكريا يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي الحنفي الملقب زين الدين، سكن دمشق طويلاً، واشتغل عليه خلق كثير....[8]

ب- تعريفه (صدر الأفاضل):

وذهب صدر الأفاضل – وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي.[9]

---

(1) من الآية 35 من سورة يوسف

(2) من الآية 95 من سورة الأعراف

(3) من الآية 214 من سورة البقرة

(4) توضيح المقاصد والمسالك،841/3.

(5) توضيح المقاصد والمسالك: 1292/4.

(6) توضيح المقاصد والمسالك: 289/6.

(7) توضيح المقاصد والمسالك: 132/4.

(8) توضيح المقاصد والمسالك: 266/1.

(9) توضيح المقاصد والمسالك: 1218/4.

17- ذكر أقوالاً لابن معط:

وقال ابن معطي في ألفيته واحدها على الثانية.[1]

وألحق الحريري وابن معط (علم) وقد تقدم ذكره.[2]

قلت: وإطلاقه هنا موافق لإطلاق النحويين، وصرح بعض المغاربة بجوازه وفي ألفية ابن معط.[3]

18- ذكر آراءً لابن الناظم وأطلق عليه (الشارح)

19- برزت ثقافته من خلال تفسير كثير من المفردات وتوضيح اللغويات فيها والصرف ومن ذلك:

أ- في تعريف الدرجات:

"قال في الصحاح: هي الطبقات من المراتب، وقال أبو عبيدة: الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل".[4]

ب- والثاني ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو: غاق للعرب، وماء للظبية، أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف، وطق لوقوع الحجر.[5]

ج- ولابد من شرح هذه الألفاظ، فالحبلان: العظيم البطن، وقيل الممتلئ غيظاً، والدخنان اليوم المظلوم، والسخنان: اليوم الحار، والسيقان: الرجل الطويل الممشوق والصحيان: اليوم الذي لا غيم فيه، والصوجان: البعير اليابس الظهر، والعلان: الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير....[6]

د- وأما (أوه) فاسم فعل بمعنى أتوجع وفيه لغات أخر:

أوّه، أوّه، أوْه، أوَّهِ، أوّتاه، أهْ، أهِ، أوّ، أوِّ، أووه، أوَ أهْ.[7]

هـ- والمصطفى المختار، الاصطفاء افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب، أبدل من تائه طاء لمجاورة الصاد وكان ثلاثيه هاء لازماً تقول صفا الشيء يصفو (صفاء) وجاء الافتعال منه متعدياً.[8]

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك: 274/1.

(2) توضيح المقاصد والمسالك: 574/1.

(3) توضيح المقاصد والمسالك: 1123/4.

(4) توضيح المقاصد والمسالك،267/1.

(5) توضيح المقاصد والمسالك،1168/4.

(6) توضيح المقاصد والمسالك، 1192/4.

(7) توضيح المقاصد والمسالك،1161/4.

(8) توضيح المقاصد والمسالك،262/1.

20- اعتمد على السماع والقياس:

فمن السماع:

ومن المسموع: لؤمان ونومان وقد نبه عليهما بقوله:

..... لؤمان نومان كذا[1]

وقد سمع وجه رابع وفي نداء طلحة وهو (يا طلحةَ) بفتح التاء.[2]

وسمع الجزم بعد الترجي فدل على صحة مذهب الكوفيين.[3]

ومن القياس:

21- كان مؤدباً مع ابن مالك في الاعتراض عليه وفي تعليل مسائله من ذلك:

قوله: "وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوي ولفظي، فالمعنوي هو الخاص بالأسماء واللفظي مشترك يوجد في الاسم والفعل والحرف نحو "زيد" ثلاثي و"ضرب" فعل ماضي، و"من" حرف جر.

قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوماً باسميهما.[4]

فإن قلت: قوله وأعربوا نصباً ليس بجيد، لأن هذه الأسماء قد تجر حال التنكير كقراءة من قرأ: ﴿مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾.

قلت: الغالب فيها النصب وجرها قليل، فكأنه اقتصر على النصب لذلك.[5]

22- كان يذكر آراء ضعيفة ويوضحها بقوله: "زعم قول ضعيف..."

فإن من العلماء من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت، وذلك عندي غير صحيح من وجهين.[6]

وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه.[7]

وذهب الفراء إلى أن لن هي (لا) أبدلت ألفها نوناً وهو ضعيف.[8]

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك،1105/4.

(2) توضيح المقاصد والمسالك، 1130/4.

(3) توضيح المقاصد والمسالك، 1260/4.

(4) توضيح المقاصد والمسالك،286/1.

(5) توضيح المقاصد والمسالك،218/2.

(6) توضيح المقاصد والمسالك،396/1.

(7) توضيح المقاصد والمسالك،764/2.

(8) توضيح المقاصد والمسالك،1229/4.

23- أورد كثيراً من أراء سيبويه وكان ينتصر له في بعضها:

وفي الحديث عن لحوق نون الوقاية مع الحروف الناسخة.

والصحيح الأول: لأنها طرف، وبدليل لعلي وهو مذهب سيبويه.[1]

والصحيح أنها حرف فلا تحتاج إلى عائد، وهو مذهب سيبويه.[2]

والصحيح مذهب سيبويه.[3]

والصحيح قول سيبويه.[4]

24- كان يوضح في كتابه أنه ذكر مسائل في كتبه الأخرى.

25- كتب خاتمة لكتابه وعلق على خاتمة الألفية.

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك،383/1.

(2) توضيح المقاصد والمسالك،418/1.

(3) توضيح المقاصد والمسالك، 1199/4.

(4) توضيح المقاصد والمسالك،1203/4.

منهج ابن عقيل

1- لم يكتب مقدمة لكتابه.
2- ذكر مقدمة الألفية ولم يعلق عليها.
3- بدأ بالشرح بذكر البيت يشرحه ويعلق عليه وبعد تمام ذلك ينتقل إلى البيت الذي بعده.
4- شرح الأبيات التي لها نفس الموضوع شرحاً واحداً.
5- عند الإشارة إلى ابن مالك استخدم لفظ (المصنف).
6- عند الإشارة إلى كلام ابن مالك يستخدم (الشيخ، أشار، شرع في....).
7- تميز شرحه باليسر والبساطة والبعد عن التكلف والتعقيد.
8- كان مؤدباً مع ابن مالك والعلماء السابقين.
الشيخ ابن مالك 97/1، الشيخ بهاء الدين 122/1، الأخفش رحمه الله204/1، سيبويه رحمه الله 242/1، الأستاذ علي 270/1، والأستاذ ابن عصفور 36/1، ص .127
9- من مزايا شرحه تلخيص قول ابن مالك: (فتحصل، وحاصل ذلك وحاصل ما ذكره....).

وحاصل ما ذكره المصنف: أن المصدر موضوع الفعل ، وأسماء الأفعال، اشتركا في مناب الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل، فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل، فبنيت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به.[1]

وحاصل ما ذكره: أن الرفع يقدر في الألف والواو والياء، وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها، وأن النصب يظهر في الياء والواو، ويقدر في الألف.[2]

وحاصل ما في البيتين: أنه إذا كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ولم يفصل بينهما، جاز في النعت ثلاثة أوجه، نحو (لا رجل ظريف، وطريفاً، وظريفٌ) وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء.[3]

وظاهر كلامه أيضاً أن (مرمى) مشتق من رمى، وليس هذا على مذهب البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل.[4]
10- كان يكثر من آراء البصريين والكوفيين وخلاف النحاة.

---

(1) شرح ابن عقيل 31/1.
(2) شرح ابن عقيل 112/1.
(3) شرح ابن عقيل 13/2.
(4) شرح ابن عقيل 146/2

11- كان يذكر رأيه بكل وضوح:

قوله بعد ذكر خلاف النحاة.

والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف.[1]

ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، وليس بصحيح، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين.[2]

ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، والصواب جوازه.[3]

12- انتصر للبصريين في بعض المواقف:

ومذهب البصريين: أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، والأصل في الفعل البناء عندهم.

وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأصل هو الصحيح.[4]

13- أيد ابن مالك وانتصر له:

وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من منصب النحاة.[5]

وحاصله (كلام ابن مالك): أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف جر، ثم إن كان المجرور غير (أنّ، أنْ) لم يجز حذف حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان (أنّ، إنْ) جاز ذلك قياساً عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح.[6]

وحكي ظاهر كلام المصنف -رحمه الله تعالى-: أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل وقد تعمل قليلاً، وهذا مذهب جماعة من النحويين.

وحكى الأخفش والكسائي: "إنما زيد قائم"، والصحيح المذهب الأول وهو: أنه لا يعمل منها مع (ما) إلا (ليت).[7]

14- انتصر لسيبويه:

ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المشافهة لهم.[8]

---

(1) شرح ابن عقيل171/1.

(2) شرح ابن عقيل 186/1.

(3) شرح ابن عقيل 219/1.

(4) شرح ابن عقيل34/1.

(5) شرح ابن عقيل 41/2.

(6) شرح ابن عقيل113/2.

(7) شرح ابن عقيل296/1.

(8) شرح ابن عقيل 87/1.

بعد الشرح: وذكر خلاف النحاة.

وأعدل هذه المذاهب: هو مذهب سيبويه (وهو الأول)، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.[1]

15- ذكر رأياً موافقاً للكوفيين:

بعد الشرح:

واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن ذلك قول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت بكُنْه ذلك عدنان وقحطان[2]

16- استدراكه على ابن مالك بعض الشروط من ذلك:

"ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى – من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين، ثم أشار إليهما بقوله: "وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا" أي شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، فعلم من هذا أنه لابد من إضافتها، وأنه لابد أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم.

واعلم أن (ذو) لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مضمر، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو: جاءني ذو مال، فلا يجوز جاءني ذو قائم".[3]

17- يذكر تعريفاً للمصطلحات النحوية:

- فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة.[4]
- والإشمام: وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر إلا في الخط".[5]
- الإغراء: هو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به.[6]

18- اعتمد على السماع: ومن ذلك:

بعد الشرح في (أل ذي)...:"وقد تحذف في غيرها شذوذاً، سمع من قولهم: "هذا عَيوقٌ طالعاً" والأصل العيوق، وهم اسم نجم.[7]

---

(1) شرح ابن عقيل 163/1.

(2) شرح ابن عقيل 169/1.

(3) شرح ابن عقيل 48/1.

(4) شرح ابن عقيل 68/1.

(5) شرح ابن عقيل85/2.

(6) شرح ابن عقيل 222/3.

(7) شرح ابن عقيل 151/1.

وفي الحديث عن زيادة (كان):

وقد سمعت زيادتها بين الفعل مرفوعه، كقولهم: ولدت فاطمة بنت الخرشبالأنمارية الكملة من بني عبس، لم يوجد كان أفضل منهم.

وقد سمع أيضاً: زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرامِ[1]

في باب حروف الجر عند الحديث عن الواو ثم التاء:

وقد سمع جرها رَبّ أو كرُبَ مضافاً إلى الكعبة، قالوا: تَرَبِّ الكعبة، وهذا معنى قوله: (والتاء لله ورَبّ)، وسمع أيضاً: (تالرحمن).[2]

19- ذكر أي ابن معط أيضاً خلال شرحه:

"وذكر ابن معطٍ أن خبر (دام) لا يتقدم على اسمها، فلا تقول: "لا أصاحبك ما دام قائماً زيد".[3]

20- أورد مسألة لاختلاف شراح الألفية:

واختلف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله: "استوت اللغتان" فقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع قبل (إلا)، والمراد: أنه لا عمل ل (ما) فيه، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال (ما) ألا يبدل من خبرها موجب.

وقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع بعد إلا، والمراد: أنه يكون مرفوعاً، سواء جعلت (ما) حجازية، أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال (ما) ألا يبدل من خبرها موجب، وتوجيه كُلٍ من القولين وترجح المختار منهما – وهو الثاني – ولا يليق بهذا الاختصار.[4]

21- أطلق لفظ (زعم، فاسد) على الآراء الضعيفة في رأيه:

في شرح بيت:

ولقد جنيتك أكمؤا وعائلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

والأصل (بنات أوبر) فزيدت الألف واللام.

وزعم المبرد: أن (بنات أوبر) ليس بعلم، فالألف واللام – عنده – غير زائدة، ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز.[5]

---

(1) شرح ابن عقيل 231/1.

(2) شرح ابن عقيل 9/3.

(3) شرح ابن عقيل 219/1.

(4) شرح ابن عقيل 245/1.

(5) شرح ابن عقيل 147/1.

في الحديث عن (لا) العاملة عمل ليس:
وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة.[1]
في الحديث عن جمع المؤنث السالم:
وزعم بعضهم: أنه مبني في حالة النصب، وهو فاسد، إذ لا موجب لبنائه.[2]
في الحديث عن اسم الفاعل:
وزعم جماعة من النحويين منهم الرماني، أنه إذا وقع صلة لأل لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل مستقبلاً ولا حالاً.
وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل، والعجب أن هذين المذهبين ذكرهما المصنف في التسهيل، وزعم ابنه بدر الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة الألف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً، وحالاً باتفاق.[3]

23- ذكر أبيات خاتمة الألفية ولم يعلق عليها، و لم يكتب خاتمة لكتابه.

منهج ابن هشام

1- بدأ كتابه بمقدمة حمد الله فيها وصلى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.
2- ثم مدح ألفية ابن مالك بقوله:
"كتاب صغر حجماً وغزر علماً، غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كان يعد من جملة الألغاز.[4]
3- ذكر سبب تأليف الكتاب ومنهجه فيه وهو:

- مساعدة طلاب العلم وهو الاختصار للألفية.
- توضح معانيها والمقصود منها.
- تحليل التراكيب وتفسير المفردات.
- تنقيح المباني.
- تعذيب الموارد وعقل الشوارد.
- ذكر الشواهد والأمثلة.
- إبراز الآراء النحوية والخلاف فيها مع التوضيح والتعليل.[5]

---

(1) شرح ابن عقيل 250/1.
(2) شرح ابن عقيل 63/1.
(3) شرح ابن عقيل 89/3.
(4) أوضح المسالك 13/1.
(5) أوضح المسالك13/1.

4- ذكر اسم كتابه في المقدمة:

"وسميته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك".[1]

5- لم يتطرق إلى مقدمة ابن مالك لا تعليقاً ولا شرحاً ولا ذكر الأبيات.

6- لم يذكر أبيات الألفية مطلقاً بل بدأ بالشرح.

والأبيات الواردة في كتابه سبعة فقط هي:

- الحال وصف فضله منتصب فهم في حال كذا.....[2]
- ويكثر الجمود في سعْر وفي مبدى تأول بلا تكلف.[3]
- ينصب تمييزاً بما قد فسره.[4]
- وأعربوا نصباً إذا ما نكرا قبلاً وما من بعده قد ذكرا.[5]
- لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من صديق.[6]
- والحرف إن يلزم فأصل والذي لا يلزم الزائد مثل تا أحتذى.[7]

7- تميز شرحه باليسر والاختصار وذكر المفيد.

8- يذكر اسم الباب ثم يبدأ بالشرح.

- هذا باب العلم.[8]
- هذا باب التمييز.[9]
- هذا باب إعمال المصدر واسمه.[10]
- هذا باب الإدغام.[11]

9- عند ذكر آية قرآنية كشاهد نحوي مثلاً لا يذكرها كاملة في الغالب بل يذكر موضع الشاهد فقط.

- "في المساجد" ج1/66.
- "ولا أدراكم به" ج2/30.

---

(1) أوضح المسالك 1/13.

(2) أوضح المسالك 2/248.

(3) أوضح المسالك 2/252.

(4) أوضح المسالك 2/305.

(5) أوضح المسالك 3/142.

(6) أوضح المسالك 3/255.

(7) أوضح المسالك 4/310.

(8) أوضح المسالك 1/113.

(9) أوضح المسالك 2/302.

(10) أوضح المسالك 3/171.

(11) أوضح المسالك 4/348.

- "ويخرون للأذقان" ج29/3.
- "ناراً تلظى" ج348/1.

10- أحياناً عند عزو معلومة إلى قائلها لا يذكر اسم العالم بل يقرنه بكتابه.

وبعد شرحه وقوله عن لغة في الاسم: "بدليل قول بعضهم: "ما سماك؟" حكاه صاحب الإفصاح".[1] خلافاً لصاحب الترشيح.[2]

11- كان يطلق مصطلح الناظم على ابن مالك.

12- ذكر معلومة من كتاب:

حتى أنه مذكور في كتاب الصحاح.[3]

13- كان يكثر من ذكر خلاف النحاة خاصة خلاف الكوفيين والبصريين، كما أورد آراء لعلماء كسيبويه والكسائي والأخفش والخليل والفراء والمبرد.

مدحه لسيبويه: في قوله عم عمرو: "وعمرو هذا هو إمام النحويين رحمه الله وسيبويه لقبه، وكنيته أبو بشر".

14- كان يورد أقوالاً لابن النظام.

15- اعتمد على السماع والقياس:

فمن السماع:

- سمع (هذا عيوق طالعاً)، (وهذا يوم اثنين مباركاً فيه).[4]
- وسمع: (مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً).[5]
- وسمع: (هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف)، (وهذا المكان أقفر من غيره).[6]

ومن القياس:

- قوله بعد الشرح: "والكوفيون يقيسون على ذلك".[7]
- قوله بعد الشرح: (وليس بمسموع ولكنهم قاسوه).[8]

16- في أغلب الشواهد الشعرية كان يذكر الشطر الذي يحتوي على الشاهد ولا يذكر البيت كاملاً.

---

(1) أوضح المسالك 34/2.
(2) أوضح المسالك 303/1.
(3) أوضح المسالك 138/3.
(4) أوضح المسالك 165/1.
(5) أوضح المسالك 241/3.
(6) أوضح المسالك 245/3.
(7) أوضح المسالك 151/1.
(8) أوضح المسالك 114/1.

17- كان يوضح رأيه بكل جرأة وشجاعة:

- بعد الشرح: وبهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل، فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق.[1]

18- يذكر أحكام على آراء النحاة فيختار قول (زعم وضعيف) للرأي الضعيف في نظره.

- وعمل المصدر مضافاً أكثر، نحو: (ولولا دفع الله الناس)، ومنوناً أقيس نحو: (أو إطعام في يوم ذي مسبغة يتيماً.....) وبأل قليل ضعيف.[2]
- وإنما بسطت القول قليلاً في شرح هاتين الكلمتين، لأني لم أر أحداً وفاهما حقهما من الشرح، وفيما ذكرته كفاية والحمد لله.[3]
- وزعم أكثر النحويين: أن (إما) الثانية في الطلب والخبر....[4]
- وزعم الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه.[5]

19- ذكر أقوال ابن مالك في كتابه التسهيل:

- وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلف التأخير...[6]
- وذكر الهاء زيادة على ما في التسهيل.[7]

20- لم يكتب خاتمة لكتابه ولم يعلق على خاتمة ابن مالك.

21- ذكر ابن معطي:

في الحديث عن كان وأخواتها:

- وتوسط أخبارهن جائز، خلافاً لابن درستويه في لي، ولابن معطٍ في ولم.[8]

23- كان يعرف المصطلح النحوي.

24- استخدم لفظ (غلط) لما رآه خطأً.

---

(1) أوضح المسالك 138/3.

(2) أوضح المسالك 175/3.

(3) أوضح المسالك 142/3.

(4) أوضح المسالك 323/3

(5) أوضح المسالك 323/4.

(6) أوضح المسالك 207/4.

(7) أوضح المسالك 318/4.

(8) أوضح المسالك 215/1.

منهج ابن جابر الهواري

1- كتب مقدمة لكتابه، وفي المقدمة:

أ- بدأها بالبسملة والصلاة على النبي المصطفى، ثم تكلم عن علم العربية.

ب- ذكر نيته في تقييد ألفية ابن مالك، وتفسير معانيها للناظرين نوالها.

ج- ذكر بداية كتابه للشرح في المدينة المنورة.

- "فما زالت شواغل الزمان تصرفني عن ذلك الغرض، وتحول بيني وبينه بما تجره العرض، إلى أن ساعدني الدهر ببلوغ المقصود، ومَنّ الله تعالى عند مجاورته (صلى الله عليه وسلم) بنجاز الموعود.[1]
- "يطلق عقالها، ويسهل للناظرين نوالها، ويحل للمشتغلين مشكلها".
- "شرع في كتابه قاصداً طريق البيان، والحل، غير مشعب على الناظر بزيادة النقل".[2]

2- ذكر مقدمة أبيات الألفية وعلق عليها:

ومن التعليق الذي ورد على مقدمة الألفية:

أ- اعترض على بدء ابن مالك الألفية ب"قال".

ورأى ابن جابر أنه: إن قال الأبيات بعد الانتهاء من الألفية جاز ذلك. وإن كتب أبيات المقدمة قبل البدء بالألفية، كان حق أن يستخدم الفعل المستقبل كما فعل ابن معطي في ألفيته.

أي "يقول" بدل "قال"

وما سبق دليل على علمه بالبلاغة.

ب- عرّف بابن مالك "ذكر موجزاً عن حياته وعلمه".

ج- مدح ألفية ابن مالك:

"ومع هذا فهي كثيرة الإفادة، موسومة الإجادة، وليست لمن هو في هذا العلم في درجة ابتدائه، ولكنها لمتوسط يترقى بها لدرجة انتهائه".[3]

د- ظهرت ثقافته العلمية وتنوع معرفته، فقد تحدث عن علم العروض:

في تعليق على:

وأستعين بالله في ألفية مقاصد النحو بها محوية

ذكر أن الأرجوزة ألف بيت.

---

(1) شرح ابن جابر 62/1.

(2) شرح ابن جابر 62/1

(3) شرح ابن جابر 69/1.

هذا: إن قلنا: ليست الأبيات بمشطورة، وهو الذي يدل عليه الكلام.
وأما إن قلنا بالشطر: فيكون كل بيت نصفاً مستقلاً، فتكون الأرجوزة ألفي بيت.
ولكن المصنف نص على أنها ألف، فوجب أن تحمل على عدم الشطر، وهو الأصل.[1]

3- بعد الانتهاء من مقدمة الألفية والتعليق عليها، بدأ شرحه، وكان شرحه للأبيات مفصلاً سهلاً.
فهو لم يمزج المتن بالشرح.
وإنما كان يذكر البيت أو الأبيات التي تشمل موضوعاً وأحداً ويشرحها، ويوضحها.

4- استخدام أكثر من طريقة في شرحه من ذلك قول:
(أعلم) استخدمه لآرائه، (نبه، نبهك) لآراء ابن مالك، كما استخدم طريقة السؤال والجواب.
أ- (أعلم):
وأعلم أن المكان يشار إليها (بهنا): إذا كان قريباً.[2]
وأعلم أن قوله: "وجيء بواحد": يقتضي أيها كان، وقد تمثل لك المصنف هذا بقوله في البيت الثاني:
كَلَكمْ يَفُوا، إلا أمرؤ إلا على[3]
وأعلم أن اسم الفاعل، لا يجيء إلا موافقاً للفعل المضارع في حركاته، وسكناته، وعدد حروفه.[4]
وأعلم أن (إذن) حرف جواب لجملة مقدرة بشرط، كقولك:
(أكْرِمْكَ) فتقول: (إذن أُحسن إليك).[5]

ب- نبهك:
بعد شرح بيت الإضافة: نوناً تلي الإعراب أو تنويناً....
نبهك في هذا البيت على أنك إذا أضفت اسماً إلى اسم حذفت من الأول نوناً تلي الإعراب أو تنويناً.[6]
بعد شرح المحصور بإلا:
ثم نبهك في عجز البيت على أنه قد يجوز تقديم المحصور، إذا ظهر المقصد من كونه فاعلاً محصوراً، أو مفعولاً محصوراً.[7]

---

(1) شرح ابن جابر 69/1.
(2) شرح ابن جابر 213/1.
(3) شرح ابن جابر 272/2.
(4) شرح ابن جابر 139/3.
(5) شرح ابن جابر 119/4.
(6) شرح ابن جابر 69/3.
(7) شرح ابن جابر 132/2.

ج- طريقة السؤال والجواب:

فإن قيل: قد جعلت مخرجاً من حكم المفهوم.

فعلى هذا: يرجع كل منقطع إلى المتصل، لأنك إذا قدرت مفهوماً، وأخرجت منه المستثنى بعد تقدير دخوله كان متصلاً.

فالجواب:

أن الانقطاع والاتصال إنما يتغير بالنسبة: فإذا لم يدخل في جملة المنطوق به كان منقطعاً.[1]

5- من مزايا شرحه أنه كان يلخص المسائل النحوية بعد تفصيلها:

- فحصل لك من كلامه: إن التمييز بكون في المساحة، وفي الكيل، وفي الوزن، وفي العدد.[2]
- في شرحه للفعل: وظاهر كلامه أن الرافع للفعل المضارع، هو تجريده عن الناصب، والجازم، لأنه رتب الرفع على التجريد.

6- كان يقدم لكثير من الأبواب، وكما ظهر للباحثة فقد تميز ابن جابر بهذا البند دون غيره من الشراح:

- هذا الباب وضعه للنكرة، والمعرفة، وما يتعلق بها.[3]
- "هذا الباب وضعه لبيان أن أبنية أسماء الفاعلين، وأتبعه بالصفة المشبهة للمناسبة بينهما".[4]
- "هذا الباب وضعه للنداء".[5]

7- كان يصدر أحكاماً لمسائل متنوعة:

أ- رأيه في صياغة أبيات الألفية.

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبنى أن يسكنا

"وهذا البيت من أبياته السهلة المستحسنة".[6]

فارفع بضم، وانصبن فتحاً، وجر كسراً: "كذكر الله عبد يسر".

"وهذا البيت من حسان أبياته".[7]

وليرأى الرؤيا أنمِ ما يقليما طالب مفعولين من قبل انتمى.

---

(1) شرح ابن جابر 257/2

(2) شرح ابن جابر 5/3

(3) شرح ابن جابر 148/1

(4) شرح ابن جابر 59/2

(5) شرح ابن جابر 164/3

(6) شرح ابن جابر 1/4

(7) شرح ابن جابر 111/1

وهذا البيت من أبياته المعقدة.[1]

واجمعهما بأَفْعُلٍ إن تبعا ما ليس واحداً تكن متبعا

أي: متبعاً طريق العلماء.

وهو حشو.[2]

وغير مندوب، ومضمر، وما جا مستغاثاً قد يعرى، فاعلى

وقوله: "فاعلما" حشو.[3]

"وكان حق أن يقدم المضارعين؛ لأصالتهما، ولكن حكم عليه النظم".[4]

وفتح أو كسر، وحذف اليا ستمر في يا ابن أم، يا بان عم لا مفر

"وقوله "لا مفر": أي لا مفر من حذف الياء فيهما، وهو حشو.[5]

ب- عند عرض لمسائل خلافية يبدي رأيه:

بعد شرح "المسند والمسند إليه".

ويحتمل عندي: أن يكون لفظ (مسند) تعلق به المجرور الذي هو قوله الاسم.[6]

ج- يصدر لفظ (زعم، ليس صحيح، مردود، غلط.....) الآراء الضعيفة كما يراها:

في الحديث عن واو القسم بعد الشرح.

"وغلط ابن عصفور في نقله الإجماع: على أن الواو بدل من الياء في القسم.

ولا يظهر فعل القسم مع الواو، والتاء.

وزعم ابن كيسان: أنه قد ظهر مع الواو.

وليس بصحيح، لأنه لا يشهد له شيء، مسموع من العرب"[7]

في الكلام عن (معْ، معَ):

"وادعى بعضهم أنها إذا كانت ساكنة العين تكون حرفاً، والصحيح ظرفيتها".[8]

8- يطلق لفظ المصنف على ابن مالك:

9- تميز ابن جابر بإعراب أبيات الألفية ومن ذلك:

---

(1) شرح ابن جابر 98/2

(2) شرح ابن جابر 141/3

(3) شرح ابن جابر3/4

(4) 145/4

(5) شرح ابن جابر 24/4

(6) شرح ابن جابر 86/1

(7) شرح ابن جابر29/3.

(8) شرح ابن جابر 106/3.

وسم معتلاً من الأسماء ما كالمصطفى، والمرتقى المكارما

(فما) من قوله: (ما كالمصطفى) مفعول (بِسَمَّ) وهي موصولة"

و(المصطفى) جار ومجرور في موضع الصلة.

وقوله: (مكارما) منصوب على التمييز، وجمعه باعتبار الأنواع والتمييز إذا اعتبرت فيه الأنواع جاز أن يجمع.[1]

مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه يلفى، أو كمعطوف (ببل)

وقول المصنف (يلفى) معناه: يوجد، وهو مبني للمفعول، والضمير فيه نائب عن الفاعل، وهو عائد إلى البدل، ومفعول الثاني هو : (مطابقاً) وما عطف عليه.[2]

10- يفسر المفردات والمعاني ويوضحها:

لا سابقات ولا جأواء باسله تقى المنون لذى استيفاء آجال

قوله: (سابقات) يعني: الدرع، وقوله: (ولا جأواء) وهو بجيم مفتوحة بعدها همزة ساكنة، ثم واو بعدها ألف، ثم همزة وهي الفرس الأنثى، وقوله: (باسلة) أي شديدة.[3]

شربن بماء البحر، ثم ترفعت متى لحج خضر لهن نئيج

(والنئيج) بنون، ثم همزة، ثم ياء ساكنة، مثناة من أسفل: المشي السريع الذي له صوت.[4]

الذفرى: بالذال المعجمة: وبالكسر: ما وراء أذن البعير، وهو أول ما يعرف منه.[5]

11- كان يذكر الشاهد النحوي ويوضحه (بما تميز بها عن غيره).

إذا ما بكى من خلفها انصرفت له بشِقٍ، وشقٌ عندنا لم يحول

"فشق الثاني: مبتدأ نكرة، سوغ الابتداء به وقوعه في موضع التفصيل".[6]

تزودت من ليلى بتكليم ساعة= فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

"التقدير" فما زاد كلامها إلا ضعف ما بي.

فقدم المحصور لظهور المعنى.[7]

---

(1) شرح ابن جابر 142/1.

(2) شرح ابن جابر 301/3.

(3) شرح ابن جابر 64/2.

(4) شرح ابن جابر 24/3.

(5) شرح ابن جابر 247/4.

(6) شرح ابن جابر 90/1.

(7) شرح ابن جابر 132/2.

قال تعالى: "فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم..."[1]

"التقدير: فيقال لهم: أكفرتم؟ فخذفت الفاء مع القول".[2]

12- كان يعرف المصطلحات النحوية:

الفاعل: هو اسم، أو في تأويله، أسند إلى فعل مقدم أو شبهه، على طريقة (فَعَل) أو (يَفْعل).[3]

الإضافة المحضة: ما قصد بها معنى الإضافة، وهي المفيدة لملك أو تخصيص، (كدارِ زيدٍ)، و(شَرح الدابة).[4]

التصريف: وهو العلم بأحكام بنية الكلمة، مما لحروفها من أصالة، أو زيادة أو صحة، أو إعلال,[5]

13- ذكر كثيراً من الآراء النحوية وخلافات النحاة، وقد كان ينتصر لسيبويه ويؤيد ابن مالك في بعض الأحيان ومن ذلك:

أ- الانتصار لسيبويه:

بعد الشرح:دَعَوتُ لما نابني مِسْوَراً قلَبّي، قَلَبّيْ يَرَى مِسْوَر

فأضاف (لبىّ) إلى الظاهر، وهو يَرَىْ)

وهذا البيت شاهده لمذهب سيبويه: في أن (لبّىْ) تثنية، فالياء علامة للنصب.[6]

في باب (التعجب) بعد الشرح:

"وكون هذا الخبر لم يسمع في حال من الأحوال يرجح كلام سيبويه".[7]

ويشهد لسيبويه في قوله تعالى: "هاؤم اقرؤوا كتابيه".[8]

ب- تأييد ابن مالك:

وحيثما أنى وحرف إذما كإن، وباقي الأدوات اسما

وهذا الذي ذكره المصنف من إن (إذما) حرف هو الأصح.[9]

---

(1) من الآية 106 من سورة آل عمران.

(2) شرح ابن جابر 163/4.

(3) شرح ابن جابر 114/2.

(4) شرح ابن جابر69/3.

(5) شرح ابن جابر311/4.

(6) شرح ابن جابر 89/3.

(7) شرح ابن جابر 182/3.

(8) شرح ابن جابر 194/2.

(9) شرح ابن جابر 141/4.

في شرحه لشطر:

..... إذا ما كان غير ألف

فدل على أن الألف لا تمال، إذا وقعت قبل هاء التأنيث في الوقت، ولم يكن محتاجاً لاستثناء الألف، لأن كلامه في الحرف المفتوح والألف لا تقبل الفتحة.

ولكن أراد أن يزيد فائدة، لأنه خاف من دخول الألف عليه.[1]

14- ظهرت ثقافة ابن جابر المتنوعة والجمة:

أ- البلاغة:

كما ذكر سابقاً في اعتراضه على (قال) وهو الحديث عن استخدام الفعل الماضي بخطاب المستقبل.

بعد شرح البيت:

ومنه ذو فتح، وذو كسر، وضم كأين، أمسِ، حيث، والساكن كم

فترد الأول للأول، والثاني للثاني، والثالث للثالث.[2]

ب- العروض:

تحدث في المقدمة عن الأرجوزة والأشطر كما سبق

في شرحه لقول الشاعر:

أو منعتم ما تسألون فَمَنْ حُدْ دِثْتُموهُ له علينا العلاء؟

والبيت من بحر الخفيف من الضرب الأول، ونصفه في الدال الأول من (حدثتموه) لأن الدال فيه مشدودة، فهي الان في الحقيقة، إذ المشدودة في الوزن حرفان.[3]

ج- اللغة:

في الحديث والشرح عن (لعلّ).

"وفي لعل لغات:

الأول: الأصل، وهو (لعل) العين المهملة).

الثانية: (علّ) بإسقاط اللام الأولى.

الثالثة: (لَعَنّ) بنون مكان اللام الأخرة وعين مهملة.

الرابعة: (عنّ) بإسقاط اللام من اللغة الثالثة.

الخامسة: (لقنّ) بعين معجمة.

السادسة: (غنّ) بإسقاط اللام من اللغة الخامسة.

---

(1) شرح ابن جابر 310/4.

(2) شرح ابن جابر 108/1.

(3) شرح ابن جابر 113/2.

السابعة: (لأن) بهمزة متوسطة بين اللام والنون.
الثامنة: بإسقاط اللام من اللغة السابقة.[1]

وكحلا (حاشا) ولا تصحب (ما) وقيل حَاشّ وحَشَا فما حفظهما

بعد الشرح:

" ثم ذكر لك في (حاشا) لغتين:
إحداهما: "حاشا" بمد الحاء وألف بعد الشين، مقصورة والأخرى: "حشا" بقصر الحاء، وهذه لغة قليلة.
وفيها لغة ثالثة: وهي حَاش: بمد الحاء، وقصر الشين، وهي قراءة الجماعة في القرآن.[2]
15- كما ظهر لنا أنه كان يبرر صياغة أبيات الألفية ونظمها:

في باب (المعرب والمبنى)

وبدأ بتقسيم الأفعال، لأنها أقل تقسيماً من الأسماء، فبدأ بالأقل ليتفرغ للكثير.[3]
وقد أشار المصنف في هذا البيت إلى أن الاسم: منه معرب، ومنه مبنى، وسكن الياء في قوله (مبنى) تخفيفاً، ليصح له النظم.[4]
ب- كان يبرر سبب إطالته في الشرح والتفسير ومن ذلك:
وإنما أكثرنا القول في "هن" لأنها كلمة مشكلة، تطلق على معانٍ، وكل واحد يفسره بحسب ما اطلع عليه.[5]
16- ذكر خاتمة أبيات الألفية وعلق عليها، وبين موعد انتهاء ابن مالك منها.
17- كتب خاتمة لكتابه، ووضح موعد الانتهاء منه.

---

(1) شرح ابن جابر2/26.
(2) شرح ابن جابر 2/286.
(3) شرح ابن جابر 1/95.
(4) شرح ابن جابر 1-96.
(5) شرح ابن جابر 1/118.

المبحث الثالث

موازنة بين الشروح

موازنة بين الشروح

- **أسماء الشروح :**

من الجميل أن أغلب شروح الألفية قد حفظت لابن مالك فضله وذكره ، فعند الحديث عن أسماء كتب أبي حيان وتلاميذه فإنها كالآتي :

أ. ثلاثة كتب تناغمت أسماؤها مع اسم ابن مالك وهي :

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، لأبي حيان .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي .
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، لابن هشام .

ب. كتابان سُمّيا بالشرح فقط ، وهما :

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل .
- شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي ابن جابر .

- **خطب الشروح :**

اتجه أبو حيان وتلاميذه في وضع خطبة في مقدمة شروحهم ، وقد بينوا فيها مناهجهم ، واهدافهم من الشرح ، وذكر اسم الكتاب كما فعل أبي حيان ،ما عدا ابن عقيل فقد خالف عادة العلماء حيث بدأ بالشرح مباشرة .

- **عرض أبيات الألفية :**

تنوعت طرق عرض الأبيات عند شرحها :

1- ذكر بيت الألفية قبل الشرح .

وهذا ما فعله أبو حيان والمرادي وابن عقيل وابن جابر .

فقد كانوا يذكرون بيت الألفية ، ثم يقومون بالشرح والتفسير .

2- انفرد ابن هشام دون غيره من شُرّاح الألفية بعدم ذكر أبيات الألفية ، ولا شك أنها طريقة صعبة خاصة عند الرجوع للاستفادة من شرح بيت معين من أبيات الألفية .

- **أسلوب الشرح :**

تنوعت أساليب الشرح بالتنوع من شارح لآخر ، بتنوع سعة العلم والتمكن ، وغزارة المعلومات ، ومن أهم مميزات الشروح الآتي :

أولاً : مقدمة النظم (الخطبة) :

1- الذي انفرد بشرح خطبة ألفية ابن مالك ، والتعليق عليها ، هو ابن جابر .

2- تجاوز أبو حيان خطبة النظم ، ولم يشرحها ، واتبعه في ذلك المرادي وابن جابر وابن هشام .

ثانياً : آلية شرح الأبيات :

لم تَسِر آلية الشرح على نفس الطريقة فقد اختلفت :

- الأولى : طريقة تسير بنسق منظم في شرح الأبيات ، فتبدأ بتمهيد ، ثم تفصيل وتفسير المفردات، وإعراب بعض الكلمات ، ثم تقدم إجمالاً في نهاية الشرح ، ومن أصحاب هذه الطريقة : المرادي، وابن جابر وهو الأبرز في ذلك .
- الثانية : تعدد الطرق والآليات ، وقد اتبع هذه الطريقة ابن عقيل ، فقد كان يجمل أحياناً ، وأحياناً يفصل في شرحه الكثير، وأحياناً يفسر المفردات .
- الشرح مباشرة دون نسق معين، وقد قام بهذه الطريقة: أبو حيان وابن هشام.

- **ثالثاً : متن الشروح** : كانت الشروح بين التسهيل والإيجاز أحياناً ، وبين الإطالة أحياناً أخرى ، كما ترى سهولة ويسر ، وترى صعوبة في أخرى ، واعتقد أن الشروح على نوعين :

- الأول كتاب أبي حيان : وهو مطيل ، ويميل إلى الصعوبة ، لكثرة مسائله ، واتساع قضاياه ، وتنوع علومه .
- الثاني : كتب تلاميذ أبي حيان : (المرادي ،ابن عقيل ، ابن جابر ، وابن هشام) تنوعت بين الإطالة والختصار ن وبين الصعوبة واليسر .

- **رابعاً : الشواهد والأمثلة :**

إن كثرة الشواهد وقلتها تعود لحجم الشرح ، وسعة علم الشارح .

وقد اتسمت كتب ابي حيان وتلاميذه ، بأنها مدرسة الشواهد، وصناعة الأمثلة والاستدلال بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وأقوال العرب ، وأمثالهم وأشعارهم.

والجدير بالذكر هنا أن أبا حيان لم يعتمد في شواهده على الحديث الشريف ، لأن الحديث يجوز روايته بالمعنى .

- **خامساً: خاتمة الألفية :**

- أبو حيان توفي قبل أن يكمل شرح أبيات الألفية في كتابه منهج السالك .
- المرادي : ذكر الخاتمة ، وعلق عليها .
- ابن عقيل ذكر خاتمة الألفية، ولم يعلق عليها.
- ابن هشام انتهى من شرح الأبيات ولم يذكر خاتمة الألفية .

- ابن جابر ذكر الخاتمة ، وعلق عليها ، وبين موعد انتهاء ابن مالك منها .

- **سادساً : خاتمة الكتاب :**

- كما ذكر فأبو حيان لم يكمل كتابه .
- المرادي ذكر خاتمة لكتابه .
- ابن عقيل وابن هشام لم يذكرا خاتمة لكتابيهما .
- ابن جابر ذكر خاتمة لكتابه ، وبين موعد الانتهاء من كتابه .

الفصل الثاني

موافقات شراح الألفية لآراء أبي حيان

المبحث الأول : موافقات شراح الألفية لأبي حيان في المرفوعات

المبحث الثاني : موافقات شراح الألفية لأبي حيان في المنصوبات

المبحث الثالث : موافقات شراح الألفية لأبي حيان في المجرورات

الفصل الثاني

موافقات شراح الألفية لآراء أبي حيان

المبحث الأول موافقات شراح الألفية لآراء أبي حيان في المرفوعات

باب الكلام وما يتألف منه

مسألة (1)

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَام ۚقَدْ يُـؤَمّ[1]

اعترض الشيخ أبو حيان على ابن مالك في عدم توضيحه لتعريف الكلام. قال أبو حيان: "وإذ قد بين أن الكلمة قد تنطبق على الكلام، فكان ينبغي أن يبين أن الكلام قد ينطبق أيضاً على الخط وعلى الإشارة وعلى ما يفهم من حال الشيء".[2]

- **التوضيح والتحليل :**

وافق كل من المرادي وابن جابر الشيخ أبا حيان في رأيه ، أما ابن عقيل وابن هشام فلم يبديا رأيهما في المسألة، فقد شرحا البيت شرحاً مختصراً جداً .

قال المرادي : "وخرج بتصدير الحد به ما يطلق عليه كلام في اللغة وليس بلفظ وهو خمسة أشياء: الخط، والإشارة، وما يفهم من حال الشيء، وحديث النفس، والتكلم"[3].

أما ابن جابر فقال: "فاحترز بالشرط الأول: وهو أن يكون لفظاً: من كتابة، والإشارة، وحديث النفس، العاري عن الألفاظ".[4]

مسألة (2)

بِالْـجَرِّ والتَنْوِيْن ِوالنِّدا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْم ِتَمْيِيْزٌ حَصلْ[5]

اعترض الشيخ أبو حيان على ابن مالك في قوله (والتنوين) فقال: "وقوله والتنوين هذا ليس بجيد لأن التنوين على سبعة أقسام: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العرض، وتنوين الترنم، وتنوين الاضطرار، والتنوين الغالي"[6]

---

(1) ألفية ابن مالك/9.

(2) منهج السالك /3.

(3) توضيح المقاصد والمسالك 268/1.

(4) شرح جابر الهواري، 73/1.

(5) ألفية ابن مالك/ 9.

(6) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/4.

كما اعترض على قول ابن مالك (ال) فقال: "وقوله ال ليس بجيد، لأنها قسمت إلى عهدية في شخص أو جنس، وإلى الحضور، وللغلبة، وللمح الصفة، وإلى موصولة، وزائدة...".[1]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد المرادي في موافقة شيخه في ذكر أنواع التنوين السبعة.[2]

ووافقه في الاعتراض على إطلاق (ال):قال المرادي بعد الشرح: "... (ال) في قوله للعهد فيه نظر، إذ لا معهود يصرف (اللفظ) إليه عند من تذكر له علامات الأسماء، وإن جعلت (ال) جنسية فقد يقال لم يعتبر الترنم والغالي لقلتهما واختصاصهما بالشعر...".[3]

باب (المعرب والمبني)

مسألة (3)

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍ ٓبُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا[4]

اعترض الشيخ أبو حيان على عدم ذكر ابن مالك لما يبنى عليه الأمر والماضي فقال: "ذكر أن فعل الأمر والماضي مبنيان، ولم يبين على ما يبنيان عليه".[5]

- **التحليل والتوضيح :**

وافقه المرادي في الاعتراض ، وقد انفرد المرادي بموافقة شيخه ، فقال: "والثالث: لم يتعرض في النظم لما يبنى عليه الأمر والماضي...". [6]

باب الأسماء الستة

مسألة (4)

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرابِ أَنْ يُضَفنَ لَا لِليَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا[7]

قال أبو حيان بعد الشرح: "... وأخذ الناظم هذا الشرط على إطلاقه، وليس كذلك، لأن منها ما لا ينفك عن الإضافة، ولا يضاف للياء، ولا لغيره من الضمائر إلا على خلاف فيه وهو ذو، ولها

---

(1) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/4.

(2) توضيح المقاصد والمسالك، 282/1.

(3) توضيح المقاصد والمسالك، 282/1.

(4) ألفية ابن مالك/ 10.

(5) منهج السالك /6.

(6) توضيح المقاصد والمسالك، 302/1.

(7) ألفية ابن مالك/11.

أيضاً شرطان غير هذا الشرط الذي ذكره، أحدهما: أن تكون مكبرة، والثاني: أن تكون مفردة، وليست مثناة...".[1]

- **التحليل والتوضيح :**

استدرك ابن عقيل وابن جابر الشرطين على ابن مالك، كما فعل أبو حيان.

فقد ذكر ابن عقيل الشرطين اللذين ذكرهما ابن مالك ، ثم أضاف الشرطين اللذين ذكرهما أبو حيان.

قال ابن عقيل بعد الشرح: "... والثالث أن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات، والرابع: أن تكون مفردة فلو كانت مجموعة جمع تكسير أعربت كذلك بالحركات".

ثم قال : "لم يذكر المصنف –رحمه الله تعالى– من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين،...".[2]

أما ابن جابر فقال: "واعلم أن المصنف ذكر من شروط إعرابها بالحروف: الإضافة إلى غير ياء المتكلم.

وفاته ألا تكون مصغرة، وفاته أيضاً شرط الإفراد.[3]

باب الفعل المعتل الآخر

مسألة (5)

والرفعَ فيهما انوِ واحذفْ جَازِما ثَلاَثَهُنَّ تَقْضِ حُكْما لازِمَا[4]

أبو حيان شرح البيت شرحاً وافياً لكنه اعترض على صياغة البيت، وقال:... "وقوله: حكماً لازماً حشو".[5]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن جابر في الاعتراض على صياغة البيت .

قال ابن جابر : "وتقضي.." إلى آخر البيت حشو".[6]

---

(1) منهج السالك/9.

(2) شرح ابن عقيل، 47/1.

(3) شرح ابن جابر، 122/1.

(4) ألفية ابن مالك/ 12.

(5) منهج السالك/14.

(6) شرح ابن عقيل، 147/1.

باب الضمير

مسألة (6)

كذاكَ خِلْتَنِيه واتصالا أختارُ غيرِي اخْتار الانفصالا[1]

قال أبو حيان: "واتبع ابن مالك في ذلك الرماني وابن الطراوة، ومختارهم غير مختار، إذ نقل سيبويه عن العرب انفصاله هو الأفصح.

ثم قال بعد ذلك: "فانظر إلى هذه النصوص التي ذهبت على هذا الناظم، وما أخاله وقف على كلام سيبويه في هذا المكان، وقد استدل هو في غير هذه الأجوزة لاختياره بأشياء ضعيفة جداً".[2]

- **التوضيح والتحليل :**

وافق المرادي وابن عقيل رأي أبي حيان ،أما ابن هشام فلم يبد رأيه في المسألة ، و ابن جابر فقد خالف شيخه، وسيأتي ذكر ذلك في الاعتراضات .

قال المرادي في كتابه: بعد الشرح: "... ثم قال غيري اختار انفصالاً، وهم الأكثرون ومنهم سيبويه، وما اختاره هو اختيار الرماني، وابن الطراوة".[3]

وقال بعد ذلك: والمختار في الثلاثة الانفصال.[4]

أما ابن عقيل فقد قال بعد شرحه لبيت ابن مالك السابق، وتوضيحه لآراء النحاة: "واختلف في المختار منهما، فاختار المصنف الاتصال، نحو (كنته)، واختار سيبويه الانفصال نحو: كنت إياه.

ثم قال: "ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في كلام العرب...".[5]

والحديث هنا عن خبر كان وأخواتها، وبيت الألفية هذا يقول إذا كان خبر (كان) ضميراً فإنه يجوز اتصاله، ويجوز انفصاله، وهذا مذهب ابن مالك والرماني وابن الطراوة. وقد ورد الأمران في كلام العرب، أي الاتصال والانفصال.

فمن الاتصال الشواهد الآتية:

1. قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا﴾ الأنفال/43
2. قال رسول الله ﷺ – مخاطباً عمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد:

---

(1) ألفية ابن مالك/ 13.

(2) منهج السالك/18.

(3) توضيح المقاصد والمسالك، 372/1.

(4) توضيح المقاصد والمسالك، 372/1.

(5) شرح ابن عقيل، 87/1.

"إنْ يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله".

3. ومنه ما أنشد أبو الأسود الدؤلي يخاطب غلاماً له كان يشرب النبيذ فيضطرب ويسوء حاله:

فإنْ لا يَكُنْها أو تكُنْهُ فإنَّهُ أخوها غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبَانها

ومن شواهد اتصال أخوات كان:

قول رؤية بن العجاج:

عددتُ قومي كعديدِ الطيسِ إذ ذهب القومُ الكرامُ ليسي

وفيه شاهدان في (ليس): الأول: أتى بخبر ليس ضميراً متصلاً، وهذا غير جائز عند جمهور النحاة وعلى رأسهم شيخ النحاة سيبويه، إلا أن يكون منفصلاً، فكان يجب أن يقول على مذهبهم: ذهب القومُ الكرامُ ليس إياي.

الثاني: حذف نون الوقاية من (ليس) مع اتصالها بياء المتكلم، وهذا شاذ عند النحاة الذين ذهبوا إلى أن ليس فعل.

ومما جاء من الانفصال وهو اختيار جمهور النحاة، وعلى رأسهم شيخ النحاة سيبويه في قول عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إياه لقد حال بَعْدَنا عن العهدِ ، والإنسانُ قد يتغيرُ

باب العلم

مسألة (7)

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ ِوَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا[1]

قال أبو حيان في شرح البيت: "يريد ومن العلم الجملة نحو تأبط شراً، وهو أحد فتاك العرب، وذرا حباً، وبرق نحره، وشاب قرناها، وغير ذلك، وهذا داخل تحت قوله ومنه منقول، ولم يبين حكمه، وحكمه الحكاية...".[2]

- **التوضيح والتحليل :**

انفرد ابن جابر في موافقة أبي حيان بأن ابن مالك لم يذكر حكم العلم الجملة .

وافق ابن جابر الشيخ أبا حيان في أن ابن مالك لم يتعرض لذكر حكم الجملة، فقال بعد الشرح: "... ولم ينبه المصنف على حكم الجملة...".[3]

---

(1) ألفية ابن مالك/ 13

(2) منهج السالك/22.

(3) شرح ابن جابر،201/1.

باب الموصول

مسألة (8)

مَوْصُولُ الأسماء الَّذِي الأَنْثى الَّتي وَالْيَا إذَا مَا ثُنِّيا لا تُثْبِتِ[1]

استدرك أبو حيان على ابن مالك الموصول الحرفي إضافة إلى الموصول الاسمي فقال: " لا يحتاج الموصول إلى حد؛ لأنه ألفاظ محصورة قليلة تضبط بالعد، وإنما قال موصول الأسماء؛ لأن لنا حروفاً موصولة نحو: أنْ، وأنّ،...".[2]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق كل من المرادي ، وابن عقيل وابن هشام الشيخ أبا حيان ، أما ابن جابر فلم يبدِ رأيه في المسألة .

قال المرادي بعد شرح بيت الألفية: "... ولم يذكر الناظم هنا الحرفي فلنقدمه: وهو خمسة أحرف...".[3]

اعترض ابن عقيل على عدم ذكر ابن مالك للحرفي فقال: "... ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية، وهي خمسة أحرف...".[4]

ابن هشام أيضاً ذكر في بداية الشرح الموصول الاسمي والموصول الحرفي دون اعتراض واضح كالمرادي وابن عقيل فقال في شرحه: "هذا باب الموصول: وهو ضربان: حرفي واسمي".[5]

وأما الموصولات الحرفية فهي:

1. أن المصدرية: وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً ومضارعاً.
2. ومنها أنَّ: وتوصل باسمها وخبرها، مثل: عجبتُ من أنَّ زيداً قائمٌ.
3. ومنهاكي: وتوصل بفعل مضارع، مثل: جئت لكي تُكرمَ زيداً.
4. ومنها ما: وتكون مصدرية ظرفية نحو: لا أصحبك ما دمت منطلقاً. وتكون غير ظفية مثل: عجبتُ مما ضربتَ زيداً.
5. ومنها لو: وتوصل بالماضي نحو: وَدِدْتُ لو قام زيد. وتوصل بالمضارع نحو: وَدِدْتُ لو يقومُ زيدٌ[6]

---

(1) ألفية ابن مالك/ 14

(2) منهج السالك/25.

(3) المقاصد والمسالك417/1.

(4) شرح ابن عقيل، 113/1.

(5) أوضح المسالك 126/1.

(6) شرح ابن عقيل 113/1

وأما الموصولات الاسمية:

- الذي: للمفرد المذكر، للعالم وغيره، نحو: ﴿الْحَمْدُ للهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾ [1]
- التي: للمفرد المؤنث، للعاقلة وغيرها، قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [2]
- وللتثنية: اللذان واللتان رفعاً، واللذين واللتين نصباً وجراً. [3]

مسألة (9)

وَالنُّونُ مِن ْذَيْنِ وَتَيْن شُدِّدَا أيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا [4]

اعترض أبو حيان على ابن مالك إطلاقه في تشديد النون، فقال في شرحه: "تقدم لنا عند ذكر أسماء الإشارة تشديد هذه النون، وقد أطلق الناظم التشديد في قوله: والنون إن تشدد، فلا ملامة، والنون من ذين وتين شددا، وليس مجمعاً على اطلاقه أما في الرفع فصحيح...".

كما اعترض أبو حيان على أن الشدة تعويض عما حذف فقال بعد الشرح: "... ولكنهم حذفوا الياء والألف في التثنية مناسب أن يعرضوا من ذلك المحذوف التشديد في النون، ويحتاج في دعوى هذا إلى دليل...".[5]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن جابر في موافقة أبي حيان في أن التشديد ليس عوضاً ،فقال بعد شرح البيت: "... وما ذكره المصنف من أن التشديد عوض لا يستقيم، لأنه لو كان عوضاً للزم في كل حال، وهي إنما تشدد في بعض الأحوال".[6]

وقد قرئ: ﴿وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ﴾ [7] قرأ بها ابن كثير، ويجوز التشديد مع الياء وهو مذهب الكوفيين، فنقول الذْينَّ، اللتينَّ، وقد قرئ ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [8][9]

---

(1) الزمر /74

(2) المجادلة / 1

(3) شرح ابن عقيل 115/1

(4) ألفية ابن مالك/ 14

(5) منهج السالك/26.

(6) شرح ابن جابر،217/1.

(7) النساء/ 16

(8) فصلت/ 49

(9) تفسير البحر المحيط 331/2

مسألة(10)

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقا وَبَعْضُهُم ْبِالوَاو ِرَفْعاً نَطَقَا
الَّلاتِ والّلاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَالَّلاءِ كالَّذِين َنَزْراً وَقَعَا [1]

استدرك أبو حيان على ابن مالك جموع الذي والتي، فقال في شرحه: "... فلم يستوف جموع الذي ولا التي، وأوهم اختصاص كل واحد منها بما ذكر أنه جمعه؛ لأنه في معرض البيان والتفصيل، والأمر ليس كذلك...".[2]

- **التوضيح والتحليل :**

انفرد ابن جابر في الاستدراك على ابن مالك كما فعل أبو حيان ، فقال في شرح البيتين :
"ذكر في هذا البيت جمع التي، فذكر لها جمعين، وهما: اللات، واللاء، ويجوز في اللاء جعل ياء بعد الهمزة، وجاء أيضاً في جمعه اللواتي، ولم يذكره المصنف".[3]

إضافة للآراء السابقة، فإن الأولى جمعاً للذي قد جاء نظير لذلك في قول العرب، حيث أنشد مجنون ليلى (قيس بن الملوح العامري):

مَحَا حُبُّها حُبَّ الأُلَى كُنَّ قبلها وحَلَّتْ مكاناً لم يَكُنْ حُلَّ مِنْ قبلُ

حيث استعمل الشاعر الأُلى لجماعة الإناث بدلاً من اللاتي، بدليل عود الضمير من (كُنَّ) بصيغة المؤنث، ومعروف أن الأُلى الأصل أن يستعمل في جمع الذكور نحو قول الشاعر:

رأيتُ بني عمّي الأُلى يخذلونني على حدثانِ الدهر إذ يتقلبُ

والألى: اسم جمع، لا جمع[4]

وقد جاءت اللاءِ دالة على جمع الذكور موضع الذين، والأكثر كونها دالة على جمع الإناث نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ [5]

حيث حذفت الياء، والأصل اللائي.

وأنشد رجل من بني سُليم قائلاً:

---

(1) ألفية ابن مالك/ 14

(2) منهج السالك/26.

(3) شرح ابن جابر، 219/1.

(4) أوضح المسالك 132/1

(5) الطلاق/ 4

فما آباؤنا بأَمَنَّ مِنْهُ علينا اللاءِ قد مَهَدوا الحُجُورا

والشاهد هنا: اللاءِ جاءت بمعنى الذين. [1]

مسألة (11)

ومِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ[2]

اعترض أبو حيان على هذا البيت وقال: "وهذا البيت فيه خلل".

وكما ذكر شرطاً لم يذكره ابن مالك وهو: "أن ذا لا تكون موصولة ما دامت اسم إشارة...".[3]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد المرادي في موافقة شيخه الرأي ،فقال: "ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه، وهو ألا تكون إشارة نحو (من ذا) أو (ماذا)."[4]

وقد تبين أن اعتراض أبي حيان على صياغة ابن مالك للبيت جاء من خلال هذه الأمور:

التعليل الأول: أنه قيد (ما) بالاستفهام، وقال (أو مَنْ)، وأطلق، وينبغي أن يقيد (مَنْ) كما قيد (ما)؛ لأن (ذا) لا تكون موصولة بعد (مَنْ) إلا إذا كانت (مَنْ) استفهاماً.

وفي هذه المسألة خلاف، فمن النحاة من لا يجيز جعل (ذا) موصولة إلا بعد (ما)، لا بعد (مَنْ)، ويجيز أكثر النحاة ذلك.

التعليل الثاني: أن ابن مالك شرط في استعمال (ما) موصولة ألا تلغى، وهذا لا يحتاج إلى شرط؛ لأن (ذا) اسم، والأسماء لا تلغى.

التعليل الثالث: أن ابن مالك تحرز بقوله: (إذا لم تلغ) منها إذا ركِّبت مع (ما)، ولم يتحرز من استعمالها باقية على أصلها من الإشارة، فإنها لا تكون موصولة ما دامت اسم إشارة بل يستقل الكلام بها مع (ما) أو (مَنْ) فتقول: ما ذا، ومن ذا كأنك قلت: أي شيء هذا؟

أما استعمالات (ما ذا) فهي عدة:

- **أحدها:** أن يبقى كل واحدة منهما على أصلها، فتبقى (ما) على استفهاميتها، و(ذا) على إشارتها، كما في المثال السابق: ما ذا؟ وتعني أي شيء هذا؟
- **الثاني:** أن تكون (ما) استفهامية، و(ذا) موصولة مفردة هكذا لمذكر أو مؤنث ولفروعهما.
- **الثالث:** أن تركب (ذا) مع (ما) ويصيرا اسماً واحداً، ويظهر الفرق بين هذا الاستعمال والذي قبله أنك إذا قلت: ماذا صنعت، فإن كانت (ذا) موصولة لم يتسلط صنعت على ما قبله؛ لأنه صلة

---

(1) أوضح المسالك 133/1

(2) ألفية ابن مالك/ 14

(3) منهج السالك/28

(4) توضيح المقاصد والمسالك، 439/1.

ويكون الضمير محذوفاً وهو معمول صنعت، و (ما) مبتدأ و(ذا) خبرة، كأنك قلت: أي شيء الذي صنعت، ويكون جوابه في الأفصح الرفع فتقول: خيرٌ.

وإن كانت (ذا) مركبة مع (ما) كان ما ذا بجملته مفعولاً بصنعت، ولا محذوف في صنعت، ويكون جوابه في الأفصح بالنصب، فتقول: خيراً.

وكذلك يظهر الفرق بينهما بالبدل، فعلى استعمال الثاني تقول: ما ذا صنعت أخيرٌ أم شرٌ بالرفع، وعلى الاستعمال الثالث تنصب، فتقول: أخيراً أم شراً.

– **الرابع:** أن تستعمل (ما ذا) كلها اسماً موصولاً، وهو قليل، نحو: أعجبني ماذا عندك، أي الذي عندك.

مسألة (12)

وَصِفَةٌ صريحة صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُها بمعرب الأفعال قلْ[1]

اعترض أبو حيان على ابن مالك في جعله وصل الألف واللام قاعدة يبنى عليها وأنه يجوز في الاختيار، قال في شرح البيت معلقاً على ذلك: "ونص هو في غير هذه الأرجوزة أن ذلك يجوز اختياراً، ولا يحفظ مثل: اليضرب زيداً في النثر، إنما جاءني في الشعر في أبيات، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قاعدة ينبى عليها...".[2]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن عقيل في موافقة أبي حيان ، أما المرادي وابن هشام وابن جابر فقد خالفوه ، وسيأتي ذكر ذلك في الاعتراضات .

قال ابن عقيل في شرح البيت :"وقد شذ وصل الألف واللام بالفعل المضارع، وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر.

وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يختص به، بل يجوز في الاختيار".[3]

ويرأى جمهور النحاة أن وصل الألف واللام (أل) بالفعل المضارع مخصوص بالضرورة شذوذاً.

---

(1) ألفية ابن مالك/15

(2) منهج السالك/30.

(3) شرح ابن عقيل129/1.

مسألة (13)

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ[1]

اعترض أبو حيان على ابن مالك في حذف الضمير إن كان في وصف فقال: "وإن لم يكن في الوصف ال محذوفة قليل لا كثير كما زعم الناظم".[2]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق المرادي وابن عقيل وابن هشام الشيخ أبا حيان، أما ابن جابر فلم يبدِ رأيه .

قال ابن عقيل في شرحه: "وكلام المصنف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل".[3]

أما ابن هشام فقال: "وحذف منصوب بالفعل كثير، ومنصوب الوصف قليل".[4]

ويتضح من ذلك أن حذف الضمير المنصوب العائد على الموصول صحيح في الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولًا﴾ [5] أي بعثه

وأما الوصف فإما أن يكون فيه أل أو لا يكون، فإن كانت فيه ال نحو: الضاربها زيد هندٌ فلا يجوز حذفه عند الجمهور.

وإن لم يكن في الوصف ال فحذفه قليل لا كثير، وهذا رأي جمهور النحاة.

مسألة (14)

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى[6]

اعترض أبو حيان على عدم تقييد ابن مالك للوصف فقال: "أطلق الناظم في الوصف، ويحتاج إلى تقييد...".[7]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق المرادي وابن عقيل الشيخ أبا حيان ، أما ابن هشام وابن جابر فلم يبديا رأياً .

---

(1) ألفية ابن مالك/15

(2) منهج السالك/32.

(3) شرح ابن عقيل، 139/1.

(4) أوضح المسالك 154/1.

(5) الفرقان / 41

(6) ألفية ابن مالك /15

(7) منهج السالك/32.

المرادي وافق شيخه، لكنه دافع عن ابن مالك، قال في الشرح: "فإن قلت: أطلق الناظم الوصف ولم يقيده بالعامل.

قلت: كأنه اكتفى بالمثال عن التقييد؛ لأنه قد فهم من استقراء هذا النظم أنه قد يتمم الحكم بالتمثيل".[1]

قال ابن عقيل: "وكأن المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال".[2]

فالاعتراض على ابن مالك جاء لإطلاقه في الوصف وعدم التقييد، فالوصف الخافض للضمير إما أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول، فإن كان اسم مفعول لم يجز حذف الضمير، نحو: جاءني الذي أنت مضروبه، فلا يجوز: جاءني الذي أنت مضروب.

وأما إن كان اسم فاعل فإما أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا، إن كان كذلك جاز حذفه كما ذكر ابن مالك إجراء له مجرى الضمير المنصوب، وإن لم يكن كذلك لم يجز حذفه، نحو: جاءني الذي أنت مُكرِمه، إجراء له مجرى (جاءني الذي أنت غلامه).

مسألة (15)

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَمُرَ بِالَّذِي مَرَرتُ فَهْوَ بَرّ[3]

استدرك أبو حيان شروطاً على ابن مالك في جواز الضمير المجرور، فقال في شرحه: "شرط في جواز الضمير المجرور شرطاً واحداً، وهو أن يكون الضمير مجروراً بما جر الموصول، وله جملة شروط...".[4]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق المرادي وابن جابر الشيخ أبا حيان ، واستدركوا على ابن مالك الشروط التي ذكرها أبو حيان .

قال المرادي: "فإن قلت قد أخل الناظم بهذه الشروط.

قلت: إنما يلزمه أن يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بهذا الباب".[5]

قال ابن جابر في شرحه: "ولم ينبه المصنف على هذا الشرط، فأطلق في موضوع التقييد.

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، 456/1.

(2) شرح ابن عقيل، 141/1.

(3) ألفية ابن مالك/ 15

(4) منهج السالك/32.

(5) توضيح المقاصد والمسالك، 458/1.

وهذا الاطلاق غير صحيح.[1]

ذكر ابن مالك شرطاً واحداً في جواز الضمير المجرور، وهو أن يكون الضمير مجروراً بما جر الموصول.

وهنا شروطاً أخرى استدركت على ابن مالك وهي:

1. أن يكون الجار للموصول ولضميره حرفاً، فإن كان غير حرف لم يجز الضمير، مثل: جاء غلام الذي أنت غلامه.
2. أن لا يكون في موضع رفع، فإن كان في موضع رفع لم يجز حذفه، نحو: مررت بالذي مُرَّ به.
3. ألا يكون (ثم) ضمير يصلح للربط غيره، فإن كان (ثم) لم يجز حذفه، نحو: مررت بالذي مررت به في داره.
4. أن يكون العامل متحداً لفظاً ومعنى، فإن اختلف لفظاً ومعنى نحو: مررت بالذي فرحت به، أو لفظاً فقط نحو: اشتقتُ إلى الذي اشتَقتَ إليه، أو معنى فقط لم يجز حذفه.
5. أن يكون الحرف الجار للموصول أو لضميره متحد المعنى، فإن لم يكن متحد المعنى لم يجز حذفه، نحو: مررت بالذي مررت به على زيد، إذا جعلت الباء في به سببية أو باء الحال.
6. أن لا يكون الضمير محصوراً ولا في معنى المحصور، فإن كان كذلك لم يجز حذفه، نحو: مررت بالذي ما مررت إلا به، ونحو: مررت بالذي إنما مررت به.

والمضاف للموصول يتنزل في هذا كله منزلة الموصول مررت بغلام الذي مررت به، فيجوز حذف هذا الضمير مع الحرف، كما جاز ذلك من نحو : مررت بالذي مررت به.

باب المعرف بأداة التعريف

مسألة (16)

وَلاضْطِرَار ٍكَبَنَاتَ الأَوْبَرِ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي[2]

وافق أبو حيان ابن مالك في أن الألف واللام زائدتان للضرورة في "أوبر".

فقال في شرحه: "وإلى هذا البيت يشير بقوله كبنات الأوبر، والألف واللام زائدتان للضرورة".[3]

- **التحليل والتوضيح :**

جميع تلاميذ أبي حيان وافقوه بأن الألف واللام في الأوبر للضرورة .

---

(1) شرح ابن جابر، 241/1.

(2) ألفية ابن مالك / 15

(3) منهج السالك/34.

فقد ذكر ذلك المرادي في كتابه: "فإن قلت: تمثيله ببنات الأوبر ليس بجيد، لأن مذهب المبرد أنه نكرة وال فيه للتعريف.

قلت: نص سيبويه على أنه علم جنس، وأفادنا تمثيله به أنه موافق لسيبويه".[1]

ابن عقيل قال في شرحه: "والأصل: بنات أوبر، فزيدت الألف واللام.[2]

أما ابن هشام فقال: "لأن بنات أوبر علم، والنفس تمييز، فلا يقبلان التعريف...".[3]

وابن جابر ذكر في شرحه: "... فزاد الألف واللام لضرورة الشعر".[4]

والصحيح ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه من أن ال جاءت الضرورة الوزنية، ومنه ما جاء في قول الشاعر:

ولقد جنَيتُكَ أكمُؤاً وعَسَاقِلاً ولقد نَهيْتُكَ عن بنات الأَوْبَرِ

وبنات الأوبر علم على نوع من الكمأة ردئ الطعم، له زغب لونه كالتراب، ومعلوم أن العلم لا تدخله ال، لأنه لا يمكن أن تجتمع معرفتان، العلمية وال، ومثل هذا ما قال الشاعر:

يا ليت أمَّ العمرو كانت صاحبي مكان من أشتى على الركائب

ومنه ما أنشد اليشكري قائلاً:

رأيتُكَ لمَّا أن عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وطبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

والشاهد هنا دخول (ال) على التمييز ضرورة عند البصريين، وأما الكوفيون فلا يوجبون التنكير[5]

مسألة (17)

كَالفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ[6]

اعترض أبو حيان على ذكر الناظم كلمة "النعمان" فقال: "وأما النعمان الذي ذكر هذا الناظم فليست ال فيه للمح والصفة، لأنه ليس بصفة في الأصل، ولا مما يوصف به كالفضل، فأل فيه زائدة مثلها في اللات...".[7]

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، 467/1.

(2) شرح ابن عقيل، 147/1.

(3) أوضح المسالك، 163/1.

(4) شرح ابن جابر، 25/1.

(5) أوضح المسالك 161/1

(6) ألفية ابن مالك/ 15

(7) منهج السالك/34.

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد المرادي في موافقة أبي حيان ، أما ابن عقيل وابن هشام وابن جابر فقد خالفوه ، وسيأتي ذكره .
قال المرادي في تنبيه أثناء الشرح: "اعلم أن في تمثيله "بالنعمان" نظر...".[1]

باب الابتداء

مسألة (18)

مُبْتَدأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْت زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ[2]

اعترض أبو حيان على عدم وضع ابن مالك حداً للمبتدأ، فقال في شرحه: "لم يذكر حداً للابتداء، وإنما أتى به مثلاً، والمثل لا يتوصل منها إلى تعرف حقائق الأشياء...".[3]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن جابر في موافقة شيخه، وخالفه المرادي وسيأتي ذكره إن شاء الله، أما ابن عقيل وابن هشام فلم يعلقا على المسألة، بل شرحا المبتدأ دون الحديث عن قول ابن مالك وحد المبتدأ.

قال ابن جابر: "وليس في هذا البيت سوى المثال، وإعرابه، واكتفى بتمثيله المبتدأ عن حده. وفي هذا ما فيه من التقصير في البيان، ولا عذر لمن قدر على الوفاء فقصر".[4]

مسألة (19)

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالإِبْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بالمُبْتَدَا[5]

قال سيبويه معلقاً على هذه المسألة: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتعلمُ منه بُداً، فمن ذلك: الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"[6]

أبو حيان وافق ابن مالك وسيبويه في أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء، قال في كتابه: "هذا الذي اختار في رفع المبتدأ والخبر هو المشهور لسيبويه، فأما المبتدأ فقيل أنه مرفوع بالابتداء، وأما الخبر فهو مرفوع بالمبتدأ".[7]

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، 437/1.
(2) ألفية ابن مالك /16
(3) منهج السالك/37.
(4) شرح ابن جابر، 259/1.
(5) ألفية ابن مالك /16
(6) الكتاب 23/1
(7) منهج السالك38.

- **التحليل والتوضيح :**

جميع تلاميذ أبي حيان ذكروا رأي سيبويه وابن مالك.

قال المرادي : "ما ذكر هو أحد المذاهب السبعة، وهو الصحيح ومذهب سيبويه".[1]

كما ذكر ابن عقيل ذلك فقال: "وأعدل هذه المذاهب هو مذهب سيبويه، وهو الأول..".[2]

وابن هشام ذكر في شرحه: "وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد الإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما".[3]

وقد ذكر ابن جابر ذلك فقال: "الرافع للمبتدأ هو الابتداء، والمبتدأ هو الرافع للخبر".[4]

مسألة (20)

والخبر الجزء المتمم الفائدة كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَه[5]

اعترض أبو حيان على تعريف ابن مالك للخبر وقال: "حد الخبر: بأنه الجزء المتم الفائدة، وهذا ليس بشيء لأن هذا أمر يشترك فيه الخبر وغيره...".[6]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن عقيل في الموافقة ، وخالفه المرادي ، أما ابن هشام وابن جابر فلم يبديا رأياً.

قال ابن عقيل في شرحه: "وخلاصة هذا: أنه عرف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرف دون غيره".[7]

وما يقصده أبو حيان وابن عقيل من أنّ الخبر يشترك مع غيره في إتمام الفائدة بأن هذا الحد يصدق على الفاعل، ويصدق على المبتدأ نفسه؛ لأن كلاً منهما الجزء المتم الفائدة، إذ الفائدة كما تتوقف على الخبر تتوقف على المبتدأ وعلى الفاعل وعلى الفعل أيضاً وعلى الحرف أيضاً، وعلى كل ما يكون جزءاً متماً للفائدة، فهذا أم عام لا يختص بخبر المبتدأ دون غيره.

مسألة (21)

ومُفْرَداً وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْلَهْ[8]

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، 473/1.

(2) شرح ابن عقيل، 163/1.

(3) أوضح المسالك، 173/1.

(4) شرح ابن جابر، 265/1.

(5) ألفية ابن مالك/ 16

(6) منهج السالك/38.

(7) شرح ابن عقيل، 164/1.

(8) ألفية ابن مالك /16

اعترض أبو حيان على البيت وعلى الحكم الذي أصدره ابن مالك فقال: "وذكر الناظم أن الجملة الواقعة خبراً تحوي معنى المبتدأ إلا إذا كانت إياه فيكتفي بها، وهذا كلام مبهم، فلا يدري ما معنى نحوي معنى المبتدأ، ولم يفصل هذا المعنى ولم يوضحه، ولا ذكر هل كل جملة يصح الاخبار بها على المبتدأ، أم لها شروط...".[1]

- **التحليل والتوضيح :**

جميع تلاميذ أبي حيان ذكروا الضمير الرابط للجملة بالمبتدأ.

قال المرادي: "فكأنه قال: حاوية معنى المبتدأ، ولم يقيده بالضمير، فشمل أربعة أشياء..".[2]

ابن عقيل أيضاً ذكر الشرط فقال: "فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا معنى قوله "حاوية معنى الذي سيقتله". والرابط: إما ضمير...".[3]

ابن هشام ذكر في شرحه:

"لابد من احتواء الجملة على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه، وهو إما ضمير مذكوراً...".[4]

أما ابن جابر فقال في كتابه:

"واعلم أن كل جملة تقع خبراً فلابد فيها من رابط فيها، وبين المبتدأ، وإلا تنافر الكلام...".[5]

أما رابط الجملة الذي يربطها بالمبتدأ فهو:

1. ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو (زيد قام أبوه)، وقد يكون ضميراً مقدراً، نحو: (السَّمْنُ مَنَوَانٌ بدرهم) والتقدير: منوان منه بدرهم.
2. أو إشارة إلى المبتدأ: كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ الأعراف: 26 في قراءة مَنْ رفع اللباس.
3. أو تكرار المبتدأ بلفظه: وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ*مَا الْحَاقَّةُ﴾ الحاقة / 1-2 وقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ*مَا الْقَارِعَةُ﴾ القارعة / 1، 2

وقد يستعمل في غير مواضع التفخيم، كقولك: "زيد ما زيد".

4. أو عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو : (زيدٌ نِعْمَ الرجل) وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ لم تحتج إلى رابط[6]

---

(1) منهج السالك/39.

(2) توضيح المقاصد والمسالك، 475/1.

(3) شرح ابن عقيل، 116/1.

(4) أوضح المسالك، 176/1.

(5) شرح ابن جابر، 276/1.

(6) شرح ابن عقيل 165/1

مسألة (22)

كذَا إذَا مَا الْفِعْل ُكَان َالْخَبَرَا أوْ قُصِدَ اسْتِعمَالُهُ مُنْحَصِرَا[1]

اعترض أبو حيان على إطلاق ابن مالك للخبر، فقال في شرحه: "أطلق في قوله "كان خبراً" وينبغي أن يقيد...".[2]

- **التحليل والتوضيح :**

ابن عقيل وابن جابر وافقا أبا حيان ، أما المرادي وابن هشام فلم يبديا رأياً في الإطلاق أو التقييد، بل شرحا شرحاً عادياً.

قال ابن عقيل : "قول المصنف: كذا إذا والفعل كان الخبر، يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وليس كذلك، إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً...".[3]

ذكر ابن جابر في كتابه: "... وأطلق، فيقتضي من كلامه أن كل فعل وقع خبراً يمنع تقديمه، وليس كذلك" بل يشترط أن يكون المبتدأ مفرداً، والفعل الواقع في الخبر مسند إلى ضمير مرفوع، متصل عائد إلى المبتدأ، كقولك: "زيد قائم".

فها هنا لا يجوز تقديم الخبر؛ لأنك لو قدمته، فقلت :"قام زيد" لتوهم ارتفاع (زيد) فاعلاً بقام، فيبطل كون مبتدأ، فيحصل الضرر ببطلان المعنى الأول من الابتداء.

فلو كان المبتدأ مفرداً، والفعل الواقع في الخبر مسند إلى ظاهر جاز التقديم كقولك: "زيدٌ قام أبوه" فلك أن تقول: "قام أبوه زيدٌ" مقدماً لجملة الخبر: إذ المبتدأ معلوم، وإن تأخر، فلا ضرر في التقديم.

وكذلك لو كان المبتدأ مثنى، أو مجموعاً، والفعل الواقع في الخبر مسند لضمير المبتدأ، كقولك: "أخوك قاما"، "إخوتك قاموا"

فها هنا يجوز – أيضاً– التقديم، فتقول: "قاما أخواك" و"قاموا إخوتك" إذ الفعل قد أخذ فاعله، وهو ضمير التثنية والجمع.

فيعلم أن أخواك، وإخوتك مبتدأن، تأخرا، إلا على لغة (أكلوني البراغيث) فيكونان فاعلان.

فعلى هذه اللغة: لا يجوز التقديم في مثل هذا، وكذلك لو كان الضمير منصوباً "كزيد ضربْتُه" أو منفصلاً "كزيد ما قام إلا هو" جاز تقديم جملة الخبر.[4]

---

(1) ألفية ابن مالك /14

(2) منهج السالك/47.

(3) شرح ابن عقيل، 189/1.

(4) شرح ابن جابر283/1.

مسألة (23)

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ[1]

أبو حيان: اعترض على صياغة البيت فقال: "وعبر هذا الناظم بهذه العبارة المثبجة الفاسدة.

كما اعترض على حكم الضمير الذي قاله ابن مالك فعلق أبو حيان على ذلك بقوله: "ويصير المعنى كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه، أي على الخبر مضمر من المبتدأ الذي يخبر عنه به أي بالخبر، وليس الضمير على هذا التقدير عائداً على الخبر، .... وكأن هذا الناظم قد تلقف هذه العبارة عن أبي الحسن بن عصفور فإنه وقع له في شرح الجمل، فاتبعه في ذلك، وهو كلام فاسد".[2]

- **التحليل والتوضيح:**

وافقا بن عقيل وابن جابر الشيخ أبا حيان في هذه المسألة .

ذكر ابن عقيل كلام أبي حيان نفسه فقال في شرحه: "ومراد المصنف أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، وليست بصحيحة...".[3]

أما ابن جابر فقال: "هذا البيت ذكر فيه المصنف نوعاً مما يلزم فيه تقدم الخبر، وهو إذا عاد على الخبر مضمر من المبتدأ، كقولك: عند زيد غلامه".

فيلزم هنا التقديم، لأنك لو اخرت الخبر، فقلت: غلامه عند زيد لعاد الضمير الذي في علامه على ما بعده لفظاً ورتبه.

وذلك لا يجوز إلا في مواضع، ليس هذا منها".[4]

مسألة (24)

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُما[5]

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم ذكره مواطن حذف المبتدأ وجوباً فقال في كتابه: "ولم يتعرض إلى الأماكن التي يجب فيها حذف المبتدأ...".[6]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن عقيل في الموافقة دون غيره .

---

(1) ألفية ابن مالك /17

(2) منهج السالك/48.

(3) شرح ابن عقيل193/1.

(4) شرح ابن جابر288/1.

(5) ألفية ابن مالك /17

(6) منهج السالك/49.

ابن عقيل وافق شيخه فقال: "ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً، وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة.

الأول: النعت المقطوع إلى الرفع: في مدح "مررت بزيدٍ الكريمُ"، أو ذم نحو: "مررت بزيدٍ الخبيثُ"، أو ترحم نحو: "مررت بزيدٍ المسكينُ".
فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً، والتقدير: "هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين".

الموضع الثاني: أن يكون الخبر مخصوص (نعم، وبئس) نحو: "نعم الرجلُ زيد، وبئس الرجلُ عمرو"، فزيد وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير :"هو زيد" أي الممدوح زيد، و"هو عمرو" أي المذموم عمرو.

الموضع الثالث: ما حكى الفارسيّ من كلامهم "في ذمتي لأفعلنَّ" ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، والتقدير: "في ذمتي يمين"، وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم.
الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل، نحو: "صبرٌ جميل" التقدير: صبري صبرٌ جميلٌ" فصبري: مبتدأ، وصبرٌ جميل: خبره، ثم حذف المبتدأ – الذي هو صبري – وجوباً. [1]

باب كان وأخواتها

مسألة (25)

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا كَأَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيباً دِرْهَما[2]

اعترض أبو حيان على ابن مالك إطلاقه لـ(ما) وقال: وقوله مسبوقاً بما ينبغي أن يقيد بما المصدرية".[3]

- **التحليل والتوضيح :**

تلاميذ الشيخ أبي حيان وافقوه الرأي وذكروا ما المصدرية خلال شرحهم.
فالمرادي قال في كتابه: ".... وقسم يعمل بشرط أن يقع صلة لما الظرفية وهو دام".[4]
ابن هشام قال في كتابه: "... منها ما يعمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية، وهو دام...".[5]

---

(1) شرح ابن عقيل، 204/1.
(2) ألفية ابن مالك /17
(3) منهج السالك/54.
(4) توضيح المقاصد والمسالك492/1.
(5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك211/1.

ابن جابر أيضاً ذكر في كتابه: ".... وشرط إعمالها أن يجئ لفظها مسبوقاً بما يريد ما المصدرية، المقصود بها معنى ظرف الزمان.[1]

وما المصدرية نوعان: (زمانية وغير زمانية)

أ. الزمانية نحو :﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ مريم/ 31

ب. غير الزمانية: نحو قوله تعالى: ﴿ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ التوبة/118[2]

مسألة (26)

وَفِى جِمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ[3]

قال أبو حيان معترضاً على ابن مالك: "وقوله: وكل سبقه دام حظر، أي وكل من العرب أو من النحاة منع أن يتقدم خبر دام على دام، وليس كما ذكر...".[4]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق المرادي وابن عقيل شيخهما ، وخالفه ابن هشام وسيأتي ذكره إن شاء الله، وابن جابر لم يبدِ رأيه بل ذكر مراد ابن مالك فقال: ومراده – أي مراد ابن مالك – وكل النحويين حظر سبق خبر مادام عليها[5].

أما ابن عقيل فقال في شرحه: "وإن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على دام وحدها، نحو: "لا أصحبك ما قائماً دام زيد" ففيه نظر.

والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على (دام) وحدها، فتقول: "لا أصحبك ما قائماً دام زيد" كما تقول: "لا أصحبك ما زيداً كلمت" [6]

أما ابن عقيل فقال في شرحه: "وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على دام وحدها، ففيه نظر...".[7]

---

(1) شرح ابن جابر، 206/1.

(2) مغني اللبيب/ 400

(3) ألفية ابن مالك /18

(4) منهج السالك/55.

(5) شرح ابن جابر 309/1

(6) توضيح المقاصد والمسالك، 496/1.

(7) شرح ابن عقيل، 220/1.

مسألة (27)

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجيء بها مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ[1]

اعترض أبو حيان على صياغة بيت الألفية فقال: "وقوله فجئ بها متلوة لا تالية، تأكيد لمعنى نصف البيت، وليس لتأسيس معنى؛ لأنه قد فهم من قوله: كذاك سبق خبر ما النافية أن تكون ما متلوة بما بعدها من اسم وخبر لا تالية".[2]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق المرادي وابن جابر الشيخ أبا حيان في رأيه .

وتحدث المرادي عن الشطر الثاني في بيت الألفية فقال في كتابه:

"تقرير الحكم وتوكيده والتنبيه على علة منع التقديم، وهو أن ما لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة".[3]

وابن جابر تحدث في شرحه فقال: "عجز هذا البيت بيت الألفية معلوم من صدره، فلم تكن إليه حاجة".[4]

مسألة (28)

ومَا سِوَاهُ نَاقِصٌ والنَّقْصُ فِي فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي[5]

اعترض أبو حيان على ابن مالك في أنه:أطلق النقص على فتى وليس وزال.

1. اعترض على استثناء ظل وأنها لا تستعمل تامة.
2. اعترض على ابن مالك إهماله معاني الأفعال.[6]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق ابن عقيل وابن جابر رأي أبي حيان ، وذكروا معاني الأفعال الناقصة .

ابن عقيل استدرك معاني الأفعال وذكرها في كتابه.[7]

وأيضاً ابن جابر، ذكر معاني الأفعال في أول الباب.[8]

---

(1) ألفية ابن مالك /18

(2) منهج السالك/55.

(3) توضيح المقاصد والمسالك، 459/1.

(4) شرح ابن جابر311/1.

(5) ألفية ابن مالك /18

(6) منهج السالك/57.

(7) شرح ابن عقيل، 214/1.

(8) شرح ابن جابر، 303/1.

باب ما وإن ولا المشبهات بليس

مسألة (29)

إعمال ليس أعملت ما دون إن مَعَ بَقَا النَّفْي وَتَرْتيبٍ زُكِنْ[1]

المقصود بـ (ما): الحجازية العاملة عمل ليس

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرطاً لم يذكره في إعمال ما عمل ليس، فقال في كتابه: "ومما لم يذكره الناظم من الشروط أن تزداد ما بعدها، فإن زيدت لم تعمل، نحو ما ما زيدٌ قائم، هذا مذهب عامة النحويين".[2]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن عقيل دون غيره في موافقة أبي حيان على هذه المسألة .

ابن عقيل أيضاً ذكر الشرط السابق واستدركه، ذكر في شرحه: "... الشرط الخامس: ألا تتكرر ما، فإن تكررت بطل عملها، نحو: "ما زيد قائم"؛ فالأولى نافية، والثانية نفت النفي، فبقى إثباتاً، فلا يجوز نصب قائم، وأجازه بعضهم"[3]

مسألة (30)

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْد ِمَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلْ[4]

اعترض أبو حيان على صياغة بيت الألفية السابق: وقال في كتابه:

"وقوله: ورفع معطوف بلكن أو ببل ليس بجيد؛ لأنه لا يسمى ما بعدها معطوفاً إذ ليسا، والحالة هذه حرفي عطف بل هما حرفاً ابتداء..".[5]

ونظير ذلك قولك: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ أو لكن قاعدٌ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بالعطف لأنه موجب أي مثبت.

ومعنى كلام ابن مالك في هذا البيت: أي: الزم رفع معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب بـ (ما) الحجازية حيث حل، أي وجد ذلك المنصوب وهو الخبر.

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد المرادي في موافقة أبي حيان لهذه المسألة .

---

(1) ألفية ابن مالك / 18

(2) منهج السالك/62.

(3) شرح ابن عقيل، 244/1.

(4) ألفية ابن مالك /18

(5) منهج السالك/63.

ذكر المرادي في كتابه:

"واعلم أن الناظم تجوز في تسمية ما بعد (بل، ولكن) معطوفاً، وليس هو بمعطوف، بل هو خبر مبتدأ، (وبل، ولكن) حرفا ابتداء".[1]

مسألة (31)

في النكرات أعملت كليس لا وقد تلى لات وإن ذا العملا[2]

اعترض أبو حيان على ابن مالك في أنه:

1. لم يذكر في إعمال (لا) سوى شرط واحد، وهو التنكير.
2. أطلق ابن مالك (إن)، وينبغي إن النافية.
3. جعل إن النافية مثل (إن المخففة) قاعدة يبني عليه.

قال أبو حيان في استدراكه على ابن مالك في شروط عمل لها عمل ليس: "ولم يذكر الناظم في لا سوى هذا الشرط الواحد، وهو التنكير، الشرط الثاني: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإذا تقدم الخبر ارتفع في الابتداء.

نحو: لا قائم رجل

الشرط الثالث: أن لا ينتقض النفي، فإن انتقض النفي بطل عملها، نحو: لا رجل إلا أفضل منك"

وفي شرح الشطر الثاني: وقد تلى لات وإن ذلك العملا:

قال أبو حيان: فكان على الناظم أن يقيد فيقول: وإن النافية ليتحرز بذلك من إنْ المخففة، وإعمال (إنْ) هذه فيه خلاف، وأجاز ذلك الكوفيون والمبرد وابن السراج، وأبي ذلك أكثر البصريين والفراء، والذي ورد من ذلك قول الشاعر:

إنْ هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانينِ

فمنهم من خص ذلك بالضرورة، ومنهم من قاس عليه، وجعله قاعدة يُبنى عليه كما فعل هذا الناظم، وليس بشيء ولا حجة.[3]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق ابن عقيل وابن هشام رأي أبي حيان .

وافق ابن عقيل الشيخ أبا حيان في الشروط السابقة فقال:

"الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها.

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك1/508.

(2) ألفية ابن مالك/ 18

(3) منهج السالك/65.

الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا.

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.[1]

أما ابن هشام فقد ذكر شروط إعمال (ما) المشبهة بليس، وبعدها تحدث عن لا، وقال (لا) تعمل بشروط (ما) ما عدا الشرط الأول وهو ألا يقترن اسمها بإن الزائدة، وأن يكون المعمولان نكرتين.[2]

وبهذا يكون ابن هشام قد وافق شيخه في ذكر شروط إعمال لا عمل ليس والتي لم يذكرها ابن مالك.

باب أفعال المقاربة

مسألة (32)

كَكَانَ ۬كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ[3]

اعترض أبو حيان على قول ابن مالك (لكن ندر) فذكر في كتابه:

"وكان ينبغي للناظم أن يقول: لكن ندر مجئ خبرها اسماً، لأن غير المضارع يصدق على الاسم وعلى غيره من ظرف أو مجرور، أو جملة اسمية أو فعلية، لم تصدر بمضارع، ففي قوله: غير مضارع إبهام، وكان ينبغي أن يعين، ودل كلام الناظم أن خبرها يكون مضارعاً بالمفهوم لا بالمنطوق...".[4]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق ابن عقيل وابن جابر الشيخ أبا حيان، فقد تطرق ابن عقيل لهذه المسألة في كتابه فقال بعد الشرح:

"لكن في قوله (غير مضارع) إيهام، فإنه يدخل تحته: الاسم، والظرف، والجار والمجرور، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية بغير المضارع، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن (عسى وكاد)، بل الذي ندر مجيء الخبر اسماً، وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبراً عن هذين".[5]

قال ابن جابر بعد الشرح: "فدل كلامه أن مجيء الخبر غير مضارع إنما ندر في هذين الفعلين فقط وليس كذلك.

لأن قوله (غير مضارع) يشمل أن يجئ جملة اسمية".

فمن مجئ الخبر جملة اسمية قول الشاعر:

وقد جَعَلَتْ قُلُوصُ بني زياد من الأكوارِ مرتعُها قريبُ

---

(1) شرح ابن عقيل252/1.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،151/1.

(3) ألفية ابن مالك / 19

(4) منهج السالك/68.

(5) شرح ابن عقيل، 259/1.

فثبت ندور الخبر غير مضارع في "عسى، وكاد" اللهم إلا أن يريد المصنف – ابن مالك– "بغير مضارع: مجيئه اسماً فقط، فيصح تقييد ذلك "بعسى، أو كاد"[1]

مسألة (33)

الفَتْحَ وَالكَسْرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ[2]

قال أبو حيان في شرح هذا البيت: "... وضابط هذا الحكم أن السين مفتوحة إلا أن يتصل بعسى ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو نون إناث، فإنه يجوز مع الفتح الكسر".[3]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق كل من المرادي وابن عقيل وابن هشام في أن كسر سين عسى ليس مطلقاً، اما ابن جابر فلم يبدِ رأياً .

ذكر المرادي في كتابه في شرح البيت: "يجوز كسر سين عسى، وفتحها، إذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائبات، والفتح أكثر".[4]

قال ابن عقيل في شرحه: "إذا اتصل بـ(عسى) ضمير موضوع للرفع، وهو المتكلم، أو المخاطب، نحو: (عَسْتَ، عَسَيْتِ، عسيتما- عسيتم، وعستين) أو لغائبات نحو: عسين، جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر".[5]

أما ابن هشام فقال: "يجوز كسر سين (عسى) خلافاً لأبي عبيدة، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي، بل يتقيد بأن تسند إلى التاء أو النون أو نا، نحو "فهل عسيتم إن توليتم، قرأها نافع بالكسر، وغيره بالفتح، وهو المختار".[6]

باب إن وأخواتها

المسألة (34)

لإنَّ أَنَّ لَيْت ۘلَكِنَ ۖلَعْلّ كَأَنَ ۖعَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ[7]

اعترض أبو حيان على ابن مالك لتركه معاني هذه الحروف فقال:

---

(1) شرح ابن جابر6/2.

(2) ألفية ابن مالك / 19

(3) منهج السالك/ 71.

(4) توضيح المقاصد والمسالك، 523/1.

(5) شرح ابن عقيل272/1.

(6) أوضح المسالك، 285/1.

(7) ألفية ابن مالك / 19

"ولم يبين الناظم معاني هذه الحروف، فنقول: 1. إن للتوكيد 2. ولكنّ للاستدراك وهي مفردة لا مركبة من (لا وإن)، والكاف زائدة، والهمزة حذفت خلافاً للكوفيين.

- **التحليل والتوضيح** : جميع تلاميذ أبي حيان ذكروا معاني حروف إن وأخواتها.

3. وكأنَّ للتشبيه، وزعم بعضهم أنها تأتي للتوكيد، وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى ظننت، وإليه ذهب ابن الطراوة، وهي مركبة من كاف التشبيه وأنَّ، واهتمت العرب بحرف التشبيه فقدمته على أنّ فانفتحت، وأصل (كأنّ زيداً أسدٌ): إنّ زيداً كأسدٍ، وتفارق كأنّ الكاف في شيئين: أحدهما: أن (كأنّ) غير متعلقة بفعل فلا موضع لها لما بعدها، لابدٌ لها مما تتعلق به لأنها حرف من حروف الجر، وقد وهم بعض أصحابنا فزعم أن كاف التشبيه لا تتعلق بشيء.

الثاني: أن ما بعد الكاف في (كأنّ) ليس في موضع جر بها كما كان في (لأنّ زيداً قائم) لأنها لمّا رُكبتْ صارت قائمةً بنفسها وحدث فيها مع التركيب ما لم يكن لها لو لم تُركّب، فإذا قلت: (كأنّ زيداً قائم) فهذا كلام تام بنفسه مزجت فيه أنّ بحرف التشبيه، فليست في موضع مصدر مجرور، وقد توهم ذلك بعض الناس وهو غلط لأنه يؤول إلى تقدير، هو كلام بالمفرد.

4. ليت: للتمني.
5. لعل: للترجي في المحبوبات، وللتوقع في المحذورات، وزعم بعض الكوفيون أنها تكون للاستفهام، وذهب بعض النحاة أنها تكون للتعليل، ومن أغرب اللغات فيها ما قاله ابن السكُيت: أن بعض العرب يخفض بها، ولعل مركب من (اللام) ومن (علّ)، وقد قيل أن (اللام) أصل. [1]

التحليل والتوضيح:

جميع تلاميذ أبي حيان ذكروا معاني الحروف الناسخة كما ذكرها شيخهم وهي: (إنّ للتوكيد، كأنّ للتشبيه، لكنّ للاستدراك، ليت: للتمني، لعل: للترجي) [2]

مسألة (35)

بعد إذا الفجائية أو قسم لا لام بعده بوجهين نمى[3]

اعترض أبو حيان على ابن مالك ذكره وجهين لهمزة إن بعد القسم، فقال في كتابه بعد الشرح: "وكذلك أيضاً القسم عنده يجوز فيه وجهان الكسر والفتح، وذلك إذا لم يكن بعدها اللام، وقد تقدم أنه إذا كان بعدها اللام كسرت لا غير، وهذا الذي اختار بعد القسم من جواز الوجهين غير مختار.

---

(1) منهج السالك /72

(2) انظر: توضيح المقاصد والمسالك 523/1، شرح ابن عقيل 272/1، أوضح المسالك 288/1، شرح ابن جابر 22/2

(3) ألفية ابن مالك / 20

وقال بعد شرح المذاهب: وجوب الكسر، وهو الذي صححه أصحابنا، وهو القياس، وبه ورد السماع، وهو مذهب البصريين.[1]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد المرادي في ذكر رأي البصريين كالشيخ أبي حيان، أما ابن عقيل وابن جابر فقد خالفا الشيخ وسيأتي ذكره إن شاء الله، وابن هشام فإنه لم يبدِ رأياً شخصياً ولا رأياً في آراء النحاة.

قال المرادي بعد الشرح: "ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو الصحيح".[2]

مسألة (36)

وخففت كأنَّ أيضاً فنُوي منصوبُها، وثابتاً أيضاً رُوي[3]

اعترض أبو حيان على ابن مالك إهمال لكن تخفيفها وحكمها، قال في كتابه بعد الشرح:

"وذكر الناظم تخفيف إنّ وأنّ وكأنّ، وأهمل تخفيف لكنْ، وحكمها أنها إذا خففت لا تعمل".[4]

- **التحليل والتوضيح** : ذكر المرادي وابن هشام حكم لكن وتخفيفها مثل شيخهم.

قال المرادي:

"وأما لكن فإذا خففت لم تعمل".[5]

أما ابن هشام فقد ذكر:

"وتخفف لكنْ فتهمل وجوباً".[6]

ونظير ذلك قول الشاعر زهير بن أبي سلمى:

إنّ ابن ورقاءَ لا تُخشى بوادرهُ لكنْ وقائعهُ في الحرب تنتظر

الشاهد: (لكنْ) مهملة، وما بعدها مبتدأ أو خبر.

باب لا التي لنفي الجنس

مسألة (37)

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِى فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

اعترض أبو حيان على ابن مالك عدم ذكره لحكم النعت وغيره من التوابع إذا كان المنعوت معرباً، قال في كتابه بعد الشرح:

---

(1) منهج السالك/76.

(2) توضيح المقاصد والمسالك1/529.

(3) ألفية ابن مالك/ 20

(4) منهج السالك/85

(5) توضيح المقاصد والمسالك، 1/543

(6) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 1/330

"ولم يبين الناظم حكم النعت وغيره من التوابع إذا كان المنعوت معرباً تاماً...".[1]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد المرادي في ذكر حكم نعت المعرب فقال:

"فإن قلت: هذا حكم نعت، فما حكم نعت المعرب؟

قلت: فيه وجهان: الرفع والنصب مطلقاً".[2]

مسألة (38)

وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُوْنَ الاسْتِفْهَامِ[3]

اعترض أبي حيان على إجمال الناظم وعدم تفصيله، فقال في كتابه:

"أجمل الناظم في هذا البيت، وفيه تفصيل...".[4]

- **التحليل والتوضيح :**

تلاميذ أبي حيان استدركوا على ابن مالك، وبينوا حكم الهمزة إذا دخلت على (لا).

فالمرادي في كتابه يقول:

"فاعلم أن كلام المصنف مناقش من وجهين: أحدهما: أنه أطلق فشمل التي للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول بأنها غير مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها الإطلاق.

قلت: قد استثناها في الكافية والتسهيل، فدل على أنها عنده مركبة.

والأخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازني والمبرد في تسوية التي للتمني بالتي للتوبيخ والإنكار، والتي لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب".[5]

أما ابن عقيل فقال:

"هكذا أطلق المصنف –رحمه الله– هنا، وفي كل ذلك تفصيل، وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفي، فالحكم كما ذكر، من أنه يبقى عملها، وإذا قصد بها التمني: فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يتمشى إطلاق المصنف، ومذهب سيبويه أنه يبقى لها عملها في الاسم، ولا يجوز إلغاؤها...".[6]

---

(1) منهج السالك/88.

(2) توضيح المقاصد والمسالك1/553.

(3) ألفية ابن مالك/ 21

(4) منهج السالك/88.

(5) توضيح المقاصد والمسالك، 1/553.

(6) شرح ابن عقيل، 2/15.

ابن هشام فصل في هذه المسألة، فقد ذكر في كتابه:
"وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يتغير الحكم".
ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنيهما، وهو قليل وتارة يراد بهما التمني، وهو كثير.[1]

ابن جابر كذلك قال: "نبهك في هذا البيت على أن (لا) مع همزة الاستفهام تعطي ما كانت تستحقه من دخول الهمزة من العمل.
هذا إن كان المراد بهمزة الاستفهام التوبيخ أو التقرير.
وكذلك لو جاءت لمجرد الاستفهام، إلا أن ذلك مع التوبيخ والتقرير أكثر.

وقد تجيء ألا بمعنى التمني، فيبقى عمل (لا) ويمتنع حينئذ إلغاؤها، وإجراء تابع اسمها مرفوعاً على الموضوع..".[2]

الملاحظ مما سبق أن المرادي وابن عقيل اعترضوا على إطلاق المصنف نصاً، أما ابن هشام، وابن جابر فقد فصلوا المسألة دون اعتراض بالنص.

باب ظن وأخواتها

مسألة (39)

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمتُ مَعَ عَدْ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاْعْتَقَدْ[3]

اعترض أبو حيان على الفعل (حجا)، فقد ذكر في كتابه:
"وحجا الاعتقاد الراجح، ولا أعلم أحداً ذكرها غير هذا الناظم".[4]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد المرادي في الموافقة على رأي أبي حيان ، فقال:
"حجا للظن، وهي غريبة".[5]
وقد ورد مرادف حجا في لسان العرب: "الحجا مقصور العقل والفطنة، وتأتي بمعنى: ما أشرف من الأرض، والحجا: الملجأ، وقيل الجانب، وجمعها أحجاء".

---

(1) أوضح المسالك،21/2.
(2) شرح ابن جابر68/2.
(3) ألفية ابن مالك / 21
(4) منهج السالك/90.
(5) توضيح المقاصد والمسالك556/1.

المبحث الثاني

موافقات شراح الالفية لآراء أبي حيان في المنصوبات

باب المفعول المطلق

مسألة (1)

بِمِثْلِهِ أو فِعْلٍ أو وَصْفٍ نُصِبْ وكَوْنُهُ أَصْلاً لِهذَينِ انْتُخِبْ[1]

أبو حيان: وافق ابن مالك في رأيه ولم يعترض عليه، وقد وافق ابنُ مالك البصريين.

قال أبو حيان في كتابه في شرح البيت: "المختار أن المصدر أصل للفعل والوصف، وأنهما فرعان مشتقان منه، وهذا الذي اختاره الناظم هو رأي البصريين"[2]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق تلاميذ أبي حيان: المرادي وابن عقيل وابن جابر وافقوا رأي البصريين ، أما ابن هشام فلم يذكر رأيه بل اكتفى بذكر: "وزعم بعض البصريين أن الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما"[3].

قال المرادي في شرحه:

"وكون المصدر أصلاً للفعل والوصف هو المختار، فالفعل والوصف مشتقان منه، وهو مذهب البصريين"

ثم قال بعد ذكر آراء النحاة المختلفة: "والصحيح مذهب البصريين"[4]

أما ابن عقيل فقد قال في كتابه:

"ومذهب البصريين أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه"

ثم ذكر صحة رأي البصريين بعد الخلافات النحوية التي ذكرها،

فقال: "والصحيح: المذهب الأول – البصريين"[5]

وقال ابن جابر في شرحه:

"ثم نبهك على أن كون المصدر أصلاً لهذين، يعني الفعل، والوصف، وهو مذهب البصريين"

وبعد ذكره لآراء النحاة ذكر أن الصواب رأي البصريين فقال: "والصحيح مذهب البصريين"[6]

---

(1) ألفية ابن مالك/ 26

(2) منهج السالك/ 137

(3) أوضح المسالك 2/ 175

(4) توضيح المقاصد والمسالك 645/2

(5) شرح ابن عقيل2/ 126

(6) شرح ابن جابر207/2

اختلف النحاة في أصل المشتقات أهو الفعل، أم هو المصدر، أم أنَّ كلاً من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه، وليس أحدهما مصدراً للآخر؟ ولهم في ذلك أربعة مذاهب:

الأول: مذهب نحاة الكوفة، وحاصله أن الفعل أصل المشتقات كلها، ومنها المصدر.

وثانيهما: مذهب نحاة البصرة، وحاصله أن المصدر أصل المشتقات كلها، ومنها الفعل.

وثالثها: مذهب ابن طلحة، وحاصله أن كلاً من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه وليس لأحدهما أصلاً للآخر.

ورابعها: مذهب جماعة من النحاة، وحاصله أن المصدر أصل للفعل وحده، وأن الفعل أصل لسائر المشتقات. [1]

باب المفعول له

مسألة (2)

وَقَلَّ أن يَصْحَبُها المُجَرَدُ والعَكْسُ في مَصْحُوب الْ وأَنْشَدُوا

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ ولَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[2]

اعترض أبو حيان على عدم ذكر ابن مالك لحكم المضاف فقال:

"ولم يتعرض الناظم للمضاف بالنسبة إلى دخول الحرف عليه، وهما سيان أعنى نصبه وجره"[3]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق الجميع أبا حيان في رأيه بأن المضاف يجوز فيه النصب والجر، نحو: قمت إجلالك، وقمت لإجلالك.

قال المرادي في شرحه:

"وسكت عن المضاف فلم يعزه إلى راجح النصب ولا إلا راجح الجر، فعلم أنه يستوي فيه الأمران".[4]

وقال ابن عقيل في كتابه:

"وأما المضاف فيجوز فيه الأمران: النصب والجر على السواء"[5]

---

(1) أوضح المسالك 175/2

(2) ألفية ابن مالك/27

(3) منهج السالك/145

(4) توضيح المقاصد في المسالك227/2

(5) شرح ابن عقيل14/2

كذلك وافق ابن هشام شيخه فقال بعد الشرح:

"ويجوز جر المستوفي للشروط بكثرة إن كان بأل، وبقلة إن كان مجرداً ، ويستويان في المضاف"[1]

وأما ابن جابر فقال:

"وسكت عن المضاف، فدل على أنه عنده على التساوي"[2]

باب المفعول فيه (وهو المسمى ظرفاً)

مسألة (3)

نَحْوَ الجهَاتِ والمَقَادِيرِ ومَا صِيْغَ مِنَ الفِعْلِ كَمرْمَى مَنْ رَمَى[3]

اعترض أبو حيان على ابن مالك قوله: "وما صيغ عن الفعل كمرمى"

فقال في شرحه:

"وأما من صيغ من الفعل فعبارة منقودة، لأن مرمى لم يصغ من الفعل، بل الفعل هو مصوغان من المصدر على مذهب البصريين، إلا أن يريد بالفعل المصدر فيصح، إلا أن قوله: (كمرمى من رمى) يبعده؛ لأنه يعني مرمى مصوغ من رمى.."[4]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق المرادي وابن جابر شيخهما في المسألة السابقة .

المرادي ذكر المسألة في كتابه فقال:

" فإن قلت: ما يعني بالفعل في قوله: (وما صيغ من الفعل)؟ قلت: ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعي لقوله: (كرمى من رمى)، وليس ذلك بجيد، لأنه لم يصغ من الفعل، وإنما صيغ من المصدر، وإن حمل على الفعل اللغوي وهو المصدر، فهو صحيح، لولا أن قوله : (من رمى) يبعده [5]

وقال ابن جابر في شرحه عن تمثيل ابن مالك المنصوب من المكان: "ومثله أيضاً بالمقادير: كالميل، والفرسخ والبريد.

ومثله أيضاً: باسم المكان المشتق من الفعل (كمرمى) من (رمى) وما أشبهه.

---

(1) أوضح المسالك 193/2

(2) شرح ابن جابر 227/2

(3) ألفية ابن مالك / 28

(4) منهج السالك/150

(5) توضيح المقاصد والمسالك، 660/2

وفي تمثيله إيهام

لأنه قد قال: إن المنصوب من المكان لا يكون إلا مبهما، فيفهم من كلامه: أن هذه الثلاثة أنواع، أعني: الجهات، والمقادير، واسم المكان المشتق من الفعل ظروف مكان مبهمة وليس كذلك.

بل اسم المكان المشتق من الفعل (كمرمى) من (رمى): يكون ظرف مكان مختص، لكن الفعل ينصبه على تضمين (في) كما ينصب الجهات والمقادير"[1]

باب الاستثناء

مسألة (4)

واسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وخَلاَ وبِعَدَا وبِيَكُونَ بَعْدَ لَا[2]

وافق أبو حيان البصريين في أن اسم ليس ويكون مضمر، على خلاف ابن مالك.

قال أبو حيان في منهج السالك: "وكون اسم (ليس ويكون) مضمراً عائداً على بعض المفهوم من معنى الكلام السابق هو مذهب البصريين، وذهب الناظم إلى أنه محذوف ملتزم الحذف، وليس كذلك[3]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق المرادي وابن عقيل وابن هشام أبا حيان ، أما ابن جابر فلم يبدِ رأيه .

المرادي ذكر في كتابه كلام أبي حيان وخالف ابن مالك. قال: "وفي الارتشاف: قال ابن مالك وصاحب البسيط: هو محذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه، وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أن الفاعل مضمر لا محذوف"[4]

أما ابن عقيل فقال في الحديث عن اسم ليس ولا يكون: "المشهور أنه عائد على البعض المفهوم من الكلام"[5]

وأما ابن هشام خلال شرحه لهذه المسألة ذكر: "واسمها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق"[6]

والنحاة في مرجع الضمير المستكن في يكون من قولك: (قام القوم لا يكون زيداً) ثلاثة أقوال معروفة.

---

(1) شرح ابن جابر، 233/2

(2)ألفية ابن مالك/ 29

(3) منهج السالك/ 174

(4) توضيح المقاصد والمسالك684/2

(5) شرح ابن عقيل172/2

(6) أوضح المسالك237/2

الأول: أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه، فتقدير الكلام: قام القوم لا يكون هو (أي بعض القوم) زيداً، وهذا أشهر المذاهب في هذه المسألة.
الثاني: أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه، فتقدير الكلام: قام القوم لا يكون هو (أي القائم) زيداً.
الثالث: أن مرجع هو مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف، وتقدير الكلام على هذا: قام القوم لا يكون هو (أي القيام) قيام زيد. ويضعف الوجهين الثاني والثالث أن الكلام قد لا يكون مشتملاً على فعل، نحو قولك: القوم إخوتك لا يكون زيداً[1]

باب الحال

مسألة (5)

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيْفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيْفَا[2]

اعترض أبو حيان على ابن مالك في مذهبه من مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان جزءاً أو كالجزء فقال في كتابه: "وهذا الذي ذهب إليه الناظم من مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان جزءاً أو كالجزء ليس بمختار، بل الصحيح أن ذلك ممنوع على الإطلاق.."[3]

- **التحليل والتوضيح :**

المرادي، وابن جابر وافقوا شيخهم.
قال المرادي في كتابه: "ونوزع المصنف: في إجازة الحال من المضاف إليه، إذا كان المضاف جزأه أو كجزئه؛ لأن ما استدل به لا حجة فيه."[4]
أما ابن جابر فقال بعد شرح كلام ابن مالك.
"هذا تقرير كلام المصنف، وهو مخالف للنحويين في الشرط الثاني والثالث وهما: أن يكون المضاف جزء المضاف إليه، أو يكون كجزء منه؛ لأن جميعهم لا يعتبرون هذين الشرطين، ولا يجيزون الحال إلا إذا كان المضاف يقتضى العمل في المضاف إليه على نحو ما بين الشرط الأول، ويمنعون ما عدا ذلك، سواء كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كجزء أو لم يكن.
وقد رد الشيخ أبو حيان على المصنف بهذا الرد الذي ذكرناه[5].

---

(1) شرح ابن عقيل 172/2
(2) ألفية ابن مالك / 30
(3) منهج السالك/193
(4) توضيح المقاصد والمسالك708/2
(5) شرح ابن جابر312/2

اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه، فذهب سيبويه – رحمه الله– إلى أن يجوز أن يجئ الحال من المضاف إليه مطلقاً: أي سواء توفر له واحد من الشروط الثلاثة أم لم يتوفر.

والشروط: أن يقتضي المضاف العمل في المضاف إليه، أن يكون جزءاً من المضاف إليه، أو أن يكون كجزء من المضاف إليه.

وذهب غير سيبويه من النحاة أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز، وإلا لم يجز. والسر في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في: هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال، أم لا يجب ذلك؟

فذهب سيبويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً، وعلى ذلك أجاز أن يجئ الحال من المضاف إليه مطلقاً، وذهب غيره إلى أنه لابد من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها، وترتب على ذلك ألا يجوزوا مجيء الحال من المضاف إلا إذا توفر واحد من الأمور السابقة، وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدراً أو اسم فاعل مثلاً كان كذلك عاملاً في الحال فيتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشيء الواحد، فيصير في هاتين الحالتين كأنّ صاحب الحال هو نفس المضاف، فالعامل فيه هو العامل في الحال[1]

مسألة (6)

وجملةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّمَا بِوَاوٍ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، أو بِهِمَا[2]

التوضيح والتحليل : انفرد ابن جابر في ذكر جميع أراء أبي حيان في هذه المسألة فقال:

"ونقل الشيخ: أبو حيان: أن دخول الواو على الجملة المصدرة بالفعل المضارع، إذا كان منفياً بـ (لا) ممتنع، كامتناعه مع الفعل المضارع المثبت، وأنه يؤول ما سمع من ذلك بتقدير مبتدأ، بعد الواو كما يؤول في المثبت.[3]

فذكر الشيخ أبو حيان عن المصنف أنه قال: لم أجدها إلا بالواو والقياس يقتضى جواز الجميع، كمثل (لم)[4]

ونقل الشيخ أبو حيان عن ابن عصفور: أنه قال النفي (بما) في مثل هذا، وأنكر عليه.

---

(1) شرح ابن عقيل 196/2

(2) ألفية ابن مالك / 30

(3) منهج المسالك 213، شرح ابن جابر 332/2

(4) منهج المسالك 213، شرح ابن جابر 2/ 336

وقال: لم أجد هذا لغيره[1]

قال الشيخ أبو حيان: لم أقف على شيء من ذلك في كلام العرب وإن كان القياس يقتضى جوازه[2]

ونقل أبو حيان الخلاف: ومال إلى جواز التجريد عن (قد): ظاهرة ومقدرة، وقال السماع في ذلك كثير، ويضعف التأويل مع الكثرة[3]

فلا يجوز أن تقول: (جاء زيد سيضحك) أو (سوف يضحك) نص على ذلك الشيخ أبو حيان.[4]

والآراء في هذه المسألة تتلخص في الآتي:

1. جملة الحال إن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بقد وجب أن يكون الرابط لها بصاحب الحال هو الواو، وشاهدهُ الآية: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ﴾ الصف/5، وقد وردت الجملة المضارعية المثبتة حالاً من غير (قد) والواو جميعاً من أفصح الكلام، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ﴾ يوسف / 16
2. الفعل الماضي المثبت التي تقع جملته حالاً، هل يجب أن تقترن هذه الجملة بقد، أم أنّ اقترانها بقد جائز غير واجب، وقد اختلف النحاة في ذلك:

فذهب نحاة الكوفيين والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضي المثبت الواقع حالاً بقد، ويجوز ألا يقترن بها، متى كان معه ضمير يعود على صاحب الحال.

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضي حالاً إلا مع قد، سواء كان الرابط هو الضمير وحده، أو كان الواو وحدها، أم كان الرابط هو الضمير والواو جميعاً.

واختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان، وهو الحق الذي تنصره الشواهد، فقد جاء في جملة صالحة من الشواهد اقتران الماضي المثبت الواقع حالاً بقد، مثل قول امرئ القيس:

فجئتُ وقد نُضَّتْ لنومٍ ثيابَها لدى السَّيْرِ إلا لِبسةَ المتَفَضِّلِ

وجاء في جملة صالحة من الشواهد مجيء الماضي المثبت حالاً بدون اقترانه بقد، مثل قول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزةٌ كما انتفض العصفور بلله القَطْرُ[5].

---

(1) منهج المسالك 216 ، شرح ابن جابر 336/2

(2) منهج المسالك 216، شرح ابن جابر 336/2

(3) شرح ابن جابر 339/2

(4) شرح ابن جابر 342/2

(5) أوضح المسالك 293/2

باب التمييز

مسألة (7)

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ والفاعلُ المْعنَى كَـ (طِبْ نَفْساً تُفَدْ) [1]

اعترض أبو حيان على إطلاق ابن مالك في حكمه، فقد قال في شرح هذا البيت:

"يقول كل تمييز فإنه يجوز أن يجر بمن إلا إذا كان عدداً، وإلا إذا كان فاعلاً في المعنى، وما سوى ذلك فيجوز أن يجر بمن عنده، وهذا الإطلاق ليس بصحيح؛ لأن ما كان منقولاً من المفعول لا يجوز جره بمن، وقد أثبت هو المنقول من المفعول، فلا يجوز غرست الأرض من شجر.."[2]

- **التوضيح والتحليل :**

وافق كل من المرادي وابن هشام وابن جابر رأي أبي حيان ، أما ابن عقيل فقد خالف شيخه ، وسيأتي ذكره .

المرادي ذكر كلام شيخه نفسه ولكن عن طريق رد على سؤال فقال في كتابه بعد الشرح والأسئلة:

"إن قلت أن هذا الضابط لا يستقيم من أوجه:

الأول: تمييز العدد لا يمتنع جره مطلقاً

الثاني: أنه أطلق فيما هو فاعل في المعنى وهو مقيد.

الثالث: إن إجازته جر غير هذين النوعين (بمن) ليس على إطلاقه، بل يستثنى من ذلك ما كان منقولاً من الفعل.

نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾(القمر: 12) فلا يجوز جره بمن قلت:

أما الأول فلا يرد؛ لأن تمييز العدد متى جمع لم يبق تمييزاً اصطلاحياً، فإن شرطه الإفراد.

وأما الثاني: فهو على إطلاقه، ولا نسلم صحة استثناء الشارح؛ لأن التمييز في نحو (لله دره فارساً) تمييز مفرد لا تمييز جملة، والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة.

وأما الثالث: فالظاهر وروده، ولا يقال: لعل المصنف ممن لا يثبت المنقول عن المفعول كالشلوبيين، فإن المصنف أثبته في شرح التسهيل"[3]

وابن هشام ذكر ذلك خلال الحديث عن الحالات التي لا يجوز فيها جر التمييز بـ (من).

"التمييز المحول عن المفعول، كـ (غرست الأرض شجراً)، ومنه ما أحسن زيداً أدباً)[4]

---

(1) ألفية ابن مالك/ 31

(2) منهج المسالك/ 226

(3) توضيح المقاصد والمسالك733/2

(4) أوضح المسالك307/2

وقال ابن جابر: "ويقتضى كلامه: أن كل ما هو فاعل في المعنى لا يجر (بمن)؛ لأنه أطلق وليس هذا الإطلاق بصحيح والمصنف قيد بالمثال، وهو قوله: (طب نفساً تفد) ولكن هذا التقييد تقييد بعيد، لا يفهمه إلا من عرف الحكم من خارج الكتاب"[1]

مسألة (8)

وعامِلَ التمييزِ قَدِّمْ مُطْلَقَاً والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْوَاً سُبِقَا[2]

اعترض أبو حيان على ابن مالك إطلاقه فقال:

وهذا الذي ذكره من أن التمييز قد يسبق الفعل المتصرف على مذهب من يجيز ذلك ليس على إطلاقه، إذ لنا فعل متصرف لا يسبقه التمييز بإجماع، وهو قولك: كفى بزيد ناصراً.."[3]

- **التحليل والتوضيح :**

المرادي وابن عقيل وافقا شيخهما ، أما ابن هشام وابن جابر فلم يبديا رأياً.

المرادي وافق شيخه على الاعتراض فقال في شرحه: وردَّ عليه – أي على ابن مالك – أن ما ذكره من أن التمييز قد يسبق الفعل المتصرف، ليس على إطلاقه، إذ لنا فعل متصرف، ولا يسبقه التمييز بإجماع، وهو (كفى) في نحو: كفى بزيد ناصراً.."[4]

وذكر ابن عقيل في كتابه: "ومذهب سيبويه –رحمه الله– أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف، فلا تقول: (نفساً طاب زيدٌ) ولا (عندي درهماً عشرون).

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول: (نفساً طاب زيد) و(شيباً اشتعل الرأس) فإن كان العامل غير متصرف، فقد منعوا التقديم، وقد يكون العامل متصرافاً ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، وذلك نحو: (كفى بزيد رجلاً) فلا يجوز تقديم (رجلاً) على كفى" [5]

---

(1) شرح ابن جابر1/3

(2) ألفية ابن مالك/ 31

(3) منهج السالك/227

(4) توضيح المقاصد والمسالك، 737/2

(5) شرح ابن عقيل216/2

المبحث الثالث

موافقات شراح الألفية لآراء أبي حيان في المجرورات

مسألة (1)

ومَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى نَزَرَ كَذَا كَهَا وَنَحْوهُ أَتَى[1]

اعترض أبو حيان على قول ابن مالك في هذا البيت فقال: "وقول الناظم: كذا كها ونحوه أتى: يريد أن كاف التشبيه مثل رُبَّ تجر المضمر، وليس كلامه بمحرر، لأن جر رُبّ المضمر ليس مخصوصاً بالشعر ولا بالضرورة، ولا وقفنا على كلام أحد في رُبّ زعم أن جرها للمضمر قليل، وأما كاف التشبيه فلا نعلم أحداً أجاز جرها للمضمر في الكلام، بل ذلك في الشعر والضرورة، وأوهم قوله أيضاً كذا كها أن كاف التشبيه تجر المبهم المضمر؛ لأنها شبهها برُبّ، ورُبّ مجرورها المضمر مبهم"[2]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن جابر في موافقة أبي حيان ، فقال :

".. وكلامه غير محرر، لأنه كان ينبغي أن ينص على أن الضمير الذي تدخل عليه (رُبّ) نكرة، لتسلم قاعدة دخولها على النكرة"[3]

"وجعل المصنف دخول الكاف على المضمر (كرُبَ) بقوله: كذا وليس بصحيح"[4]

مسألة (2)

بِالَبا اسْتَعِنْ، وَعَدِّ عَوضْ أَلْصِقْ ومِثْلَ (مَعْ) و (مِنْ) و (عَنْ) بَهَا انْطِقْ[5]

اعترض أبو حيان على تكرار ابن مالك الكلام في الألفية فقال: "وأما كون الباء للعوض وهي التي عبر عنها قبل هذا البيت بأنها تكون بدلاً، فكرر الحكم في بيتين، وغاير بين لفظين، والمعنى واحد، وكان ينبغي له أن لا يكرر ذلك لأن هذه الأرجوزة مبنية على الإيجاز المفرط."[6]

---

(1) ألفية ابن مالك/ 31

(2) منهج السالك/237

(3) شرح ابن جابر30/3

(4) شرح ابن جابر30/3

(5) ألفية ابن مالك/ 32

(6) منهج السالك/248

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن جابر في موافقة شيخه فقال:

"ثم قال المصنف: "عوض" يريد: أن الباء تكون للتعويض وهذا تكرار وقع فيه سهواً؛ لأنه قدم أنها للبدل، وعلى التكرار أيضاً حمله الشيخ أبو حيان"[1]

باب الإضافة

مسألة (3)

والثاني اجْرُرْ وانْوِ مِنْ أَوْ فِيْ إذَا لَمْ يُصْلحْ إلا ذَاكَ واللامَ خُذَا[2]

اعترض أبو حيان على ابن مالك جعله الإضافة بمعنى في فقال في كتابه:

وقال أيضاً – ابن مالك–: أغفل أكثر النحويين الإضافة التي بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، وأورد من ذلك ألفاظاً كثيرة على زعمه منها ﴿ يا صاحبي السجن﴾[3]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق ابن جابر وابن عقيل الشيخ أبا حيان .

فقال ابن عقيل في شرحه:

"ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضهم: أنها تكون أيضاً بمعنى (من) أو (في) وهو اختيار المصنف.."[4]

وأما ابن جابر فقال:

"فحصل من مضمون كلامه: أن الإضافة: إما على تقدير (من) وإما على تقدير (في) وإما على تقدير (اللام).

وأكثر النحويين ينكرون أن تكون الإضافة على تقدير (في) وهو الصحيح. [5]

---

(1) شرح ابن جابر 42/3

(2) ألفية ابن مالك/ 32

(3) منهج السالك/265

(4) شرح ابن عقيل،32/3

(5) شرح ابن جابر 71/2

باب أبنية المصادر

مسألة (4)

وغَيْرُ ذِيْ ثَلاثَةٍ مَقِيْسُ مَصْدَرُه كَقَدَّسَ التَقْدِيْسُ

وزَكِّهِ تَزْكِيَةً وأَجْمِلا إجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلا تَجَمَلا[1]

اعترض أبو حيان على ابن مالك إهماله ذكر مصدر غير الثلاثي المهموز فقال:

"وإن كان مهموزاً فقد أهمله المصنف ويجوز فيه الوجهان: نحو خطأ تخطيئاً إجراء له مجرى الصحيح غير المهموز، وخطأ تخطئه إجراء له مجرى المعتل .."[2]

- **التحليل والتوضيح :**

استدرك ابن عقيل على ابن مالك كشيخه فقال:

"وإن كان مهموزاً، ولم يذكره المصنف هنا، فمصدره على تفعيل وعلى تفعلة نحو: خطأ تخطيئاً وتخطئة.."[3]

وما سبق هو استدراك على ابن مالك لحالة قد نسيها.

---

(1) ألفية ابن مالك / 36

(2) منهج السالك/ 245

(3) شرح ابن عقيل95/3

الفصل الثالث
معارضات شراح الألفية لآراء أبـي حيان

المبحث الأول : معارضات شراح الألفية لآراء أبي حيان في المرفوعات

المبحث الثاني : معارضات شراح الألفية لآراء أبي حيان في المنصوبات

المبحث الثالث : معارضات شراح الألفية لآراء أبي حيان في المجرورات

الفصل الثالث

معارضات شراح الألفية لآراء أبي حيان

المبحث الأول : معارضات شراح الألفية لآراء أبي حيان في المرفوعات

باب الكلام وما يتألف منه

مسألة (1)

بِتَا فَعَلْتُ وأَتَتْ ويَا افْعَلي ونُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي[1]

قال أبو حيان بأن تاء الضمير والتأنيث ليستا علامة للفعل وذلك لدخولها على الحرف:

"وأما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة فلم يجعلهما من خواص الفعل بعض النحويين، ألا ترى أن ليس تلحقها تاء الضمير وتاء التأنيث نحو لست وليست .."[2]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن هشام في مخالفة أبي حيان فقال بأن ليس فعل فقال :

"ينجلى الفعل بأربع علامات منها: تاء التأنيث الساكنة، كـ (قامت، وقعدت)، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة.

وبهاتين العلامتين رُدّ على من زعم حرفية ليس وعسى "...[3]

مسألة (2)

ومَاضِي الأَفْعَالِ بالتَّا مِزْ وسِمْ بالنُّونِ فِعْلُ الأَمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ[4]

قال أبو حيان في شرح البيت:

"يميز الماضي التاء وتقدم تاء الضمير وتاء التأنيث، وكلاهما يميزه، وقد أفرد التاء، فلا يدري أي التاءين أراد، ولا يجوز أن يريد بالتاء مجموعهما، لأنه يكون من إطلاق المفرد على المثنى، وهو غير مطرد."[5]

---

(1) ألفية ابن مالك/ 9

(2) منهج السالك/4

(3) أوضح المسالك24/1

(4) ألفية ابن مالك/ 10

(5) منهج المسالك4

- **التحليل والتوضيح :**

خالف المرادي وابن جابر شيخهما .

قال المرادي في شرح البيت:

أي ميز الفعل بالتاء المتقدم ذكرها، وهي تاء التأنيث الساكنة، ويحتمل أن يريد مجموع التاءين، أي: تاء فعلت وتاء أتت، لأن كلتيهما مختصة بالفعل الماضي[1]

أما ابن جابر فقال معلقاً على شرح البيت:

"وتحتمل التاء التي ذكر: أن تكون تاء التأنيث الساكنة، مثل: (قامت وخرجت) فإنها مختصة بالماضي، ويحتمل أن يريد تاء المتكلم، أو المخاطب فإنهما أيضاً من خواص الماضي.

فعلى أي ذلك حملت كلامه صح

ويحتمل أن يكون أراد الإطلاق في ذلك، فيكون مراده: ميز الماضي بإحدى التاءات: علامة التأنيث الساكنة، أو تاء المتكلم، أو المخاطب"[2]

مسألة (3)

والأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ للنُّونِ مَحَلْ فِيْهِ هُوَاسْمٌ نَحْوَ صَهْ وحَيْهَلْ[3]

اعترض أبو حيان على أن فعل الأمر الذي لا يقبل النون هو اسم، قال معلقاً في كتابه على هذه المسألة:"الذي يفهم منه الأمر قسمان فعلٌ نحو اضرب، واسم وهو قسمان: مصدر نحو: ضرباً زيداً في معنى اضرب زيداً، واسم فعل نحو صَهْ ومَهْ، فإذا لم تصلح في ما يفهم منه الأمر نون التوكيد فهو اسم، وإن صلح فهو أمر، وهذا الذي ذكره من أن الأمر إن لم يصلح لنون التوكيد فهو اسم ليس بشيء"..[4]

- **التحليل والتوضيح :**

جميع تلاميذ أبي حيان خالفوه في رأيه :

فالمرادي قال في شرح البيت: "(فصَهْ) بمعنى اسكت، وكلاهما يفهم منه معنى الأمر، ولكن اسكت يقبل نون التوكيد، فهو فعل أمر و(صه) لا يقبلها فهو اسم فعل، وحيهل بمعنى أقبل أو أقدم أو عجِّل، تقول: حيهل على زيد، أي: أقبل، وحيهل زيد أي: قدم، وحيهل بزيد أي: عجل، ومنه: "إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر"

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك293/1

(2) شرح ابن جابر92/1

(3) ألفية ابن مالك/ 10

(4) منهج السالك/ 5

فقد تساوت حيهل وأقبل وقدم وعجل، في إفهام معنى الأمر، ولكن هذه الثلاثة تقبل النون فهي أفعال، وحيهل لا تقبلها، فهي اسم فعل.[1]

ابن عقيل قال في شرحه:

"فصه وحيهل: اسمان وإن دلا على الأمر، لعدم قبولهما نون التوكيد، فلا تقول: صهنّ وحيهلنّ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت، وحيهل بمعنى: أقبل، فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه".[2]

وابن هشام قال في كتابه: "وعلامة الأمر أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر، نحو: (قومنّ)، وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم كنزال ودراك، بمعنى: انزل وأدرك، وهذا أولى من التمثيل بصَهْ، وحيهل فإن اسميتها معلومة مما تقدم"[3]

أما ابن جابر فقال: "واللفظ المفهوم منه الأمر، إن لم يكن فيه محل لقبول النون فليس بفعل أمر، وإنما هو اسم فعل.

ومثل ذلك بـ (صَهْ) ومعناه: اسكت ، و(حيهل) ومعناه: أقبل.

فهذان اللفظان، وما أشبههما – وإن فهم منهما الأمر – فليسا بفعل أمر؛ لأنهما لا يقبلان نون التوكيد".[4]

باب الضمير

مسألة (4)

كَذَاكِ خِلْتَنِيْهِ، واتَّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا[5]

خالف أبو حيان ابن مالك، فاختار مذهب سيبويه وهو الانفصال، قال في كتابه:

"واتبع في ذلك الرماني وابن الطراوة، ومختارهم غير مختار، إذ نقل سيبويه عن العرب انفصاله هو الأفصح.

ثم قال: "قال سيبويه: وتقول حسبتك إياه، وحبستني إياه؛ لأن حسبتنيهوحسبتكه قليل في كلامهم، ثم شرع يعلل كثرة انفصال الضمير وقلة اتصاله، فانظر إلى هذه النصوص التي ذهبت على

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك294/1

(2) شرح ابن عقيل25/1

(3) أوضح المسالك29/1

(4) شرح ابن جابر94/1

(5) ألفية ابن مالك / 13

هذا الناظم، وما إخاله وقف على كلام سيبويه في هذا المكان، وقد استدل هو في غير هذه الأرجوزة لاختياره بأشياء ضعيفة جداً"[1]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن جابر في الاعتراض على أبي حيان ، فقال :

وبعضهم اختار الاتصال، لوروده في الكلام الفصيح. وقد نبَّه المصنف أنه ممن يختار الاتصال[2] ثم قال بعد ذلك: "وأما شواهد الاتصال في (خلتنيه) فهي كثيرة في الكلام الفصيح.

وأما شاهد الانفصال فلا يكاد يوجد"[3]

والخلاف في هذه المسألة حول اتصال خبر كان الضمير أو انفصاله، والأرجح عند الجمهور انفصال الضمير[4]

باب العلم

مسألة (5)

وجُمَلَةٌ ومَا بِمَزْحٍ رُكّبَا ذا إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ ثَمّ أَعْرِبَا[5]

اعترض أبو حيان عدم ذكر ابن مالك لحكم التركيب المزجي إن انتهى بـ (ويه) فقال في كتابه: "ولم يتعرض الناظم لحكم المركب تركيب مزج إذا كمل بـ (ويه)[6]

- **التحليل والتوضيح** :انفرد ابن جابر في مخالفة الرأي، فقال في شرحه:

"وبنه – أي ابن مالك– على حكم المركب تركيب مزج، وإلى ذلك أشار بقوله:

ذا إن بغير ويه تم أعربا

فالإشارة بقوله: (ذا) إلى قوله (ما بمزج ركبا) ، فتقدير كلامه:

وما بمزج ركبا، إن تم بغير (ويه) أعرب:

فيفهم من كلامه: أنه إذا تم بـ (ويه) يبني[7]

---

(1) منهج السالك/18

(2) شرح ابن جابر1/176

(3)شرح ابن جابر 1/177

(4) ورد الحديث عن هذه المسألة في موافقات الشراح

(5) ألفية ابن مالك/ 13 في المرفوعات مسألة (6)

(6) منهج السالك/22

(7) شرح ابن جابر1/201

باب الموصول:

مسألة (6)

وصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةٌ اَلْ وكَوْنُها بِمُعَرَبِ الأفْعَالِ قَلْ[1]

اعترض أبو حيان وصل ال مع الفعل المضارع، قال معلقاً على هذه المسألة:

ونص هو في غير هذه الأرجوزة أن ذلك يجوز اختياراً، ولا يحفظ مثل: اليضرب زيداً في النثر، إنما جاءني في الشعر في أبيات، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قاعدة يبنى عليها.."[2]

- **التحليل والتوضيح :**

جميع تلاميذ أبي حيان ذكروا رأي ابن مالك، وذكروا الشاهد دون اعتراض على ابن مالك.

أما المرادي فذكر في كتابه:

وقوله: "وكونها بمعرب الأفعال قل"

يعني أن (ال) قد وردت موصولة بمعرب الأفعال، وهو المضارع لكونه مشابهاً لاسم الفاعل، وذلك قليل.

ومنه قول الشاعر: ما أنتَ بالحكم الترضى حكومته" ولا أصيل ولا ذي الرأي والجدل[3]

كذلك ابن هشام ذكر في كتابه:

"وقد توصل ال بالمضارع كقوله:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته" ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[4]

أما ابن جابر فقال معلقاً على هذه المسألة:

"ومثال مجيء صلة (ال) فعلاً مضارعاً معرباً قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل، ولا ذي الرأي والجدل"[5]

والشاهد: جاءت (ال) هنا لضرورة شعرية، حيث أتى بصلة (ال) جملة فعلية فعلها مضارع.

---

(1) ألفية ابن مالك/ 15

(2) منهج السالك/30

(3) توضيح المقاصد والمسالك445/1 ، والبيت للفرذدق.

(4) أوضح المسالك148/1

(5) شرح ابن جابر222/1

باب المعرف بأداة التعريف

مسألة (7)

الْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أو اللامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرّفْتَ قَلّ فِيْهِ النَّمَطْ[1]

مذهب أبي حيان أن الهمزة في أل التعريف زائدة وهو مذهب سيبويه، قال في كتابه:

"ظاهر كلامه يقتضى أن ال أو اللام حرف تعريف، أي أحدهما فيجوز أن تكون ال وأن يكون اللام وليس كذلك، بل هما قولان للنحويين، أحدهما اللام وحدها، وهو مذهب سيبويه، الثاني أنها ال وأنها موضوعة على حرفين بمنزلة قد وهل، والاستدلال لهذين القولين وعليهما يذكر في غير هذا، وإنما أتى بالهمزة على مذهب سيبويه توصلاً إلى النطق بالساكن"[2]

- **التحليل والتوضيح :**

المرادي وابن هشام وافقا الخليل، وخالفا رأي سيبويه وأبي حيان.

قال المرادي في كتابه:

مذهب الخليل أن حرف التعريف ال والهمزة أصلية ومذهب سيبويه: أن حرف التعريف ال أيضاً، لكن الهمزة عنده زائدة.

ثم قال بعد ذكر الآراء المختلفة: "الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة"[3]

أما ابن هشام فقد قال:

"وهي ال لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه"[4].

والملخص مما سبق هنا: اختلاف النحاة في حرف التعريف (ال) في قولك: (الرجل) ونحوه، فقال الخليل: المُعَرَّف هو (ال) بكاملها

وقال شيخ النحاة – سيبويه – المُعّرف هو اللام وحدها، والهمزة زائدة، وقد سار الشيخ أبو حيان على مذهب سيبويه.

والهمزة عند الخليل همزة قطع، أما عند سيبويه وأبي حيان هي همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن بعدها.

---

(1) ألفية ابن مالك/ 15

(2) منهج السالك/ 33

(3) توضيح المقاصد والمسالك460/1

(4) أوضح المسالك160/1

مسألة (8)

وقَدْ تُزَادُ لَازِمَاً كاللاّتِ والْآنَ والذِّيْنَ ثُمَّ اللاتِيْ[1]

مذهب أبي حيان أن (ال) في كلمة (الآن) للحضور، قال في كتابه موضحاً رأيه:

" .. وأما الآن فقالت العرب من الآن أؤمل قصدك، ففتحوا نون الآن على كل حال، وهو مبني، وال فيه للحضور عندنا، لا زائدة بخلاف ما رأى هذا الناظم"[2]

- **التحليل والتوضيح :**

المرادي وابن هشام وابن جابر وافقوا ابن مالك في أن اللام في (الآن) زائدة خلافاً لأبي حيان.

قال المرادي في كتابه:

"وقد قال في التسهيل" إن (الآن) بني لتضمن معنى الإشارة. وهو قول الزجاج، فهو على هذه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة، وإذا كان تعريفه بذلك (فأل) فيه زائدة، وذهب قوم إلى أن (أل) في الآن للحضور لا زائدة.

وذهب قوم إلى أن (أل) في الموصلات كلها للتعريف والصحيح الأول[3]

وابن هشام ذكر في شرحه:

"وقد ترد (أل) زائدة أي غير معرفة، وهي إما لازمة كالتي في علم قارنت وضعه كالسمو أل واليسع واللات والعزي، أو في إشارة وهو (الآن) وفاقاً للزجاج والناظم.[4]

أما ابن جابر فقد قال:

"ومثل أيضاً بـ (الآن): والألف واللام فيه زائدة؛ لأنه معرف بأداة التعريف، المضمنة فيه ولذلك بنى"[5]

مسألة (9)

ويَعْضُ الأعْلاَم عَلَيْه دَخَلا للِمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ
كالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعْمان فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّان[6]

رأي أبو حيان أن (ال) في النعمان زائدة وليست للمح الصفة ذكر ذلك في كتابه.

---

(1) ألفية ابن مالك/ 15

(2) منهج السالك/ 33

(3) توضيح المقاصد والمسالك، ج1، ص464

(4) أوضح المسالك، ج1، ص161

(5) شرح ابن جابر247/1

(6) ألفية ابن مالك / 15

"وأما النعمان الذي ذكر هذا الناظم فليست ال فيه للمح الصفة، لأنه ليس بصفة في الأصل ولا مما يوصف به كالفضل، فأل فيه زائدة مثلها في اللات، وكأنه إنما غره في ذلك إثباتها تارة وحذفها أخرى. وقوله في البيت قبله: (للمح ما قد كان عنه نقلا) عبارة غير جيدة؛ لأن ال لا تكون للمح الاسم الذي نقل عنه العلم مطلقاً، إنما تكون للمح الصفة كما قلنا"[1]

- **التحليل والتوضيح :**

خالف ابن عقيل وابن هشام وابن جابر رأي شيخهم.

فقد قال ابن عقيل في كتابه: "وقد تدخل ال التي للمح الصفة على المنقول من اسم جنس غير المصدر، كقولك في (نعمان): النعمان، وهو في الأصل من أسماء الدم، فيجوز دخول ال نظراً إلى الأصل فتقول (النعمان)، ويجوز حذفها نظراً إلى الحال فتقول: (نعمان)[2]

وابن هشام تطرق إلى ذلك فقال:

"العلم المنقول مما يقبل (ال) قد يلمح أصله فتدخل عليه أل، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم وحسن وحسين وعباس وضحاك،

وقد يقع في المنقول عن مصدر كفضل، أو اسم عين كنعمان، فإنه في الأصل اسم للدم .."[3]

أما ابن جابر فقد ذكر:

"وقد يكون العلم الذي تدخل عليه الألف واللام للمح الصفة مصدراً في الأصل كالفضل.

وقد يكون في الأصل اسم عين كالنعمان، فإنه في الأصل اسم للدم، ثم سمي به رجل، وتلمح فيه الوصف.."[4]

والملاحظ أنك تجد العلماء تارة يمثلون بالنعمان للعلم الذي قارنت (ال) وضعه فتكون لازمة، وتارة يمثلون به للعلم الذي زيدت فيه ال للمح الأصل فتكون غير لازمة.

حيث سمت العرب (النعمان) مصاحباً لـ (ال)، وسموا (نعمان) غير مقترن بأل، ومن تسميتهم بالمجرد من (ال) قول الشاعر:

أيا جَبَلَيْ نُعْمَانَ بالله خَلِّيَا نسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إليَّ هُبُوبُها

وقول الآخر:

زيادَتَنَا نُعْمانُ لا تَحْبِسَنَّها تقِ الله فينا والكتابَ الذي تتلو

---

(1) منهج السالك/ 34

(2) شرح ابن عقيل149/1

(3) أوضح المسالك، 1/ 163

(4) شرح ابن جابر251/1

والباب هنا سماعي[1]

مسألة (10)

وقَدْ يصْيرُ عَلَماً بالغَلَبَة مُضَافٌ أو مَصْحُوبُ أَلْ كَالعُقَبَة[2]

اعترض أبو حيان على ابن مالك في الشطر الأول وقال أن الاسم الغالب يجرى مجرى العلم وليس علماً، كابن عباس وابن عمر .. قال أبو حيان في كتابه:

"يقول إنه قد يصير الاسم علماً بالغلبة فيلزمه أحد الأمرين إما الإضافة وإما أل وذلك نحو: ابن عمر، ألا ترى أن ابن عمر كان يجب أن يقع على كل ابن لعمر يكون بينك وبين مخاطبك عهد فيه، ثم غلب على عبد الله وحده ..

ثم قال: هذا معنى كلامه، والصحيح أن هذه الأسماء الغالبة جارية مجرى الأعلام وليست بأعلام.."[3]

- **التحليل والتوضيح** :خالف تلاميذ أبي حيان رأيه فقد اعتبروا الاسم الغالب علماً.

قال المرادي في شرحه:

"إن من المعرف بالإضافة أو الأداة ما يغلب على بعض ما له معناهُ فيصير علماً بالغلبة خلافاً لمن ذهب إلى أنه ليس بعلم بل أجرى مجراه"[4]

وكذلك ابن عقيل اعتبر الاسم الغالب علماً فقال:

" وقد يكون العلم بالغلبة مضافاً: كابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود فإنه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم.."[5]

وابن هشام قال:

"من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض مَنْ يستحقه حتى التحق بالأعلام، فالأول كابن عباس، وابن عمر بن الخطاب.."[6]

أما ابن جابر فقد ذكر:

"وقد يصير الاسم علماً بغلبة اللفظ عليه"[7]

---

(1) أوضح المسالك 163/1

(2) ألفية ابن مالك/ 15

(3) منهج السالك/ 35

(4) توضيح المقاصد والمسالك468/1

(5) شرح ابن عقيل151/1

(6) أوضح المسالك164/1

(7) شرح ابن جابر253/1

باب الابتداء

مسألة (11)

مُبْتدأٌ زَيْدٌ وعَاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ زَيْدٌ مَنْ اعْتَذَرْ

وأَوَلٌ مُبْتَدَأ والثاني فَاعِلٌ أغْنَى في أسارٍ ذَانِ[1]

أبو حيان اعترض على ابن مالك عدم ذكره لحد المبتدأ، فقال: "لم يذكر حداً للابتداء، وإنما أتى به مثلاً، والمثل لا يتوصل منها إلى تعريف حقائق الأشياء"[2]

- **التحليل والتوضيح :**

المرادي انفرد في مخالفة شيخه فقال في كتابه:

"فقد فهم من المثالين حد المبتدأ"[3]

وجد المبتدأ الذي أراد أبو حيان توضيحه هو: الاسم المجرد عن عامل لفظي لفظاً أو حكماً، مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لما انفصل وأغنى.

وابن مالك جاء بالمثال دون الشرح.

مسألة (12)

والخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفَائِدَة كاللهُ بَرٌّ والأَيَادِي شَاهِدَة[4]

اعترض أبو حيان على تعريف ابن مالك للخبر فقال:

"حد الخبر بأنه الجزء المتم الفائدة، وهذا ليس بشيء؛ لأن هذا أمر يشترك فيه الخبر وغيره، ألا ترى أن هذا الحد يصدق على الفاعل ويصدق على المبتدأ نفسه؛ لأن كلاً منهما الجزء المتم الفائدة، إذ الفائدة كما تتوقف على الخبر كذلك تتوقف على المبتدأ وعلى الفاعل وعلى الفعل، وعلى الحرف أيضاً، وعلى كل ما يكون جزءاً متماً للفائدة، فهذا أمر عام لا يختص بخبر المبتدأ دون غيره"[5]

- **التحليل والتوضيح :**

دافع المرادي عن ابن مالك من خلال الرد على المعترضين:

---

(1) ألفية ابن مالك / 16

(2) منهج السالك/ 36

(3) توضيح المقاصد والمسالك471/1

(4) ألفية ابن مالك / 16

(5) منهج السالك/ 38

"شرع ابن مالك في تعريف الخبر فقال: الجزء المتم الفائدة. والخبر في الكلام وهو كل ما يحتمل صدقاً أو كذباً يشمل المبتدأ والخبر، والمتم الفائدة: أخرج المبتدأ فإن قلت: هذا ليس بحد صحيح لأنه صادق على الفعل وعلى الفاعل والحرف أيضاً.

قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقاً، فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية.

ويدل على ذلك أمران: أحدهما أن الباب موضوع لها، والثاني تمثيله بقوله: كالله بر والأيادي شاهدة، فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل ولا الحرف أيضاً، لأنه لا يكون أحد جزءي الجملة الاسمية.

فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله: "المتم الفائدة" غير واضح؛ لأن المبتدأ أيضاً يتم الفائدة، فإن الفائدة بهما حصلت.

قلت: الخبر هو ثاني الجزءين، ولا إشكال في أن ثانيهما هو الذي به تتم الفائدة"[1]

وحد الخبر: هو ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور.

باب كان وأخواتها

مسألة (13)

وفي جَميعِها تَوَسُطُ الخَبَرْ أَجِزْ وكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ[2]

اعترض أبو حيان على قول ابن مالك.

وقوله: كل سبقه دام حظر أي وكل من العرب أو من النحاة منع أن يتقدم خبر دام على دام، وليس كما ذكر"[3]

- **التحليل والتوضيح :**

ابن هشام وافق ابن مالك وخالف أبي حيان، قال في الحديث عن أخوات كان:

وتقديم أخبارهن جائز، بدليل: ﴿أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون﴾[4]، إلا خبر دام اتفاقاً[5]

أنه لا يجوز تقديم خبر (مادام) عليها؛ لأن معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه مطلقاً، لكن يجوز أن يتقدم الخبر على (دام) وحدها، فيتوسط بينها وبين (ما)، فتقول: (سأبقى في البيت، مستمرة دامت الغارة)، ومستمرة: خبر مادام توسط هنا بين (ما) والفعل (دام).

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، 474/1

(2) ألفية ابن مالك/ 18

(3) منهج السالك/55

(4) سورة سبأ، الآية 4

(5) أوضح المسالك، 1/ 217

في شرح الآية ﴿أَهَؤُلَاء إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾: الشاهد هنا تقدم معمول خبر كان (إياكم) عليها.

وتقدم المعمول يؤذن بجواز أن يتقدم العامل عند كثير من النحاة على العامل، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ [1]

والشاهد: تقدم معمول خبر كان (أنفسهم) عليها.

باب إن وأخواتها

مسألة (14)

وهَمْزَ إنّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَها وفي سِوىَ ذلك اكْسِر [2]

اعترض أبو حيان على قول ابن مالك أن همزة (إن) تفتح إذا سد مسدها المصدر، قال أبو حيان في كتابه:"قوله لسد مصدر مسدها: مثاله يعجبني أن زيداً قائم، أي يعجبني القيام، وقوله: وفي سوى ذلك، أي وفي مكان سوى سد مصدر مسدها، وهذا الذي قال ليس بصحيح على الإطلاق.."[3]

- **التحليل والتوضيح :**

خالف المرادي وابن عقيل وابن هشام وابن جابر شيخهم، حيث قال المرادي في كتابه:

"إن المكسورة أصل، والمفتوحة فرعها على أصح الأقوال، فلذلك يستدام كسرها ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر، فتفتح وجوباً إن لزم التأويل نحو: "بلغني أنك فاضل" أي فضلك. وجوازاً إن لم يلزم"[4]

أما ابن عقيل فذكر في شرحه:

"فإن لم يجب تقديرها بمصدر، لم يجب فتحها، بل تكسر وجوباً أو جوازاً..."[5]

وكذلك ابن هشام علَّق على ذلك قائلاً:"تتعين إن المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها، ومسد معموليها، وأن المفتوحة حيث يجب ذلك.."[6]

وأما ابن جابر فقد ذكر:

"إن تفتح إذا صلح في مكانها المصدر، وتكسر إذا لم يصلح في مكانها"[7]

---

(1) الأعراف / 177

(2) ألفية ابن مالك / 19

(3) منهج السالك/ 74

(4) توضيح المقاصد والمسالك1/ 524

(5) شرح ابن عقيل278/1

(6) أوضح المسالك 292/1

(7) شرح ابن جابر29/2

ومن مواضع وجوب همزة (إنّ) إذا سد المصدر مسدها:

إذا قدرت بمصدر، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل، نحو: يعجبني أنك قائم- أي قيامك، أو منصوبه نحو: عرفت أنك قائم، أي قيامك، أو في موضع مجرور حرف نحو: عجبت من أنك قائم، أي: من قيامك.

مسألة (15)

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أو قَسَمْ لَاْ لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِيْ[1]

يرى ابن مالك أنه يجوز الوجهان (الفتح والكسر) في همزة إن إذا جاءه بعدها قسم ليس بعده لام، لكن أبا حيان عارضه ورأى أنه حكم الهمزة الكسرة.

قال أبو حيان في كتابه:

"وكذلك أيضاً القسم عنده يجوز فيه وجهان: الكسر والفتح وذلك إذا لم يكن بعدها اللام وقد تقدم أنه إذا كان بعدها اللام كسرت لا غير، وهذا الذي اختار من جواز الوجهين بعد القسم غير مختار.."[2]

- **التحليل والتوضيح :**

ذكر ابن عقيل وابن جابر رأي ابن مالك ولم يعارضاه.

قال ابن عقيل في شرحه:

"وكذا يجوز فتح (إن) وكسرها إذا وقعت جواب قسم، ليس في خبرها اللام"[3]

نحو: (حلفتُ أنّ زيداً قائمٌ) بالفتح والكسر.

أما ابن جابر فقد قال معلقاً على ما سبق:

"وكذلك يجوز الوجهان في (إن) إذا كانت في جواب القسم، إذا لم يكن في خبرها اللام"[4]

---

(1) ألفية ابن مالك / 20

(2) منهج السالك/75

(3) شرح ابن عقيل283/1

(4) شرح ابن جابر33/2

باب ظن وأخواتها

مسألة (16)

ولا تُجِزْ هنا بلاِ دليلِ سُقوطَ مَفْعولَيْنِ أو مَفْعول[1]

تتحدث هذه المسألة عن حذف مفعولي ظن وأخواتها، فابن مالك يرى منع الحذف اقتصاراً، أما أبو حيان فيرى الجواز.

قال أبو حيان:

"وإذا حذفتهما اقتصاراً ففي ذلك ثلاث مذاهب، أحدهما: المنع وهو مذهب الأخفش وبه قال الناظم، ألا تراه يقول ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين.

الثاني: الجواز وهو مذهب الجمهور وهو الصحيح.

الثالث: التفصيل.."[2]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق المرادي وابن عقيل ابن مالك وخالفا شيخهم.

قال المرادي: "وأما حذف أحدهما اقتصاراً فلا يجوز، لأن أصلهما المبتدأ والخبر.[3]

وابن عقيل تحدث في كتابه بعد ذكر الآراء:

(وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين)[4]

وفي ملخص ذلك أذهب مع من أجاز حذف المفعولين وذلك لورود السماع به، فما جاء نظير لذلك في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[5] حيث حذف مفعولا (تزعمون) لدليل ما قبلهما عليهما، والتقدير: أي تزعمونهم شركاءه[6].

ومنه ما أنشد الكميت الأسدي من قصيدة له يمدح فيها آل البيت فقال:

طَرِبْتُ وما شَوقاً إلى البيضِ أطربُ ولا لَعِباً مني، وذو الشيب يلعبُ

بأيِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سُنّةٍ ترى حُبَّهُمْ عاراً عليَّ وتحَسبُ[7]

والتقدير: وتَحْسَبُهُ عاراً عَلَيَّ.

---

(1) ألفية ابن مالك / 22

(2) منهج السالك/ 97

(3) توضيح المقاصد والمسالك568/1

(4) شرح ابن عقيل41/2

(5) القصص / 62

(6) الدر المصون 5/ 350

(7) ديوان الكميت الأسدي.

باب الفاعل

مسألة (17)

والحذْفُ في نِعْمَ الفَتَاةُ استحسنوا لأن قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيّنُ[1]

يرى ابن مالك أنه يجوز حذف تاء التأنيث في نعمت المرأة، لأن اللام جنسية، وأبو حيان يعارضه.

قال أبو حيان في شرح البيت:

"يقول العرب نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند، وعلل الناظم حذف التاء بأن الألف واللام فيه للجنس، فالجنس ليس له تأنيث حقيقي، فلذلك حذفت التاء، وهذا على مذهب مَنْ زعم أن الألف واللام الجنسية وهو مذهب الجمهور..."[2]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق المرادي ابن مالك وخالف أبا حيان.

قال المرادي في شرحه للبيت:

"فيقول: إنهم استحسنوا الحذف في (نعم وبئس)، فيقول: (نعم الفتاة) من لا يقول: قال فلانة، لأن المقصود به جنس الفتاة، و(أل) فيه جنسية، خلافاً لمن زعم أنها عهدية"[3]

---

(1) ألفية ابن مالك / 23

(2) منهج السالك/ 105

(3) توضيح المقاصد والمسالك593/2

المبحث الثاني

معارضات تلاميذ أبي حيان لآرائه في المنصوبات

باب الاستثناء

مسألة (1)

ولِسوىً سُوىً سَواءٍ اجْعَلا على الأَصَحِ ما لغَيْرِ جُعِلا

يرى ابن مالك أن سوى ظرف، وأبو حيان يخالفه الرأي.

قال أبو حيان:"قال الناظم ناصراً لمذهبه الظرف في العرف ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان، وسوى ليس كذلك، فليست بظرف حقيقة، وإذا أطلق عليها ظرف إذا وصل الموصول بها فذلك على طريق المجاز.."[1]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن هشام في مخالفة أبي حيان فقال بعد ذكر الآراء: وقال الرماني والعكبري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، وإلى هذا أذهب".[2]

مسألة (2)

وكخلا حَاشَا ولا تَصْحبَ مَا وقِيْلَ حاشَا وحَشَا فاحْفَظْهُماَ

رأي ابن مالك أن حاشا لا تصحب ما أي أنه لا يجوز دخول (ما) عليها، وافقه تلاميذ أبي حيان، لكنّ أبا حيان خالفهم وقال بأنها تصحب ما.

قال أبو حيان:"وقول الناظم ولا تصحب ما يعني أنها تخالف عدا وخلا في أن كل واحدة منهما تصحب ما، وحاشا لا تصحب ما، وليس ذلك بصحيح، بل تدخل عليها ما المصدرية كما دخلت على عدا وخلا"[3]

- **التحليل والتوضيح :**

جميع تلاميذ أبي حيان خالفوه الرأي .

قال المرادي مخالفاً شيخه:"حاشا لا تصحب ما بخلاف عدا وخلا"[4]

---

(1) منهج السالك/ 172

(2) أوضح المسالك237/2

(3) منهج السالك/176

(4) توضيح المقاصد والمسالك689/2

ابن عقيل ذكر في شرحه :وقول المصنف: (ولا تصحب ما) معناه أن حاشا مثل خلا في أنها تنصب ما بعدها أو تجره، ولكن لا تتقدم عليها ما كما تتقدم على خلا، فلا تقول: قام القوم ما حاشا زيداً، وهذا الذي ذكره هو الكثير"[1]

أما ابن هشام فقد ذكر :ولا يجوز دخول ما على حاشا، خلافاً لبعضهم"[2]

وابن جابر علّق قائلاً:"حاشا لا تصحب ما، فلا تقول: ما حاشا زيداً"[3]

وهنا أوافق أبا حيان الرأي وأذهب إلى ما ذهب إليه، حيث ورد السماع بذلك، مستدلين بقول رسول الله ﷺ : "أسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا فاطمة"[4] على هذه الرواية، وعليه ما أنشد الأخطل:

رأيتُ الناس ما حاشا قريشاً فإنّا نحن أفضلُهُم فَعَالا

باب الحال

مسألة (3)

أو كانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيْفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلا تَحِيْفَا[5]

مذهب ابن مالك أنه يجوز مجيء الحال من المضاف إذا كان جزءاً أو كالجزء.

خالف أبو حيان ابن مالك، لكن ابن عقيل خالف شيخه ووافق أبا حيان.

قال أبو حيان في شرح البيت:

"وهذا الذي ذهب إليه الناظم من مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان جزءاً أو كالجزء كما مثلناه ليس بمختار، بل الصحيح أن ذلك ممنوع على الإطلاق.."[6]

- **التحليل والتوضيح :**

انفرد ابن عقيل في مخالفة شيخه فقال :

"وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه: إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه"..[7]

---

(1) شرح ابن عقيل177/2

(2) أوضح المسالك246/2

(3) شرح ابن جابر286/2

(4) مسند عبد الله بن عمر، للطرسوسي، رقم الحديث: 90

(5) ألفية ابن مالك/ 20

(6) منهج السالك/ 193

(7) شرح ابن عقيل2/ 199

وهنا أذهب إلى ما ذهب إليه صاحب الألفية ابن مالك، ومن ثم ابن عقيل، حيث ورد السماع من مجيء الحال من المضاف إليه، فما جاء من ذلك في قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [1]

والشاهد هنا: إخواناً جاءت حال من المضاف إليه وهو (هم)، والصدور بعضه ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [2]

والشاهد: ميتاً حيث جاءت الحال من أخيه المضاف إليه (لحم)، واللحم بعضاً من الأخ.

باب التمييز

مسألة (4)

اسْمٌ بمعنى مِنْ مُبينٌ نَكِرَة يُنْصَبُ تَمييزاً بِمَا قَدْ فَسَرَه [3]

عرف ابن مالك التمييز بأنه متضمن لمعنى (مِنْ)

أبو حيان خالفه الرأي فقال في شرح هذا البيت.

وقوله (بمعنى من): ليس بظاهر؛ لأن الاسم لا يكون بمعنى مِنْ ولا يصح أن يكون التقدير اسم على معنى مِنْ.

ثم قال بعد ذلك: وقد سبق الناظم العبدي إلى نحو من كلامه، فقال: التمييز يتقدر بمن من طريق المعنى، فتحرز بذلك على زعمه من الحال، وقد بينا أن بعض التمييزات لا يتقدر بمن من طريق المعنى، فبطل بذلك قول من أطلق أن التمييز يتقدر بمن..."[4]

- **التحليل والتوضيح :**

جميع تلاميذ أبي حيان خالفوه الرأي، وعرفوا التمييز كابن مالك، بأنه متضمن لمعنى مِنْ.

قال المرادي:"اسم جنس، وبمعنى مِنْ يخرج ما سوى التمييز "[5]

أي أن التمييز متضمن لمعنى مِنْ.

وابن عقيل قال في تعريف التمييز:

هو: كل اسم نكرة، متضمن معنى مِنْ، لبيان ما قبله من إجمال"[6]

---

(1) الحجر / 47

(2) الحجرات / 12

(3) ألفية ابن مالك/ 31

(4) منهج السالك/ 220

(5) توضيح المقاصد والمسالك2/ 726

(6) شرح ابن عقيل211/2

أما ابن هشام فقد ذكر:

"التمييز: اسم نكرة، بمعنى مِنْ، مبين لإبهام اسم أو نسبة"[1]

وابن جابر تحدث في كتابه عند تعريف التمييز:

"هو: اسم منصوب، فضلة، نكرة، مقدر بمن، مفسر لما قبله من إجمال في حقيقة اسم، أو نسبة في جملة"[2]

مسألة (5)

والنَّصْبُ مَع مَا أُضِيْفَ وَجَبَا إنْ كَانَ مِثْلُ مِلْء الأَرْضِ ذَهَبَا[3]

يرى ابن مالك وجوب نصب التمييز بعد الإضافة.

يخالف أبو حيان ابن مالك في رأيه.

يقول أبو حيان في شرح هذا البيت.

وقوله: يجب النصب بعد الإضافة ليس بصحيح، بل يجوز النصب، ويجوز الجر بمن.."[4]

- **التحليل والتوضيح** :

خالف المرادي، وابن عقيل، وابن جابر شيخهم أبا حيان.

قال المرادي في شرح البيت: "فإن أضيف إلى غيره وجب النصب[5]، نحو: ﴿ملء الأرض ذهبا﴾[6].

وابن عقيل ذكر في شرحه:

"فإن أضيق الدال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصبه"[7]

أما ابن جابر فقد ذكر:

"إن كان التمييز منصوباً عن الإضافة وجب نصبه"[8]

---

(1) أوضح المسالك2/ 302

(2) شرح ابن جابر3/ 3

(3) ألفية ابن مالك / 31

(4) منهج السالك/ 223

(5) توضيح المقاصد والمسالك729/2

(6) سورة آل عمران، آية 91

(7) شرح ابن عقيل213/2

(8) شرح ابن جابر7/3

مسألة (6)

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِيْ العَدَدْ والفَاعِلُ المَعْنَى كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ[1]

اعترض أبو حيان على ابن مالك إطلاقه في حكم جر التمييز بمن.

قال أبو حيان في كتابه :

" يقول: كل تمييز فإنه يجوز أن يجر بمن إلا إذا كان عدداً نحو: عندي خمسة عشر رجلاً، لا يجوز: خمسة عشر من رجل، وإلا إذا كان فاعلاً في المعنى، وهذا الإطلاق ليس بصحيح؛ لأن ما كان منقولاً من المفعول لا يجوز جره بمن، وقد أثبت هو المنقول، فلا يجوز: غرسَ الأرض من شجر.."[2]

- **التحليل والتوضيح :**

وافق ابن عقيل ابن مالك في إطلاقه الحكم ، وخالف شيخه أبا حيان، فقال :

"يجوز جر التمييز بـ (من) إن لم يكن فاعلاً في المعنى ولا مميزاً لعدد، فنقول: (عندي شبر من أرض، وقفيز من بُر، ومنوان من عسل وتمر، وغرست الأرض من شجر...)[3]

وهنا أذهب مع أن أجاز الجر للتمييز بمن لورود ذلك في كلام العرب، حيث أنشد الشاعر:

تَخَيَّره ولم يَعْدِلْ سِوَاءُ فَنِعْمَ المرْءُ من رجلٍ تِهامِي

والشاهد هنا: جواز جر التمييز وهو (رجلٍ) بمن؛ لأنه وإن كان فاعلاً في المعنى، لكنه غير محول من الفاعل الصناعي.

والمعنى لقول ابن مالك جواز جر التمييز بالحرف (من) بشرط: ألا يكون التمييز للعدد الصريح، وألا يكون فاعلاً في المعنى مثل: طِبْ نفساً تستفدْ، فالأصل لتطب نفسُكَ، ثم حُوِّلَ الكلام فصار الفاعل تمييزاً، فلا يصح جر "نفساً" بمن.

---

(1) ألفية ابن مالك/ 31

(2) منهج السالك/ 226

(3) شرح ابن عقيل215/2

المُلحَق

- **جداول تلخص أثر أبي حيان في تلاميذه .**

أولاً : جدول إحصائي لموافقات تلاميذ أبي حيان لآرائه النحوية

م	موافقات الشراح وأرقام مسائلها	عددها
	المرادي	
1	مرفوعات : 1/2/3/6/8/11/13/14/15/16/17/19/21/25/26/27/30/33/34/35/36/37/38/39 منصوبات : 1-2-3-4-5-7 – 8 مجرورات : 0	**31**
	ابن عقيل	
2	مرفوعـات : 4- 6- 8 – 12-13 – 14 – 16-19- 20- 21- 22- 23-24- 25- 26 – 28- 29- 31- 32- 33 – 34 – 38 منصوبات : 1- 2 -4 -8 مجرورات : 3- 4	**28**
	ابن هشام	
3	مرفوعـــات : 8 – 13 – 16- 19 – 21 -25- 31 – 33 – 34 – 36 – 38 منصوبات : 1- 2- 4 – 7 مجرورات : .	**15**
	ابن جابر	
4	مرفوعـــات : 1- 4 – 5 – 7 – 9 – 10 – 15 – 16 -18- 19 -21- 22- 23- 25 – 27- 28- 32- 34 -38 منصوبات : 1-2-3-5-6-7 مجرورات : 1 – 2 – 3	**28**

يتضح من الجدول السابق: أن المرادي أكثر تلاميذ أبـي حيـان موافقـة لآرائـه ويليـه ابـن عقيل وابـن جابر، وأقلهم موافقة ابن هشام .

جدول إحصائي للمسائل التي انفرد فيها تلاميذ أبي حيان في الموافقة على آرائه

م	اسم الشارح	مسائل انفرد فيها في الموافقة	عددها
1	المرادي	مرفوعـــات : 2– 3 –11 –17 –30 – 35 – 37 – 39 منصوبات : 0 مجرورات: 0	8
2	ابن عقيل	مرفوعات : 12 –20 – 24 –29 منصوبات : 0 مجرورات : 4	5
3	ابن هشام	مرفوعات : 0 منصوبات : 0 مجرورات : 0	0
4	ابن جابر	مرفوعات : 5 – 7 –9 –10 –18 منصوبات : 6 مجرورات : 1 –2	8

جدول إحصائي لمسائل الموافقات التي لم يبدِ الشراح فيها آراءهم

م	أرقام مسائل الموافقات التي لم يبد الشراح فيها آراءهم	عددها
	المرادي	
1	مرفوعات : 4 -5 7 – 9- 10 -12- 22 -23- 24- -28 -29- 31- -32 منصوبات : 6 مجرورات : 1 – 2 – 3-4	18
	ابن عقيل	
2	مرفوعــات : 1 -2- 3- -5 -7- 9- -10- 11- -15 -17- 18 – -27- 30 – 36 – 37 -39 منصوبات : 3- 5 -6 مجرورات : 1 – 2	21
	ابن هشام	
3	مرفوعات : 1 – 2 – 3 – 4- 5 -6- 7 – 9- 10 – 11 -12- 14- 15- 17 – 18 – 20 -22- 23 – 24- 27 – 28 - 29-30 – 32 – 35 – 37 – 39 منصوبات : 3- 5 -6 – 8 مجرورات : 1 – 2 – 3-4	35
	ابن جابر	
4	مرفوعــات : 2- 3- 5- 8 -11- 12- -13 -14-17 – 20 – 24 -26- 29 – 30 - 31 -33- 36 -37- 39 منصوبات : 4 -8 مجرورات : 4	22

- يتضح مما سبق أن ابن هشام أكثر الشراح في عدم إبداء الرأي .

جدول إحصائي لاعتراضات تلاميذ أبي حيان على آرائه النحوية

م	اعتراضات الشراح وأرقام مسائلها	عددها
	المرادي	
1	مرفوعات : 2 – 3 – 6- 7 – 8- 10 -11- 12- 14 – 16 – 17 منصوبات : 2 – 4 – 5 مجرورات : 0	14
	ابن عقيل	
2	مرفوعات : 3 – 9 – 10 – 14 -15- 16 منصوبات : 2- 3 – 4- 5- 6 مجرورات : 0	11
	ابن هشام	
3	مرفوعات : 1- 3 -6- 7 -8 – 9 -10- 13 - 14 منصوبات : 1 – 2 – 4 مجرورات : 0	12
	ابن جابر	
4	مرفوعات : 2 – 3 – 4 – 5 – 6- 8- 9 – 10 -14- 15 منصوبات : 2- 4- 5 مجرورات : 0	13

- يتضح من الجدول السابق : أن المرادي أكثر الشراح مخالفة لأبي حيان .

جدول إحصائي للمسائل التي انفرد فيها تلاميذ أبي حيان في الاعتراض على آرائه

م	اسم الشارح	مسائل انفرد فيها في الاعتراض	عددها
1	المرادي	مرفوعات :11 – 12 –17 منصوبات : 0 مجرورات : 0	3
2	ابن عقيل	مرفوعات : 0 منصوبات : 3 مجرورات : 0	1
3	ابن هشام	مرفوعات : 1– 13 منصوبات : 1 مجرورات : 0	3
4	ابن جابر	مرفوعات : 4 – 5 منصوبات : 0 مجرورات : 0	2

جدول إحصائي لمسائل الاعتراضات التي لم يبدِ الشراح فيها آراءهم

م	أرقام مسائل الاعتراضات التي لم يبد الشراح فيها آراءهم	عددها
المرادي		
1	مرفوعات : 1 – 4 منصوبات : 1 مجرورات : 0	3
ابن عقيل		
2	مرفوعات : 1 – 2 – 4 – 7 – 8 – 11 –17 منصوبات : 1 مجرورات : 0	8
ابن هشام		
3	مرفوعات : 3 – 4 – 11 – 12 –15 – 16 –17 منصوبات : 3 – 5 مجرورات : 0	9
ابن جابر		
4	مرفوعات : 1 – 7 – 12 – 13 – 16 – 17 منصوبات : 1 مجرورات : 0	7

هذا الجدول يوجز ما سبق عرضه من موقف تلاميذ أبي حيان لآرائه النحوية

م	اسم الشارح	مسائل الموافقة	مسائل الاعتراض	لم يبد رأيه في مسائل الموافقة والاعتراض	عددها	نسبتها
1	المرادي	31	14	3 + 18	66	%25
2	ابن عقيل	28	11	8+21	58	%21.8
3	ابن هشام	15	12	9 + 35	71	%26.8
4	ابن جابر	28	13	7 + 22	70	%26.4
5	المجموع	102	50	123	265	%100

قدم البحث دراسة وصفية تحليلية إحصائية لآراء أبي حيان ، ويتضح أن أثر أبي حيان كان واضحاً عند تلاميذه ، خاصة المرادي وابن جابر .

وكان من نتائج المنهج الإحصائي للدراسة :

1- بلغ عدد المسائل النحوية التي تم مناقشة رأي أبي حيان فيها مائتين وخمس وستين مسألة .

2- بلغ عدد المسائل النحوية التي وافق الشراح فيها أبا حيان مائة مسألة .

3- بلغ عدد المسائل النحوية التي اعترض فيها الشراح على أبي حيان خمسين مسألة .

4- بلغ عدد الآراء التي لم يبدِ الشراح فيها آراءهم مائة وثلاثاً وعشرين رأياً .

5- بلغ عدد المسائل التي انفرد فيها كل شارح عن غيره ثمانٍ وعشرين مسألة .

الخاتمة

وبعد هذا الجهد المتواضع من البحث والدراسة ، مع الإمام أبي حيان وتلاميذه ، في رحاب شخصيتهم ، وآرائهم النحوية والصرفية ، و التي أظهرت فيها علو منزلتهم ورفعة قدرهم ، ومكانتهم ، أضع جملة من النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج :

- إن أبا حيان يعد من أبرز علماء النحو ، الذي كان له عظيم الأثر في ميدان العلم في عصره .
- كان تلاميذ أبي حيان كشيخهم ، علماء أجلاء ، لهم دورهم الكبير في خدمة اللغة العربية .
- استعان الشراح بآراء أبي حيان المختلفة من كتابيه : منهج السالك ، وارتشاف الضرب .
- ابن هشام كان شديد المعارضة لآراء شيخه في مؤلفاته الكثيرة ، كما أنه لم يذكر آراء أبي حيان في كتابه كما فعل باقي الشراح .
- المرادي وابن جابر استشهدوا كثيراً بآراء أبي حيان .
- يعد مذهب أبي حيان منحازاً لآراء البصريين ، ومذهب سيبويه.
- ألفية ابن مالك قدمت علماً سهلاً للطلاب ، كما يمكن الاستفادة من طريقة ابن مالك في عصرنا الحديث ، من خلال اختصار العلوم المختلفة بقصيدة أو أنشودة للتيسير على المتعلم .
- كتب تلاميذ أبي حيان تشكل مجموعة غنية بفنون اللغة المتنوعة .

توصيات الباحثة :

1- كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان يحتاج إلى دراسة شاملة ومتعمقة تسلط الضوء على آرائه وفكره ومذهبه .

2- الأدلة النحوية متنوعة عند شراح الالفية ، وهذه الأدلة تحتاج إلى دراسة وبحث .

3- موازنة بين المذاهب النحوية وآراء النحاة في معطيات علم اللغة الحديث .

4- أيضاً كتب شراح الألفية وخاصة غير المتداولة تحتاج على دراسة فاهمة متعمقة .

المصادر والمراجع

1. الإحاطة في أخبار غرناطة ،أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي ، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب(ت776هـ)- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى- بيروت.
2. أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي(ت368هـ)- تحقيق طه محمد الزيني، و محمد عبد المنعم خفاجي- الناشر: مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الأولى 1966م- القاهرة.
3. آراء الفراء النحوية والصرفية عند شراح ألفية القرن الثامن الهجري – دراسة وصفية تحليلية ، علي أبو عون – رسالة ماجستير- الجامعة الإسلامية – غزة .
4. آراء الكسائي عند شراح ألفية القرن الثامن الهجري – دراسة وصفية تحليلية ، نهاد بدرية – رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة .
5. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي(ت 745هـ) – تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد – مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي- الطبعة الأولى – القاهرة 1418هـ-1998م.
6. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية(ت767هـ)- تحقيق: محمد بن عوض السهلي- دار مكتبة أضواء السلف- الطبعة الأولى2002م- الرياض.
7. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الأخفش(ت538هـ)- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى1998م- بيروت.
8. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي- الطبعة الثانية 1359هـ- حيدر آباد.
9. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج(ت316هـ)- تحقيق: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- الطبعة الثالثة 1996م- بيروت.
10. اعتراضات أبي حيان على القرّاء في كتاب ارتشاف الضرب-دراسة نحوية وصرفية، زياد خلف أبو حليب- رسالة ماجستير -الجامعة الإسلامية- غزة.
11. اعتراضات شراح ألفية ابن مالك على الألفية -دراسة تحليلية موازنة ،باسم البابي -رسالة دكتوراه -جامعة الجنان – لبنان .
12. الأعلام ،خير الدين الزركلي- دار العلم للملايين- الطبعة الخامسة عشر2002م- بيروت.
13. أعيان العصر وأعوان النصر ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ) – تحقيق الدكتور علي أبو زيد – الدكتور نبيل أبو عمشة – الدكتور محمد موعد – الدكتور محمود سالم

محمد قدم لـه مازن عبد القادر المبارك – دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان – دار الفكر – دمشق – سوريا – الطبعة الأولى – 1418هـ – 1998م.

14. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي– دائرة المعارف النظامية– حيدر آباد– الطبعة الأولى1310هـ.
15. ألفيـة ابـن مالـك، محمـد بـن عبـد الله، ابـن مالـك الطـائي الجيـاني، أبـو عبـد الله، جمـال الدين(ت672هـ)– دار التعاون– القاهرة.
16. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين علي بن يوسف القفطي(ت646هـ)– تحقيق: محمد إبراهيم– دار الفكر العربي– الطبعة الأولى 1982م– القاهرة.
17. إنبـاه الغمـر بأبنـاء العمـر، لأبـي الفضـل أحمـد بـن علـي بـن محمـد بـن أحمـد بـن حجـر العسـقلاني(ت825هـ)– تحقيـق: الـدكتور حسـن حبشـي– المجلـس الأعلـى للشـؤون الإسـلامية– لجنة إحياء التراث الإسلامي– مصر 1389هـ–1969م.
18. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري – كمال الدين الأنباري(ت577هـ) – المكتبة العصرية – الطبعة الأولى 1424هـ–2003م.
19. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف – ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) – تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
20. الباب في قواعد اللغة وآلات الادب و النحو و الصرف و البلاغة و العروض و اللغة والمثل، محمد علي السراج– مراجعة خير الدين شمسي باشا– دار الفكر– الطبعة الأولى– دمشق– 1403هـ–1983م.
21. البدايـة والنهايـة ، لأبـي الفـداء اسـماعيل بـن عمـر بـن كثيـر القرشـي البصـري ثـم الدمشقي(ت774هـ) – تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي – دار هجر للطباعة و النشر والتوزيع و الاعلان– الطبعة الأولى1418هـ–1997م – سنة النشر 1424هـ–2003م.
22. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني(ت1250هـ)– دار المعرفة – بيروت.
23. برنـامج المجـاري، أبـو عبـد الله محمـد بـن عبـد الواحـد المجـاري الأندلسـي(ت862هـ)– تحقيـق: محمد أبو الاجفان– دار الغرب الاسلامي– الطبعة الأولى1982م– بيروت.
24. بغيـة الوعـاة فـي طبقـات اللغـويين والنحـاة ، لبـد الـرحمن بـن أبـي بكـر – جـلال الـدين السـيوطي(ت911هـ) – تحقيـق محمـد أبـو الفضـل ابـراهيم – دار الفكـر – الطبعـة الثانيـة 1399هـ–1979م.

25. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة،مجد الدين محمد الفيروز أبادي(ت817هـ)–تحقيق: محمد المصري– دار سعدالدين– الطبع الأولى2000م– دمشق.
26. تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي (ت1205هـ) – تحقيق مجموعة من المحققين – دار الهداية.
27. تاريخ ابن الوردي، أبو حفص عمر بن مظفر ابن أبي الفوارس، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي(ت749هـ)– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى 1996م– بيروت.
28. تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان – ترجمة: السيد يعقوب بكر، و رمضان عبد التواب– دار المعارف –الطبعة الثالثة– القاهرة.
29. تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي(ت748هـ)– تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف– دار الغرب الإسلامي– الطبعة الأولى 2003م– بيروت.
30. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين و غيرهم، المفضل بن محمد بن التنوخي المعري(ت442هـ)– تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو– دار هجر للطباعة و النشر– الطبعة الثانية 1992م– القاهرة.
31. تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك، إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد ابن عبد المنعم الطرطوسي، نجم الدين الحنفي(ت758هـ)– تحقيق: عبد الكريم الحمداوي– الطبعة الثانية– المغرب.
32. التطبيق النحوي ، لعبده الراجحي– مكتبة المعارف للنشر والتوزيع– الطبعة الأولى 1400هـ– 1999م.
33. تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان–مطبعة السعادة– الطبعة الأولى1338هـ.
34. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي(ت370هـ)– تحقيق: محمد عوض مرعب– دار إحياء التراث– الطبعة الأولى 2001م– بيروت.
35. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت749هـ) – شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى1428هـ–2008م.
36. ثمار القلوب في المضاف و المنسوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي(ت429هـ)– دار المعارف– القاهرة.
37. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت1364هـ)– المكتبة العصرية– الطبعة الثامنة و العشرون 1993م– بيروت.

38. جمال القراء و كمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، علم الدين السخاوي(ت643هـ)– تحقيق: عبد الحق القاضي– دار مؤسسة الكتب لثقافية– الطبعة الأولى 1999م– بيروت.
39. الجنى الداني في حروف المعاني ،لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت749هـ) – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة– الأستاذ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت 1413هـ–1992م.
40. حروف المعاني و الصفات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت337هـ)– تحقيق: علي توفيق الحمد– مؤسسة الرسالة– الطبعة الأولى 1984م– بيروت.
41. حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المادي المصري المالكي(ت749هـ)– تحقيق: فخر الدين قباوة، و الأستاذ محمد نديم فاضل– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى 1992م– بيروت.
42. حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)– تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– دار إحياء الكتب العربية–الطبعة الأولى 1967م– القاهرة.
43. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093هـ)– تحقيق: عبد السلام محمد هارون– دار مكتبة الخانجي– الطبعة الرابعة 1997م– القاهرة.
44. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ)– دار الهيئة المصرية العامة للكتاب– الطبعة الرابعة– القاهرة.
45. خطط الشام، محمد بن عبد الرزاق بن محمد، كرد علي(ت1372هـ)– مكتبة النوري– الطبعة الثالثة 1983م– دمشق.
46. الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي(ت927هـ)– تحقيق: إبراهيم شمس الدين– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى 1990م– بيروت.
47. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ)– تحقيق: محمد عبد المعيد ضان– مجلس دائرة المعارف العثمانية– الطبعة الثانية 1972م– الهند.
48. دليل الطالبين لكلام النحويين ، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمالمقدسي الجنبلي (ت1033هـ) – إدارة المخطوطات و المكتبات الاسلامية – الكويت1430هـ–2009م.
49. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري(ت799هـ)– تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور– دار التراث للطبع و النشر– القاهرة.

50. الذخائر و العبقريات– معجم ثقافي جامع، عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد بن أحمد البرقوقي الأديب المصري(ت1363هـ)– مكتبة الثقافة الدينية– القاهرة.
51. ذيل تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي(ت765هـ)– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى 1998م– بيروت.
52. الروض المعطار في خبر الأقطار، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الحميري (ت900هـ)– تحقيق: إحسان عباس– مؤسسة ناصر للثقلفة– الطبعة الثانية 1980م– بيروت.
53. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ)– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى– بيروت– 1421هـ–2000م.
54. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي(ت748هـ)–دار الحديث – الطبعة الأولى 2006م– القاهرة.
55. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي – تحقيق : محمود و عبد القادر الأرناؤوط – دار ابن كثير– الطبعة الأولى1986– دمشق.
56. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل– تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد– مكتبة دار التراث – الطبعة الخامسة عشر2005م– القاهرة.
57. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لعلي الدين بن محمد بن عيسى – أبو الحسن–نور الدين الأشموني الشافعي(ت900هـ)– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى – بيروت1419هـ–1998م.
58. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بنضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المصري، و كان يعرف بالقواد (ت905هـ)– تحقيق محمد باسل عيون السود– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى 2000م– بيروت.
59. شرح ألفية ابن مالك للشارح الاندلسي، محمد بن جابر الهواري– تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – المكتبة الأزهرية للتراث– الطبعة الأولى 200م– القاهرة .
60. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بت مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين(ت672هـ)– تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي– جامعة أم القرى مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي– الطبعة الأولى مكة المكرمة.
61. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف– ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)– تحقيق: عبد الغني الدقر– الشركة المتحدة للتوزيع– سوريا.
62. شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف– ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)– تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد– الطبعة الحادية عشر1383م– القاهرة.

63. شمس العلوم و دواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت573هـ)- تحقيق: مجموعة و منهم: حسين بن عبد الله العمري- دار الفكر المعاصر- الطبعة الأولى 1999م- بيروت.
64. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الأندلسي (672هـ)- تحقيق: طه محسن- مكتبة ابن تيمية.
65. الصناعتين، أبوهلال الحسن بن عبد الله بن سهل مهران العسكري(ت395هـ)- تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم- المكتب العصرية- بيروت.
66. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد الشخاوي(ت902هـ)- منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت.
67. ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد عبد العزيز النجار- مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى1422هـ-2001م .
68. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب السبكي- تحقيق: عبد الفتاح الحلو و محمود الطناحي- دار إحياء الكتب العربية.
69. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة(ت851هـ)- تحقيق: الحافظ عبد الحليم خام- عالم الكتب- الطبعة الأولى- بيروت.
70. طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)- تحقيق : أحمد عمر هاشم، محمد زينهم محمد عزب- مكتبة الثقافة الدينية1993م.
71. طبقات النحاة و اللغويين ، ابن قاضي شهبة- تحقيق: الدكتور محسن غياض- مطبعة نعمان1973- بغداد.
72. طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن(ت319هـ)- الطبعة الأولى1954م- نشر محمد سامي أمير الخانجي.
73. العبر في خبر من غبر، الحافظ الذهبي- تحقيق: محمد زغلول- دار الكتب العلمية-الطبعة الأولى1985م- بيروت.
74. العربية دراسات في اللغة واللهجات و الأساليب، ليوهان فك- ترجمة و قدم له وعلق عليه وصنع فهارسه: الدكتور رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- مصر- 1400هـ-1980م.
75. غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف(ت883هـ) مكتبة ابن تيمية- عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ برجستراسر.

76. الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي، محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي(ت1376هـ)- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى 1995م- بيروت.
77. فهرس الفهارس و الأثبات ومعجم المعاجم، محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني(ت1382هـ)- تحقيق، إحسان عباس- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الثانية 1982م- بيروت.
78. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (ت438هـ)- تحقيق: إبراهيم رمضان- دار المعرفة- الطبعة الثانية- 1997م- بيروت.
79. فوات الوفيات و الذيل عليها ، محمد بن شاكر الكتبي-تحقيق: إحسان عباس - دار صادر- بيروت.
80. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت180هـ)- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- الطبعة الثالثة1988م- القاهرة.
81. كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة(ت1067هـ)- مكتبة المثنى 1941م- بغداد.
82. اللباب في علل البناء و الإعراب، أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت616هـ)- تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان -دار الفكر- الطبعة الأولى- دمشق- 1416هـ-1995م.
83. لسان العرب ، لمحمد مكرم بن علي - أبو الفضل- جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي(ت711هـ)- دار صادر- الطبعة الثالثة 1414هـ- بيروت.
84. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)- تحقيق: دائرة المعارف النظامية- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- الطبعة الثانية 1971م- بيروت.
85. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، شمس الدين المعروف بابن الصائغ(ت720هـ)- تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- الطبعة الأولى 2004م- الدينة المنورة.
86. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري(ت518هـ)- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار المعرفة- بيروت.
87. مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي(ت395هـ)- تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان- مؤسسة الرسالة- الطبعة الثانية1986م-بيروت.
88. مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب ، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين(ت1421هـ) - مكتبة الرشد - الطبعة الأولى1427هـ.

89. المخصص ، لأبي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي(ت458ه) – تحقيق خليل إبراهيم جفال – دار إحياء التراث العربي– الطبعة الأولى 1996م – بيروت1417ه.
90. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف(ت146ه)– دار المعارف– الطبعة السابعة– القاهرة.
91. المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكرم– دار الشروق– الطبعة الأولى1400ه–1980م.
92. معجم الادباء، ياقوت الحموي – دار الفكر العربي– الط3بعة الثالثة1980م– بيروت.
93. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة– مؤسسة الرسالة– الطبعة الأولى 1993م– بيروت.
94. المفصل في صنعة الإعراب، ؟أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت538ه)– تحقيق: علي بو ملحم– مكتبة الهلال– الطبعة الأولى1993م– بيروت.
95. من تاريخ النحو العربي ، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني(ت1417ه) – مكتبة الفلاح.
96. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان.
97. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ،لخالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري.
98. نتائج الفكر في النحو، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت581ه)– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى– بيروت1412ه–1992م.
99. النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة، جمال الدين بن تغري بردي – تقديم و تعليق: محمد شمس الدين– دار الكتب العلمية – بيروت.
100. النحو الوافي ، لعباس حسن(ت1398ه) – دار المعارف – الطبعة الخامسة عشر.
101. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد الأنباري– طبع1294ه.
102. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، الشيخ أحمد بن المقري التلمساني – تحقيق: يوسف محمد البقاعي– بيروت – 1986 .
103. نكت الهميان في نكت العميان ، صلاح الدين الصفدي– تحقيق: طارق الطنطاوي – دار الطلائع– القاهرة–1994م.
104. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،لعبد الرحمن بن أبي بكر–جلال الدين السيوطي(ت911ه)–تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت 1418ه–1998م.
105. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي– تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى–دار إحياء التراث العربي– الطبعة الأولى 2000م– بيروت.

106. وفيات الأعيان وأنباء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي (ت681هـ) – تحقيق : إحسان عباس – دار صادر – الطبعة الأولى – بيروت .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	ب
ملخص الدراسة عربي	ج
ملخص الدراسة إنجليزي	د
شكر وامتنان	هـ
الإهداء	و
شكر وتقدير	ز
حق و عرفان	ح
المقدمة	ط
أولاً : أسباب اختيار البحث	ي
ثانياُ : أهمية البحث	ي
ثالثاً : الصعوبات التي واجهت الباحث	ي
رابعاً : الدراسات السابقة	ي
خامساً : منهج ودراسة البحث	ك
سادساً : خطة البحث	ك
التمهيد	1
أولاً : حياة أبي حيان	3
اسمه ونسبه	3
علمه ورحلاته	3
صفاته وأخلاقه	3
مذهبه الديني	4
شيوخه	4
تلاميذه	5
أقوال العلماء فيه	6
نظمه	7
مؤلفاته	7
وفاته	8
ثانياً : منهج أبي حيان في شرحه	9

الفصل الأول : حياة شراح ألفية ابن مالك ومناهجهم	13
المبحث الأول : ترجمة شراح ألفية ابن مالك	14
أولاً : ابن أم قاسم المرادي	15
اسمه ونسبه	15
مولده وحياته	15
شيوخه	15
تلاميذه	16
مكانته العلمية	16
مؤلفاته	17
وفاته	17
ثانياً : ابن عقيل المصري	18
اسمه ونسبه	18
مولده وحياته	18
شيوخه	18
تلاميذه	19
مؤلفاته	19
مكانته العلمية	20
نظمه	20
وفاته	21
ثالثاً : ابن هشام الأنصاري	22
اسمه ونسبه	22
مولده وحياته	22
مكانته العلمية	22
شيوخه	23
تلاميذه	23
نظمه	24
مؤلفاته	24
وفاته	25
رابعاً : ابن جابر الهواري	26

اسمه ونسبه	26
مولده	26
شيوخه	26
تلاميذه	27
مكانته العلمية	27
نظمه	28
مؤلفاته	28
وفاته	28
المبحث الثاني: مناهج شراح الألفية	29
منهج المرادي	30
منهج ابن عقيل	39
منهج ابن هشام الأنصاري	43
منهج ابن جابر الهواري	47
المبحث الثالث: موازنة بين الشروح	55
أسماء الشروح	56
خطب الشروح	56
عرض أبيات الألفية	56
أسلوب الشرح	56
الفصل الثاني : موافقات شراح الألفية لآراء أبي حيان	60
المبحث الأول : موافقات شراح الألفية لآراء أبي حيان في المرفوعات	60
باب الكلام وما يتألف منه	60
مسألة (1): تعريف الكلام	60
مسألة (2) : علامات الاسم	60
مسألة (3) : فعل الأمر	61
باب الأسماء الستة	61
مسألة (4) : شروط ذا	61
باب الفعل المعتل	62
مسألة (5) : الاعتراض على صياغة بيت الألفية	62
باب الضمير	63

مسألة (6) : اتصال الضمير بالكلمة	63
باب العلم	64
مسألة (7) : العلم الجملة	64
باب الموصول	65
مسألة (8) : الموصول الحرفي	65
مسألة (9) : تشديد النون في ذين وتين	66
مسألة (10) : جمع الذي والتي	67
مسألة (11) : ما الموصولة	68
مسألة (12) : الصفة الصريحة	69
مسألة (13) : الضمير العائد	70
مسألة (14) : الاعتراض على صياغة بيت	70
مسألة (15) : الضمير المجرور	71
باب المعرفة بأداة التعريف	72
مسألة (16) : ال التعريف	72
مسألة (17) : ال التي للمح الصفة	73
باب الابتداء	74
مسألة (18) : تعريف المبتدأ	74
مسألة (19) : الرافع للمبتدأ	74
مسألة (20) : تعريف الخبر	75
مسألة (21) : الجملة الواقعة خبراً	75
مسألة (22) : الفعل إذا جاء خبراً	77
مسألة (23) :تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر	78
مسألة (24) : حذف المبتدأ	78
باب كان وأخواتها:	79
مسألة (25) : ما دام	79
مسألة (26) : خبر ما دام	80
مسألة (27) : ما النافية	81
مسألة (28) : معاني أفعال كان وأخواتها	81
باب ما وإن ولا المشبهات بليس	82

مسألة (29) : ما العاملة عمل ليس	82
مسألة (30) : معطوف لكن	82
مسألة (31) : شروط لا التي تعمل عمل ليس	83
باب أفعال المقاربة	84
مسألة (32) : خبر كاد وعسى	84
مسألة (33) : اللغات في عسى	85
باب إن و أخواتها	85
مسألة (34): معاني الحروف الناسخة	85
مسألة (35):مواضع فتح همزة إن وكسرها	86
مسألة (36):تخفيف لكن	87
باب لا التي لنفي الجنس	87
مسألة (37) : حكم النعت	87
مسألة (38) :حكم الهمزة إذا دخلت على لا النافية للجنس	88
باب ظن وأخواتها	89
مسألة (39) :الفعل حجا	89
المبحث الثاني: موافقات تلاميذ أبي حيان لآرائه في المنصوبات	90
باب المفعول المطلق	90
مسألة (1) : تعريف المصدر	90
باب المفعول له :	91
مسألة (2) : حكم المضاف	91
باب المفعول فيه	92
مسألة (3) : صيغ الفعل	92
باب الاستثناء	93
مسألة (4) : اسم ليس ويكون	93
باب الحال	94
مسألة (5) : مجيء الحال من المضاف	94
مسألة (6) : جملة الحال	95
باب التمييز	97
مسألة (7) : التمييز المجرور	97

مسألة (8) : سبق التمييز للفعل المتصرف	98
المبحث الثالث: موافقات شراح الألفية لآراء أبي حيان في المجرورات	99
باب حروف الجر	99
مسألة (1): كاف التشبيه و رب	99
مسألة (2): حرف الباء	99
باب الإضافة	100
مسألة (3): الإضافة بمعنى في	100
باب أبنية المصادر	101
مسألة (4): مصدر غير الثلاثي المهموز	101
الفصل الثالث : معارضات شراح الألفية لآراء أبي حيان	102
المبحث الأول : معارضات شراح الألفية لآراء أبي حيان في المرفوعات	103
باب الكلام وما يتألف منه	103
مسألة(1): علامات الفعل	103
مسألة(2): علامات الفعل الماضي	103
مسألة(3): علامات فعل الأمر	104
باب الضمير	105
مسألة(4): الضمير المتصل	105
باب العلم	106
مسألة(5): حكم تركيب المزج	106
باب الموصول	107
مسألة(6): اتصال أل بالفعل المضارع	107
باب المعرف بأداة التعريف	108
مسألة(7): أل التعريف	108
مسألة(8): أل التعريف في كلمة الآن	109
مسألة(9): أل التعريف التي للمح الصفة	109
مسألة(10): الاسم الغالب	111
باب الابتداء	112
مسألة(11): حد المبتدأ	112
مسألة(12): تعريف الخبر	112

باب كان و أخواتها	113
مسألة(13): تقدم خبر دام	113
باب إن وأخواتها	114
مسألة(14): همزة إن	114
مسألة(15): حكم همزة إن إذا جاء بعدها قسم	115
باب ظن و اخواته	116
مسألة(16): حذف مفعولي ظن	116
باب الفاعل	117
مسألة(17): تذكير و تأنيث الفعل	117
المبحث الثاني: معارضات شراح الألفية لآراء أبي حيان في المنصوبات	118
باب الاستثناء	118
مسألة(1): حكم سوى	118
مسألة(2): دخول ما على حاشا	118
باب الحال	119
مسألة(3): مجيء الحال من المضاف	119
باب التمييز	120
مسألة(4): تعريف التمييز	120
مسألة(5): حكم نصب التمييز بعد الإضافة	121
مسألة(6): التمييز المجرور	122
الملحق	123
جدول إحصائي لموافقات تلاميذ أبي حيان لآرائه	124
جدول إحصائي للمسائل التي انفرد فيها تلاميذ أبي حيان في الموافقة	125
جدول إحصائي لمسائل الموافقات التي لم يبدِ الشراح فيها آراءهم	126
جدول إحصائي لاعتراضات تلاميذ أبي حيان على آرائه النحوية	127
جدول إحصائي للمسائل التي انفرد فيها تلاميذ أبي حيان في الاعتراض على آرائه	128
جدول إحصائي لمسائل الموافقات التي لم يبدِ الشراح فيها آراءهم	129
جدول يوجز موقف تلاميذ أبي حيان لآرائه	130
الخاتمة	131

النتائج	131
التوصيات	132
قائمة المصادر والمراجع	133
فهرس الموضوعات	142